الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قالمة 08 ماي 1945م

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر

مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية

من إعداد الدكتور:

ياسر فركوس

السنة الجامعية: 2018 - 2019

1. أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي
2. الحملة الفرنسية على الجزائر
3. المقاومة الشعبية وظهور الزعامات
4. دولة الأمير عبد القادر
5. مقاومة الأمير عبد القادر
6. مقاومة الحاج أحمد باي
7. ثورة المقراني 1871م
8. سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1940م
9. أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919 –سياسيا-اقتصاديا-اجتماعيا
10. حركة الأمير خالد 1919م – 1925م
11. نجم شمال إفريقيا
12. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
13. حزب الشعب الجزائري
14. الحزب الشيوعي الجزائري
15. المؤتمر الإسلامي الجزائري
16. مشروع بلوم فيوليت 1935

مقدمة:

يعتبر تاريخ الجزائر المعاصر محطة مهمة في تاريخ بلادنا اذ انه يرسم خارطة طريق لطلابنا من خلال هذه المطبوعة التي حاولنا قدر الإمكان تصوير ابرز المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر من خروج العثمانيين الي الاحتلال الفرنسي كما تحتوي هذه المطبوعة علي محاضرات السداسي الاول لطلبة السنة الاولي ليسانس جذع مشترك علوم انسانية .

وتعتبر هذه المحاضرات مفاتيح للطالب للولوج في عمق تاريخ الجزائر -آنذاك-و تسهل له فهم الفترات الزمنية إبان الاستعمار الفرنسي التي مرت بها البلاد لذلك كان الجزء الأول من مقياس تاريخ الجزائر المعاصر السنوي مخصصا لمرحلة المقاومات الشعبية الجزائرية والتي انطلقت مع بداية الغزو الصليبي الغاشم وكذا مخصصا لمرحلة المقاومة السياسية أو النشاط السياسي.

علي كلٍ فإن هذا الجزء المخصص لتاريخ الجزائر المعاصر يبدأ بالأوضاع الجزائرية قبل الاحتلال أي منذ بداية الحصار الفرنسي علي الجزائر إلي غاية بداية تشكل الأحزاب السياسية الجزائرية أي من مطلع القرن 19م إلي غاية مطلع القرن العشرين.

وكما تهدف الدراسة إلى تبيان الواقع الجزائري بكل جوانبه خلال تلك الفترة للطالب بحيث ستساعده في فهم هذا المقياس نظريا وتطبيقيا، وقد حاولنا في هذه المطبوعة أن نستعمل لغة بسيطة حتي تكون قريبة من الطالب الجديد في الجامعة من شرح المصطلحات و التعريفات كما يهدف المقياس الي التعريف بالحيز التاريخي منذ الاحتلال الي غاية 1954م للجزائر و الوقوف عند أبرز الأحداث التاريخية اعتمادا علي المعارف المسبقة والمكتسبة لربطها تاريخيا بتلك الأحداث التي مرت بها الجزائر وهذا تماشيا مع نموذج المطابقة لعرض التكوين 2017-2018م الموجه لطلبة الليسانس الأكاديمية .

ولعل المصادر والمراجع والأهداف المسطرة في عرض التكوين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لجامعة 8ماي 1945 ليسانس ل.م.د ساعدتنا حتي نعد هذه المطبوعة العلمية وتكون مادة خبرية للطالب في إطار المقاربة بالأهداف حسب كل محاضرة .

إن فترة الحكم العثماني بالجزائر التي استمرت ما يزيد عن ثلاثة قرون، كانت ذات آثار بعيدة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن هذه الأوضاع كانت تتأثر بطبيعة الحكم، وكذا بالشخصيات التركية الحاكمة، آنذاك، فتميزت هذه الأوضاع بالنشاط والازدهار في بعض الأحيان والركود والانحطاط، أحيانا أخرى.

لكن بنهاية القرن السادس عشر، بدأت البلاد تأخذ منعرا خطيرا، حيث تفاقمت الاضطرابات والصراعات على الحكم وكثرت الاغتيالات والمؤامرات إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر ،ذلك أن حكومة الوجاك كانت تعاني – آنذاك – من التدهور الذي أصابها والذي كان يزداد شيئا فشيئا، سائر بالايالة نحو الانحطاط الكامل، خاصة في اليوم الذي تتوقف فيه المنافسات الأوربية بين بعضها البعض[1].

غير أن استعادة الإيالة لقوتها في فترة تولي الداي محمد بن عثمان باشا (1766م-1771م)، قد مكن البلاد من أن تتغلب على العجز الذي كانت تعاني منه في الميزانية العامة[2]، وتسترجع مكانتها ومهابتها الدولية[3]، وتستكمل كذلك سيادتها الوطنية بعد تحرير الوطنية بعد تحرير مدينة وهران من الاحتلال الاسباني عام1792م[4]، يعود ذلك إلى السياسة التي درج عليها هذا الداي وكذا الباي محمد الكبير بالغرب الجزائري وصالح باي قسنطينة، حيث كانت تلك الشخصيات الثلاث على جانب كبير من الحنكة السياسة في تسيير شؤون البلاد والتحكم فيها. لكن أثر وفاة هؤلاء، بدأت الأوضاع الداخلية تسوء بشكل مهول، وأصبح من الصعب جدا أمام فساد الحالة أن يحدث الإصلاح أو على الأقل العمل حماية البلاد من الخطر الخارجي.

إن الصراع على الحكم والتنافس اللاشريف من أجل كسب الأموال والثروات بشتى الطرق هو الذي طغى – في الغالب – على السياسة التي كان يسلكاه بعض الحكام الأتراك

1–H.D. de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830). Paris. 1887. p.240.

2–V. de Paradis, Alger au XVIII° siècle, édité par E. Fagnan, Alger, 1898, voir pp. 97.103.

3-أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، الجزائر، 1973، أنظر صص 114-126، أنظر كذلك، ف. دي بارادي، نفس المصدر ص ص 140 -141.

4-صالح فركوس، بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير، (1779 -1786م)، رسالة لم تنشر جامعة قسنطينة، 1979م أنظر، صص. 151-174.

بالإيالة؛ ألأمر الذي جعل أوربا تتحالف للقضاء على حكومتهم. فمنذ سنة 1791م، أخذت البلاد تسير نحو التدهور، وأهتز نظام الحكم وكثرت الاغتيالات وانتشرت الفوضى الناتجة عن تجاوزات الأتراك وعن عزل البايات[1]. كما كانت القبائل تتناحر وتتمرد، فعلى سبيل المثال، قبائل الحنانشة والحراكته والنمامشة، كانت تعيش في صراع دائم، وكان البايات يبذلون كل ما في وسعهم لإشعال نيران الفتنة بينها، ففي سنة 1817م، نظم شاكر باي حملة ضد النمامشة، وعندما فرت أمامه صبّ غضبه على أولاد سيدي عبيد، فأخذ كل ما لديهم من أغنام. ولما كانت سنة 1822م في عهد الباي إبراهيم بن علي، تمرد النمامشة ورفضوا دفع الضرائب، فخرج ضدهم جيش غفير أخذ لهم أربعين ألف رأس من الغنم[2].

ولعل ما يفسر ذلك، هو أن السياسة التركية قد اتسمت بالعزلة وحالة دون إمكانية اندماج الأتراك بالأوساط المحلية، بالرغم من وجود تقارب بين الطائفة التركية الحاكمة وأوساط الأهلية منذ مطلع القرن التاسع عشر[3]؛ إلا أن السلطات الحاكمة تعمل – دائما – على افتعال الفتن بين العشائر حتى لا تتحد ضدها، والفتنة أشد من القتل.

كانت الوضعية مأساوية، حيث نشأت كذلك بالبلاد، طبقة من الدخلاء، غالبيتها من الجالية اليهودية، وبدأت تتكون لها ثروات ضخمة عن طريق ممارسة الربا والسمسرة...إلخ، على حساب أموال الدولة الجزائرية ؛ فنما عضب السكان وسخطهم على تلك الحالة، واندلعت ثورات انتقامية متتالية في سنوات 1801، 1804، 1805، و1815م[4].

يضاف إلى ذلك أن الحالة الاقتصادية للبلاد ،صارت مذن نهاية القرن الثامن عشر، مقبلة على ضائقة مالية وانهيار اقتصادي كبير، فقد أصبح الفلاحون في حالة موقف عداء تقليدي مع السلطة التركية، إذ تعرضت البلاد إلى مجاعات رهيبة متتالية، وإلى انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، ففي مدينة الجزائر، مثلا قد هلك ما يناهز عن 13.330 من العبادة بين 21 جوان 1817 و6 سبتمبر 1818م، وهي الفترة التي بلغ فيها المرض درجة خطيرة[5].

1- صالح فركوس، المرجع السابق، أنظر ص ص 31-32.

2- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر، 1972، أنظر، ص ص. 23-35.

3- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، (1800-1830)، الجزائر. 1979، أنظر، ص ص 42-44.

4-فركوس صالح، المرجع السابق، ص ص 46-47.

5- فركوس صالح، المرجع نفسه، ص ص 55 – 58 - 61.

لقد شعر الداي حسين، منذ توليه الحكم، بالخطر الذي كانت تشكله الدولة الصليبية ضد الإسلام، فعمل – وبجدية - للاستعداد قصد التصدي لكل محاولة[1]. لكن عاقه – فيما يبدو –مشكل القضاء على صولة الانكشارية؛ إذ سبقته محاولة الداي علي خوجة للتخلص منهم، بعد أن تدهورت الانكشارية كنظام وأصبحت عاملا سلبيا في الحياة السياسية والاقتصادية، بل أصبحت مثار فتنة واضطراب في البلاد، الأمر الذي ساعد – دون شك – على الاحتلال الفرنسي للجزائر؛ في حين كان من المفروض، أمام هذا الخطر الداهم أن يستعد المسلمون لذلك ويأخذون – كما دل على ذلك ابن العنابي – ما اخترعه الأوربيون من صنائع "لأن في ذلك مصلحة عليا للدين والأمة الإسلامية"[2]. لكن لم يحدث هذا، وظلت الأمة تعيش في غفلة وتيه إلى أن حل بها قهر الرجال المتمثل في الاستعمار الصليبي الفرنسي.

اتفقت الدول الأوروبية منذ مؤتمر فيينا عام 1815م ومؤتمر أكس لا شابيل عام 1818م على مبدأ القضاء على دار الجهاد، ففي 5 سبتمبر 1819م قدمت قطعة بحرية إنجليزية فرنسية تحت قياد الأميرالين فريمونتل وجوليان إلى الجزائر، ليعلنا إلى الداي حسن قرارات مؤتمر أكس لاشابيل التي قررت فيما أوربا منع ما تدعيه بممارسة " اللصوصية" وتجارة العبيد، لكن الداي حسين رفض بإصرار شديد إمضاء الوثيقة التي قدمت له بهذا الشأن، ولم يكتف بهذا فقط، بل أكد حقه في حرية التصرف[3].

أثناء تلك الفترة، كان حسين باشا يعمل على تمتين علاقاته بالباب العالي، وبالرغم من حصوله من السلطان العثماني محمد الثاني على بواخر حربية وعتاد حربي آخر قصد تدعيم القوة العسكرية الجزائرية لمواجهة تهديدات فرنسا وانجلترا[4]، فان علاقات الجزائر بالخلافة العثمانية بقت صورية خلال فترة الأديان؛ في حين ظلت تتعامل مع الدول الغربية الند للند[5].

1–A. Devoulx, Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger. Alger, 1852, p. 78.

2- د. أبو قاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي، رائد التجديد الإسلامي (1775-1850) الجزائر، أنظر ص ص. 12-57.

3–H. D de Grammont op. pp. 384, 385.

4–A. Temimi, Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837) Tunis 1978, voir p 84.

5- محمد العربي الزبيري، نفس المرجع، أنظر، ص ص. 36-37.

لم تكن، حالة الجزائر السياسية، والعسكرية وكذا الاقتصادية، تساعدها على الوقوف على أرضية صلبة حتى تتمكن من رد الاحتلال الصليبي، خاصة وأن فكرة الاحتلال قد صارت ملحة، فلطالما خامرت طموح فرنسا، منذ أن تأسست الشركة الملكية الأفريقية بمنائي: القالة وعنابة، التي اتسع إلى تجارة الحبوب والشموع والجلود، ولعل حملة اللورد اكسموث عام 1816م، تمخضت بسبب المصالح المتضاربة بين فرنسا وانجلترا[1].

وهكذا بدأت أهمية الجزائر اقتصاديا واستراتيجيا، تتأكد للمستعمر منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن المؤكد أن القنصل الفرنسي دي فال كان أحد الأنصار الداعين بالحاح شديد لاحتلال الايالة، وتقع عليه مسؤولية تعقيد مشكل الديون وتمثيل مشهد "حادثة المروحة"[2]، للقضاء على دار الجهاد وفتح المجال لفساد الكنيسة ومحاربة الإسلام.

إن ما قدمه الداي حسين لم يكن يسمح للبلاد من استرجاع مكانتها القديمة، لأن عوامل كثيرة داخلية وخارجية فرضت نفسها وهيات البلاد إلى الغزو الأجنبي:

أولا – وضعية الايالة في حد ذاتها كانت تسير نحو الانحطاط والانحدار منذ سنة 1791م إلى غاية سنة 1830م[3].

ثانيا – تكالب أوربا على الأيالة، وخاصة المصالح الفرنسية الاقتصادية ومحاولة النفوذ أيضا لأيالة تونس وفرض الهيمنة الاستعمارية بها[4].

ثالثا – تغيير العناصر الجديرة بأخرى أقل حنكة وخبرة في ميدان الحرب كعزل أشهر قائدا عرفته الجزائر وهو محيى آغا وتعويضه بإبراهيم آغا، الذي " لم يكن قائدا ممتازا في يوم من الأيام، ولم يكن يعرف الشيء الكثير من التكتيك العسكري[5].

رابعا – معركة نافارين في 20 أكتوبر 1827، قد استنفذت تقريبا ،القوة البحرية الجزائرية، بالإضافة إلى عدم تحصين شاطئ سيدي فرج أو اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب من طرف الآغا إبراهيم[6].

1- نفس المرجع، ص. 40..

2–F. CH. Roux. France et Afrique du Nord avant 1830. Les précurseurs de la conquête Paris 1932 voir p. 525.

3–M. Gaïd, op. cit., p6.

4–F. CH. Roux. op. cit., voir pp. 603-608.

(5)-حمدان خوجة، نفس المصدر، أنظر، ص ص. 188-189.

(6)-نفس المصدر، ص189.

نظرة تاريخية للعلاقات الفرنسية الجزائرية

إن المهتم بتاريخ الجزائر المعاصر خاصة بداية الاحتلال الفرنسي قبل أن يدرس هذه الفترة عليه أن يكون مطلعا علي جذور العلاقات التاريخية الفرنسية الجزائرية قبل سنة 1830م ،بيد أن فرنسا سعت دوما إلي ربط علاقات ديبلوماسية بالجزائر من خلال اتفاقيات ومعاهدات وتحالفات عسكرية أحيانا وذلك منذ مطلع القرن 16م، ولعل طبيعة تلك العلاقة التي عمل عليها الاستعمار لم تكن لتبني جسرا بين البلدين يسوده التعاون والصداقة بقدر ما تطلع ليكون له موضع قدم في البلاد بأي شكل كان. فالحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م لم تكن الأولي بل سبقتها محاولات عديدة باءت كلها بالفشل[1].

لذلك بنت علاقة مع الجزائر حتى تنتهي بموجبها الي تحالف عسكري، فقد أبرمت فرنسا معاهدة دفاعية، بمقتضاها استنجد الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" (1515م-1547م)، بالقوات البحرية الجزائرية مرتين لتحرير مرسيليا من الثوار الهجينوت البروستانت عام 1536م ومن اعتداءات شارلكان الإسباني.

إلا أن هذا التحالف العسكري جعلت منه فرنسا مطية نحو الجزائر حيث تجاوزت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية لتتحول مؤسستها التجارية بمينائي القالة وعنابة إلى قاعدة عسكرية نصبت حولها المدافع وصار حصن فرنسا (Bastion de France) بداية احتلال حقيقي[2].

لكن قام الجزائريون باسترجاعه عام 1568م ولم تسترجع فرنسا هذا الحصن إلا بعد مفاوضات مع الخلافة العثمانية والدولة الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند هذا وحسب بل أعادت فرنسا الكرة عدة مرات أخري لما علمت في الجزائر من عمق استراتيجي وعقائدي لا يمكن الكف والاستغناء عنه.

1 – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية. الجزء الأول، ص. 211 – 212.

2- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر، 1830-1925، ص 8

فمنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر اتضحت نوايا فرنسا الاحتلالية للجزائر فكانت تارة من مدينة القل عام 1663م وتارة أخري علي مدينة جيجل عام 1664م، حيث تكبدت هذه الحملة ما يزيد على 1400 قتيل وجريح، وكان مآلها الفشل[1].

الاستراتيجية الفرنسية لاحتلال الجزائر:

التحضيرات الأولية للاحتلال:

ومع بداية القرن 19م بدأت ملامح العالم تتغير وتظهر إمبراطوريات جديدة توسعية تبحث عن مناطق نفوذ وأصبح التحديق لهذه الدول أكثر من أي وقت مضي فالانجليز تمركزوا وأنشاؤوا قواعد عسكرية في مضيق جبل طارق ونابليون توجه في حملة علي مصر عام 1798م ولم يكن متجاهلا الجزائر، ذلك لأن فلول الدولة العثمانية آون علي الاضمحلال وفي سنة 1808م[2] أرسل الضابط المهندس (Boutin) للاستطلاع أوضاع الجزائر وقد حصل بوتان على الكثير من المعلومات والخرائط العسكرية، واقترح شاطئ "سيدي فرج" للحملة الفرنسية[3].

لقد علم هذا الجاسوس سبب فشل الحملات الإسبانية سابقا لاختيارها لشاطئ الحراش الذي كان محصنا جيدا وحائلا لتلك المحاولات الاستعمارية لذلك قدم شاطئ سيدي فرج لأنه لم يكن محصنا وتحصينه يتطلب وقتا أطول كما ذكر الحاج احمد بأي في مذكراته.

وكما أن اليهود لم يكونوا بمعزل عما كان يحدث فقد تواطأ اليهوديان باكري وبوشناق مع قنصل فرنسا بالجزائر وقاما بخداع الداي في قضية الديون ومع تعنت فرنسا من دفع الأموال وعدم الرد عن الرسائل التي وجهها الداي إلى ملك فرنسا ليتضح رسميا تبني فرنسا لليهوديان وديونهما لاستغلالها في حادثة المروحة إلى أقصى حد ممكن فاتخذت منها ذريعة وسعت إلى كسب عطف دولي لما سوف تتخذه من إجراءات، فاستدعت سفراء الدول الأجنبية وأخطرتهم بـ "الإهانة" المزعومة التي لحقت ما أسمته بـ "شرف فرنسا"، وطلبت إليهم أن يبلغوا حكوماتهم أنها إذا لم تتلق من الداي الترضية الكافية خلال 24 ساعة فإن قواتها ستفرض الحصار على الجزائر في الحال. لقد أيدت روسيا وبروسيا فرنسا واضطرت النمسا

1- فركوس صالح، المرجع السابق، ص 8

2- د. يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر 1992، ج2، ص 346-349.

3- فركوس صالح، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال للفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962، دار العلوم، ص 8.

إلى التأييد على الرغم من ميلها لتأييد وجهة النظر البريطانية المعارضة الوحيدة لأن هذه الأخيرة هناك تتعارض مع مصالحها في المنطقة[1].

الحصار الفرنسي للجزائر:

أبعاده:

كانت قلة أدب القنصل الفرنسي مع الداي ولطمه بالمروحة كفيلة بضرب فرنسا حصارا ذو تأييد شبه عالمي علي الجزائر ومنه يتحقق أبعادا أوروبية عامة وفرنسية خاصة يمكن تلخيصها كما يلي:

- الانتقام الأوروبي من الدولة العثمانية بعدما أصابها من الوهن ما أصابها وتقسيم ميراثها.
- العمق الإستراتيجي الذي تتموقع عليه الجزائر وأهميته الطبيعية.
- القضاء علي دار الجهاد وفتح باب جديد للكنيسة في إفريقيا عن طريق الجزائر.

الحصار البحري 1827م-1830م:

كان الحصار بعد شهر ونصف من رفض الداي حسين تقديم اعتذار رسمي للأسطول الفرنسي الراسي بساحل مدينة الجزائر وذلك بتاريخ 16جوان 1827م. بدورها قامت فرنسا بوضع شروط لقبول الاعتذار عبر مطالب تمس مكانة الداي حسين من بينها وليس للحصر:

أولا- أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية ويقدم اعتذارا رسميا للقنصل الفرنسي.

ثانيا- أن يرفرف على كل حصون مدينة الجزائر العلم الفرنسي وتطلق مائة طلقة مدفعية لتحيته.

ثالثا- أن لا يتجاوز أجل قبول هذه المطالب أربعة وعشرين ساعة فقط، حتى يتمكن قادة الأسطول الفرنسي من إرغام حكومة الداي على قبول تلك الشروط القاسية والمذلة، ويحولون دون أي استعداد حربي معاد لفرنسا.

الإنزال البحري وبداية الحملة:

لم تكن الحملة الفرنسية بقيادة "بورمون "لحمل الداي علي الاعتذار بل الاستسلام ،رغم أن الداي حسين كان في اعتقاده أنه إذا أرسل طلبا للصلح والاعتذار في شكل امتيازات

1- فركوس صالح، المرجع السابق، ص 9.

مالية ومسحا للديون سينتهي بورمون قائد الحملة و يعود أدراجه إلي وطنه، لكن الأمر كان محسوما بالنسبة للفرنسيين في تجهزهم للحملة فقد احتوي الأسطول علي 103سفينة حربية و سفن أخري، تمكن الفرنسيون خلالها في 14جوان 1830ممن الإنزال والاستيلاء على سيدي فرجم تتبع ينفيذ لك نصائح المهندس بوتان.

سقطت الجزائر العاصمة دون أدني مقاومة في يدي الغزو الاستعماري وقّع الداي وثيقة الاستسلام التي تضمنت الشروط التالية:

1. تسليم القلاع وحصون العاصمة وأبوابها والميناء صبيحة الخامس يوليو.
2. يتعهد بحفظ حياة الّداي وممتلكاته الشخصية.
3. يخير الداي بعد ذلك بأن يسافر صحبة أمواله إلى المكان الذي يختاره وبين أن يبقى في المدينة مع أسرته في حماية القائد العام أو أن يرحل وبمن معه.
4. كل الجنود الأتراك يتمتعون بنفس الحقوق والحماية.
5. إقامة الشعائر المحمدية تكون حرة ولا يقع أي مساس بالحقوق وبحرية السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا بتجارتهم وصناعتهم وتحترم نساؤهم، والقائد العام يتعهد بذلك عهد الشرف.
6. يقع تبادل هذه الوثيقة ممضاة يوم 5 يوليو قبل الساعة العاشرة صباحا وفي الحال يتسلم الجنود الفرنسيون القصبة وقلاع المدينة الأخرى.

"وفي غضون أيام تحولت الحملة إلى احتلال. وتحولت تأديب **الداي حسين باشا،** إلى تأديب شعب وأرض، وأطلقوا منذئذ على العمليات إسما جديدا هو التهدئة (Pacification)، وتحول الانتقام من "الترك المستبدين الغرباء" إلى انتقام من صاحب الدار نفسه لأنه عربي ولأنه مسلم ولأنه رفع سلاح المقاومة في وجه الاحتلال، وأخيرا تحول المحررون إلى غزاة نقلوا حربهم من مدينة الجزائر إلى مختلف أنحاء القطر شرقا وغربا وجنوبا. وقد شمل هذا الغزو الإنسان والأرض والثقافة والدين[1].

لقد تهافت الجيش الفرنسي بكل شراسة لنهب ثروات البلاد والأموال التي كانت بالخزينة، حيث قّدر الفرنسيون قيمة هذه الموال كالتالي[(1)]:

- ذهب وفضة وجواهر: 48.684.527 فرنكا.

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 22.

- صوف وبضائع أخرى: 3.000.000 فرنكا
- قيمة مدافع أرسلت إلى فرنسا: 4.000.000 فرنكا

"لقد امتلكت الحكومة التركية في الجزائر عددًا كبيرًا من المنازل، وكذا العديد من المجالات لكن بقت عناوين للملكية اسمية فقط لتختفي مع النظام العالمي القديم. ولأن الإدارة الفرنسية لم تكن لها أي ملكية قط وليس لديها الحق في الحيازة الشرعية للمهزومين، قد افتقرت إلى كل شيء أو فكرت نفسها مقللة في الاستيلاء العشوائي على ما تحتاجه، في تحد للقانون والحقوق"[1].

إن المحاولات الاستعمارية الفرنسية لغزو الجزائر لم تكن وليدة اليوم أو الأمس بل كانت منذ القرن السادس عشر ولم تكن لتحقق احتلالها لولا استسلام الداي حسين الذي إذعن لأعيان العاصمة وشيوخها لما استشارهم في أمره وقبلوه. ليبدأ الاحتلال الفرنسي تنفيذ مشروعه الاستعماري الممنهج في هذا العمق الإستراتيجي الذي لطالما كانت الكنيسة تحلم به لنشر كفرها وإلحادها في أرض الإسلام ويضرب باتفاق الداي عرض الحائط في حفظ الأرواح والأعراف والأملاك.

1- فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص 13.

لقد مرت بداية المقاومة الشعبية بمرحلتين مؤكدة في ذلك من خلال إيمانها أن هذا الكافر الغازي لم يكن ليقدم الأرض للصلاح بل للعدوان ونشر كفره فكانت كما يلي:

المقاومة الشعبية الأولي:

لما سقطت العاصمة في يد العدو، تشكلت قوات ريفية عفوية وأخذت موقعها حول العاصمة، مصممة على أن لا تترك العدو يخرج من المدينة نحو اليابسة. في حصار مميت داخل المدينة. وهكذا نظمت المقاومة الريفية التلقائية محاصرة العدو منكل الجهات إلا من جهة البحر. فأخذ الجوع ينهشه وارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى درجة مخيفة، وراح أعيان المدينة يهربون منها إلى مزارعهم بالريف، نفد زاد الفرنسيين ولكن خضر وألبان ولحوم متيجة لم تدخل المدينة واشتاقوا قطعة اللحم فلم يجدوها إلا في القطط الهائمة من حولهم. وأخذ المرض واليأس يقضيان مضاجعهم.

المقاومة الشعبية الثانية:

لابد من الاستعمار ما كان ليبقي مكتوفي الأيدي لذا عمل علي توسيع نطاق عملياته العسكرية محاولا في ذلك بسط سلطانه على كامل التراب الجزائري بدءا بمدن الساحل ثم المناطق الداخلية، بالمقابل كان الجزائريون آخذين الأمر علي محمل الجد من خلال شيوخهم وزعماء قبائلهم في التصدي لهذا الزحف الصليبي الغاشم مشكلين في ذلك مجموعات لمقاومة هذا الخطر ومن أولئك الشيوخ و الزعماء نذكر منهم كلا من: **الحاج محمد بن زعموم، الحسين بن زعموم، الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر**،.. وغيرهم.

مقاومة الحاج محمد بن زعموم

ابن زعموم من هؤلاء القادة برز منذ 1830 اسم الحاج محمد بن زعموم. وكأن ابن زعموم اذن قائدا على قبيلة فليسة (تسمى أيضا فليسة أم الليل) وغيرها. وكان طاعنا في السن (حوالي 70 سنة) عندما غزا الفرنسيون الجزائر، وكان له ابنان، الحسين وحمدان، لعبا أيضا دورا في الأحداث التي نذكرها. وكان يمتاز بالأناة واستشارة غيره فيما يزعم عليه. ويبدو أنه كانت له يد طولي على غيره من قواد الأوطان الأخرى، ومن ثمة سوء التفاهم مع بعضهم أحيانا في حالة السلم أمثال بلقاسم أوقاسي قائد سيباو. كما أننا لا ندري ولاء أو تبعية الحاج ابن زعموم لبايات التيطري، خصوصا بعد سقوط العاصمة ومناداة الباي

مصطفى بومزراق بالحرب ضد الفرنسيين. وعلى كل حال فقد كن موقف ابن زعموم في أول الأمر واضحا، وهو بقاء الفرنسيين في المدينة وترك أهل الريف في أوطانهم دون تدخل في شؤونهم. ويلتزم الطرفان بذلك في معاهدة رسمية قبل فك الحصار، ولكن الفرنسيين استكثروا هذا واعتمدوا على قواتهم في فك الحصار بدل المعاهدة أو الإتفاق[1].

عملت قيادات الريف بخروج بورمون نحو البليدة. فاجتمعوا في مؤتمر واحد في البرج البحري يوم 23 يوليو 1830 (وهو نفس اليوم الذي خرج فيه بورمون)، وهو الاجتماع الذي حصره قواد الأوطان والقبائل العديدة في المنطقة. وبعد إلقاء الكلمات وإبداء الآراء تقرر إعلان الحرب على العدو وعدم تركه يخترق أرضهم ويهين كرامة وطنهم، وكان الحاج ابن زعموم حاضرا للاجتماع، ونتج عن ذلك الاجتماع أيضا ارتفاع الروح المعنوية وعودة الأمل بالتحرير حتى وصلت الأخبار بذلك إلى العاصمة المحتلة، فاعتزت وسادها الذعر لدى الفرنسيين والأمل والترقب لدى الجزائريين، وتنفيذا لمقررات الاجتماع المذكور هاجمت القوات الريفية جيش بورمون أثناء عودته الفاشلة من البليدة واستمرت في مقاتلتها إلى أن جن الليل وحتى مشارف العاصمة، وكان ذلك درسا للفرنسيين الذين لم يعاودا الخروج من العاصمة إلا في عهد كلوزيل[2].

مقاومة الحسين بن زعموم:

حاول كلوزيل القيام بشبه حملة على بليدة والمدية، خلال نوفمبر 1830، ولكن عاقبتها كانت وخيمة، كما عرفنا.فقد كانت القوات الشعبية في حوالي سبعة آلف محارب من جميع الأوطان (فليسة، الخنشة، بني موسى، بني مسرة، بني خليل، إلخ.) تحت قيادة الحسين بن زعموم وكانت مدفوعة بروح الجهاد التي بثها فيها الحاج السعدي، فهاجمت (قرب بوفاريك) الخمسين مدفعيا الذين أرسلهم كلوزيل لجلب الذخيرة من العاصمة وقضت عليهم، ثم هاجم الثوار حامية البليدة الفرنسية.

وتكررت المعارك بين القوات الشعبية والفرنسيين بين العاصمة وجبال الأطلس. وتوجدت جهود القيادات الواقعة في الجبهة الشرقية من متيجة على الخصوص، وقطعوا الطريق على الامتدادات الفرنسية للحماية التي تركوها في المدية مع الباي الجديد مصطفى

1- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ش.و.ن.ت، ط3، الجزائر، ص 85.

2- أبو القاسم سعد الله، نفس السابق، ص 85.

بن الحاج عمر. وعادت البليدة إلى أحضان المقاومين، وانحشرت خليفة كلوزيل (وهو بيتزين) وجنده من جديد داخل أسوار العاصمة، إذ ضيقت عليه المقاومة الخناق عندما هاجمت المشروع الزراعي حتى قتلت المزارعين (هم جنود) وجعلت الباقين منهم يفرون كالأرانب من المزرعة النموذجية (فيرم موديل) التي أنشأها كلوزيل بالقرب من وادي الحراش لتجربة الاستعمار. وانتشر الرعب والأمل من جديد في العاصمة، ودعم ذلك قوات إضافية جاء بها أحمد بن مصطفى بومرزاق الذي قام يدافع عن حقه في تركة والده، الباي السابق للتيطري. وقد نزل بها قرب بوفاريك، ثم تقدم بها نحو الفحص (ضواحي العاصمة). وفي منتصف يوليو 1831 عبرت القوات الشعبية بقيادة ابن زعموم (الإبن) وادي الحراش وهاجمت المزرعة النموذجية من جديد وأحرقت المحصول الذي طالما حلم كلوزيل بجنيه وأكله فإذا هو هباء تذروه الرياح، وهددت الحاميات الأمامية التي كان الفرنسيين قد نصبوها دفاعا عن المدنية المحتلة. وقد خرج إليهم بيرتزين بنفسه على رأس قوة من ثلاثة آلاف جندي. فتراجعوا قليلا، لكن في اليوم الموالي هاجمت الفرق المتجمعة في بوفاريك والتي كان يدعمها الحاج السعدي، هاجمت المزرعة النموذجية من جديد، إلى أن خرج بيرتزين لمحاربتها مرة أخرى.

وأمام هذا الوضع الذي أصبح لا يطاق لبرتزين، استجاب للرأي الذي يقول: " ابقوا حيث انتم ونبقى حيث نحن "، وإلا فالحرب بيننا لن تنقطع، إلى أن تعودوا من حيث جئتم. قبل الجنرال الفرنسي بذلك المبدأ وجرت مفاوضات بينه وبين أعيان المدينة فنصحوه بأن الشخص الذي يقدر على أن يكون وسيطا بين أهل الريف المجاور وقوات الاحتلال هو الحاج محي الدين بن مبارك، الذي كان يتمتع لدى أهل الريف بسمعة مؤثرة ويثقون فيه لمكانته الدينية إذ هو من صنف المرابطين وشيخ زاوية عريقة في القليعة، وقد قبل الشيخ محي الدين بهذه الوظيفة التي رأى فيها حفظا لمصالح قومه وإبعاد العدو عن الداخل، وكان ذلك في شهر يوليو 1831، وتلقب بلقب (آغا العرب)، الذي كان في عهد العثماني تخضع إليه القيادات الريفية كما عرفنا. وبذلك توقفت الحرب إلى حين[1].

وطالما بقي بيرتزين الذي يتهمه قومه بالضفع والخور لقبوله بذلك الاتفاق، كان سهل متيجة في عافية حذرة. فقد كان على الفرنسيين أن لا يغادروا العاصمة، ولكن أسواقها

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 87.

ونجارتها من الداخل مضمونة، والأمن العام محفوظ، ولكن مجيء روفيقو بخططه البوليسية وغطرسته قلب الأوضاع وعل المقاومة الريفية تعود إلى الدفاع عن المبادئ التي قررتها في اجتماع البرج البحري[1]، وهو قطع طرق الداخل أمام العدو ومحاصرته في المدينة وتجويعه إلى أن يعود إلى بلاده أو يموت حتف ظلفه، وكان الشيخ محي الدين (آغا العرب) من أول الضحايا لهذا العهد، فقد كان روفيقو يريده عميلا يشي بقومه ويسهل مهمة الجيش الغازي لعبور سهل متيجة إلى البليدة والمدية وما وراءها. ولكن الشيخ أبى ألا التمسك بالاتفاق من بيرتزين، ودافع عن ذلك على أساس أن فيه مصلحة الطرفين، وعندما لم تجد التوضيحات، اتهمه روفيقو بالتواطؤ مع القوات الشعبية التي عاودت اعتراض طريق جيش العدو الذي كان يحاول فك الحصار.

مقاومة الحاج علي السعدي ومحمد بن زعموم والحاج محي الدين:

الحاج علي السعدي هو حفيد سيدي السعدي دفين مدينة الجزائر سنة 1710، وكانت زاويتهم في جهة ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي اليوم. وهي الزاوية التي هدمها الفرنسيون وكانت للحاج السعدي علاقات برجال الدين في الجزائر، مثل سيدي علي بن موسى، مرابط المعاتقة، الذي كان يكن له احتراما كبيرا وقام الحاج السعدي بأداء فريضة الحج سنة 1827، وعرف عن الحصار الفرنسي للجزائر، وهو في الطريق، فبقي في الإسكندرية برهة من الوقت واغتنم الفرصة فتجول في المشرق الإسلامي حوالي سنتين، وعرج على ليفورنيا (ايطاليا) والتقى فيها بالداي حسين باشا قبل أن يعود إلى الجزائر عن طريق البحر[2].

منذ رجوعه إلى الجزائر تزعم الحاج السعدي جبهة المقاومة. فقد وجد أعيان الجزائر قد ركنوا إلى الصلح منتظرين احترام المواثيق وجلاء الفرنسيين بعد أن يسلموا إليهم مفاتيح البلاد من أيدي الترك! فأخذ الحاج السعدي أولا يتصل بكل من له استعداد للمقاومة، وحرضهم على جمع الشمل، ثم خرج إلى الريف فوجد الاستعدادات أكثر، والطاعة أقرب، إذ هو من رجال الدين وهم يثقون في هؤلاء، خصوصا وقد كان رجلا متعلما ويمتاز بالذكاء

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 88.

2- أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ص89

الحاد وحب الجهاد، وكانت له سمعته كبيرة في الورع والتقوى، وقد زاده الحج صيتا وسمعة اشترى الحاج السعدي حصانا وأخذ يطوف به سهل متيجة ويتصل بأصدقائه رجال الزوايا[1].

إذ يتصل بأهل النواحي الشرقية (الرغاية، بودواو، سباو، يسر) بالإضافة إلى بني خلفون والمعاتقة وفليسة. اجتمع شخصيا بزعيم هذه القبيلة، الحاج محمد بن زعموم المشار إليه، وتواعدا على الجهاد وتنسيق الجهود، وذلك في العاشر من يوليو 1831. وبفضل هذا التنسيق تمكن المجاهدون المنطلقون من سيدي الرزين عن يمين وادي الحراش من الهجوم المذكور على النموذجية وطرد وقتل معمريها وإحراق محصولها في نفس الشهر، وتهديد العاصمة، وبفضل ذلك التنسيق انطلقت الموجة الثانية من الهجوم من بوفاريك في النصف الثاني من شهر المذكور. فالحاج السعدي إذن كان عندئذ هو الضمير المحرك خلال هذه الهجومات، وكان أيضا وراء الهجومات الناجحة على فرقة بورمون التي تجرأت على التوجه إلى البليدة (يوليو 1830) وحملة كلوزيل (نوفمبر 1830) على المدية والبليدة التي انتهت بالفشل الذريع[2].

وبعد مذبحة العوفية (أبريل 1832) إستئنف القتال ضد العدو، فكان الحاج السعدي على رأس المجاهدين روحيا والحاج محمد بن زعوم قتاليا (بواسطة ابنه الحسين، كما ذكرنا، لكبره هو ومرضه). وكان الاثنان على صلة وطيدة مع الحاج محي الدين آغا العرب. وهكذا استطاع الحاج السعدي بالخصوص أن يجلب الحاج محي الدين إلى صف المجاهدين وأن يجعله يرمي بأوسمة الفرنسيين وقفطانهم ويتقلد سيف الجهاد ضدهم. وأول معركة خاضها المجاهدون هي معركة زاوية محمد التوري (قرب العوفية في مفترق الطرق بين الفندق والعلمة – بودواو؟)، وهي المعركة التي قتل فيها 57 جنديا مرتزقا (من اللفيف الآجنبي) ولم ينج من الفرقة كلها سوى ألماني اعتنق الإسلام وسماه الناس أحمد المشهد. وعندما أراد الفرنسيين الانتقام أرسلوا قطعة بحرية نحو يسر ولكنهم عادوا منهزمين بعد أن أمطرهم الأهالي هناك بالرصاص.

ثم كان اجتماع القيادة الجديد في شهر سبتمبر 1832. وهو الاجتماع التاريخي الذي وقع في (سوق علي) بالقرب من بوفاريك، الذي أدى إلى جمع الكلمة وتكوين قوة كبيرة من

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 90.

2- أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ص 92.

المجاهدين انطلقت ضد العدو وبقيادة ابن زعموم أيضا. وخرجت القوات الفرنسية لتفريق هذا التجمع الوطني، ولكن المجاهدين نصبوا لها كمينا في المكان المسمى (المرابط سيدي عيد) حيث فاجئوها وقتلوا منها وأصابها الذعر والخوف والفوضى لولا نجدة أعادت إليها أنفسها، وذلك يوم الثاني من أكتوبر 1832. وفي اليوم التالي عاود المجاهدون الكرة على العدو وأجبروه على التقهقر، ودخول العاصمة والانحشار فيها. وكانت الهزائم العسكرية هي السبب في جعل روفيقو يتوقف عن حملات القتال ويلجأ إلى حملات الإرهاب في المدينة حيث وجه انتقامه ضد أعيانها[1].

مقاومة الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر:

عمت الفوضى كامل الساحل الجزائري محاولة في ذلك فرنسا أن تحكم قبضتها بدءا بالمدن الساحلية إلي المناطق الهضابية الأخرى، ففي شهر افريل عبد اجتماع في ضواحي معسكر حضره زعماء قبائل بني هاشم ،بني عامر والبرجية تقرر بموجبه إسناد القيادة إلي محي الدين لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم من مدن البايلك الغربي[2]. عاجز في نفس الشهر محي الدين سرية استطلاع فرنسية ليحق بها خسائر. ثم أخذ الشيخ بالتعبئة بين الجزائر ووهران ليصل عدد المجاهدين إلي حوالي 3آلاف مجاهد.

1- أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ص95

2.سعد الله. الحركة الوطنية. الجزء الأول. ص 52-54

ظروف اختيار الأمير عبد القادر:

مولده

هو عبد القادر ناصر الدين، الابن الرابع لعبد القادر محي الدين، ولد في شهر ماي سنة 1807 في قرية القيطنة في منطقة أغريس التي تقع في إقليم وهران في الجزائر

أما الملكات العقلية للولد فقد كانت تدل على نبوغ غير عادي. فقد كان يقرأ ويكتب عندما كان في الخامسة من عمره، وقد أصبح (طالبا) عندما كان في الثانية عشرة، أي أنه في هذه السن كان متمكنا من القرآن والحديث وأصول الشريعة، وبعد سنتين حصل على تسمية (حافظ)، وذلك يعني أنه أصبح يستطيع ترتيل القرآن عن ظهر قلب. وفي هذه المرحلة بدأ يعطي دروسا في جامع الأسرة حيث كان يعقب ويفسر أصعب وأعمق الآيات والشواهد. لقد كان طموحه الأكبر في شبابه هو أن يصبح (مرابطا)، مثل والده الذي كان يحبه ويتحمس له تحمسا بلغ حد العبادة[1].

يذكر هنري تشارشل في كتابه حياة الأمير عبد القادر لما تصاعدت الأمور في البلاد واستصعب عليهم فتح مدينة وهران ليطلبوا نجدة السلطان المغربي ليكون علي رأسهم في مواجهة الملك الفرنسي ما دامت حالة الجزائر فارغة سياسيا ولا زعيم عليهم لكن السلطان عبد الرحمان قبل ثم هدد فعاد أدراجه نحو حدوده لذلك يقول تشارشل[2]:

"اتجهت جميع الأنظار نحو محي الدين، ومرة أخرى توسل إليه العرب أن يكون سلطانهم. ولكنه أجابهم" لا. إنني لا أصلح أن أقوم بواجبات هذا المنصب ولكنني سأقوم بما يحتمه على الدين، وإنني سأذهب معكم إلى الجهاد" ومنذ وقت كان العرب يقومون بمحاولات متعددة لاستعادة وهران التي هي الآن تحت سيطرة الفرنسيين القوية، أما عبد القادر فقد دخل الميدان بينما كان والده يعمل تحت إمرته.

لقد شعر الجزائريون بأن الهجوم المفكك لم يكن حربا لقد رأوا بكل وعي بأن كل جهودهم ستكون بلا طائل وأن كل تضحياتهم ستكون بلا نتيجة إذا لم يكن هناك قائد مسؤول عن التنظيم، وعلى جباية الضرائب بانتظام، وعلى استخدام وتنمية الموارد، وعلى

1- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ص 2.

2- شارل هنري تشرشل، المرجع نفسه، ص 14.

وضع وتنفيذ خطة حملة محددة واضحة، وفي اجتماع كبير عقد في مدينة معسكر، نوقشت هذه الموضوعات بكل جدية.

وقد دعى محي الدين، الذي كان في القيطنة في استراحة قصيرة، إلى حضور الإجتماع، ولم يكد يصل ويترجل حتى تجمهر من حوله خلق كثير هائج، وقد ارتفعت أصوات كالرعد ووجه إلى حضور الاجتماع، ولم يكد يصل ويترجل حتى تجمهر من حوله خلق كثير هائج، وقد ارتفعت أصوات كالرعد ووجه إليه الخطاب من كل الجهات " إلى متى يا محي الدين ونحن بلا قائد؟ إلى متى وأنت واقف جامد متفرج على حيرتنا، أنت يا من يكفي اسمه فقط أن يجمع كل القلوب لتشجيع القانط وردع الخبيث، وتدعيم وتماسك القضية المشتركة؟ إن كثيرا من أشجع شجاعتنا قد سقطوا ضحية الحيرة والغم، إنهم يقولون من سيعوض ما فقدناه، ويعيد خيولنا التي قتلت، وأسلحتنا المكسورة الفاسدة؟ أنت يا محي الدين هو المسؤول عن كل هذا"، ثم أحاطوا صدره بسيوفهم وناداه رؤساؤهم قائلين: "اختر بين أن تكون سلطانا أو الموت الآن.

اهتز الدين من هذا الموقف، ولكنه حافظ على توازنه العقلي وطلب الاستماع إليه، فقال "إنكم جميعا تعرفون أنني رجل سلام مكرس نفسه لعبادة الله" وأن الحكم يقتضي استعمال القوة بغلظة وسفك الدماء. ولكن ما دمتم تصرون على أن أكون سلطانكم فإني أقبل، ولكني أتنازل عن ذلك لصالح ابني عبد القادر[1].

وقد استقبل الحاضرون هذا الحل الفجائي وغير المنتظر للمشكل بأصوات الموافقة العالية. فاسم عبد القادر قد ردد بحماس. ونتيجة لذلك أرسل إليه فارس لإحضاره من القيطة.

وفي الصباح الباكر من اليوم التالي، الموافق21 نوفمبر 1832 دخل عبد القادر مدينة معسكر، وبعد إدخاله إلى الرحبة حيث كان المجلس منعقدا اعلم عبد القادر بكل ما دار. وفي هدوء، وانضباط نفس، وبدون زهو قال[2]: "إن من واجبي طاعة أوامر والدي".

1- تشرشل، المصدر السابق، ص 15.

2- تشرشل، نفس المصدر، ص 16.

1- بيعة الأمير عبد القادر:

لم يتجاوز عمر عبد القادر آنذاك 25 سنة. وبدأ يتقبل البيعة البيعة من النبلاء والرؤساء الذين تجمعوا حوله. وقد انفجرت أصوات عالية من المجلس كله مرددة "الحياة والنصر لسلطاننا عبد القادر!" وبلغ صدى ذلك إلى الجماهير خارج المجلس فرددت هي بدورها نفس العبارة.

وبعد الظهر ذهب عبد القادر إلى الجامع الذي كان غاصا بالناس إلى حد الاختناق. وعندما انتهى من أداء واجباته الدينية وقف، بينما تقلد مصحفا في يده وأخذ يقرأه ويشرحه نادى قومه، بذراع مفتوحة ونظرة بارقة وفي كلمات تتألق بنور الوحي، أن يصمدوا للدفاع عن دين الله والنبي، وان يلتفوا جميعا حول راية الجهاد، وأن يفعلوا مثل ما فعل شهداء الملة السمحة الأبرار، ورسم أمامهم لوحة معبرة لأرواح الشهداء المرفرة وهي تدخل المنازل المباركة- نهض قومه على أقدامهم ولوحوا برماحهم، وعقدوا سيوفهم، وبكوا بصوت عال، ثم بزمجرة عالية تنادوا " الجهاد! الجهاد!"[1].

وفي اليوم التالي (22 نوفمبر 1832) ذهب عبد القادر إلى وادي خصيبية الذي يبعد مسافة عشر دقائق من معسكر. وكان هناك في الانتظار عشرة آلاف فارس عربي للإستقبال والترحيب برئيسهم المنتخب الجديد. كانوا قد اصطفوا في شكل هلال، حسب قبائلهم، حول خيمة ضخمة نصبت وسط السهل. وكان جميع أهالي معسكر قد تجمعوا أيضا في المنطقة.

ثم تقدم محي الدين آخذا عبد القادر من يده لتقديمه إلى الشعب، وقال: " أنظروا هذا هو السلطان الذي أعلنته" أطيعوه كما كنتم تطيعوني. فرد الناس "حياتنا، وأملاكنا، وكل ما عندنا له! لن نطيع قانونا غير قانون سلطاننا عبد القادر.

وقد أجاب عبد القادر على ذلك قائلا "وأنا بدوري لن آخذ بقانون غير القرآن ولن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن، والقرآن وحده. فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات".

1- تشرشل، المصدر السابق، ص 19.

ولقد أخذنا لمحة من الخطاب التاريخي الذي ألقاه علي مسامع الحاضرين يعلن فيه بداية مرحلة جديدة من حكم الجزائر حاملا فيها راية الجهاد في سبيل الله، فيقول[1]:

"الحمد لله وحده، الصلاة والسلام على من لا نبي بعده. إلى (قبيلة كذا وقبيلة كذا) وخصوصا نبلائها، وشيوخها، وأعيانها، هداكم الله وأرشدكم ووجهكم إلى الطريق المستقيم ونجح أعمالكم ومساعيكم. إن أهالي معسكر وشرق وغرب أغريس وجيرانهم وخلفائهم، بني شقران، والبرجيين، وبني عباس، واليعقوبيين وبني عامر، وبني مجاهر، وغيرهم قد وافقوا بالإجماع على تعييني، وبناء عليه انتخبوني لإدارة حكومة بلادنا، وقد تعهدوا أن يطيعوني في السراء والضراء، وفي الرخاء والشدة، وأن يقدموا حياتهم وحياة أبنائهم وأملاكهم فداء للقضية المقدسة".

"ولذلك ندعوكم إلى أن تشاركوا في هذا العهد أو العقد، بيننا وبينكم. سارعوا إذن، لإعلان ولائكم وطاعتكم. والله يجازيكم في الدنيا والآخرة. إن هدفي الأساسي هو الإصلاح وفعل الخير ما دمت حيا. إن ثقتي في الله، ومنه هو وحده أطلب الثواب والنجاح".

إذا بويع الأمير وعهد إلي الذين عاهدوه بان يكون النصر حليفهم، لكن الأمر لم يتوقف علي حد البيعة بل كانت هناك مصاعب في انتظاره لذلك اختير الرجل حتى يوحد الصفوف ضد المحتل.

<u>توطين جغرافية الأمير عبد القادر:</u>

في شهر فيفري من العام 1833م تمت مبايعة الأمير مبايعة ثانية لتبدأ مرحلة أصعب من نظاله ضد العدو ليجد نفسه محاطا بخونة متعاملين مع الاستعمار ومغبطين منافسين علي الزعامة، فكانت أولي اهتماماته إخضاع هؤلاء ومنهم: قبيلتي الدوائر والزمالة ،سيدي العربي في سهل الشليف، ابن نونه في تلمسان هذا اعتبر نفسه ممثلا لسلطان المغرب الأقصى وسيدي أحمد بن طاهر في ارزيو، العمري في الجنوب شيخ قبلة الإنجاد وأخيرا إبراهيم بأي قاضي عنابة أعلن نفسه هو الآخر بايا مستقلا[2].

قبل أن يلجأ إلى القوة حاول عبد القادر طريقة الترغيب، فقد كتب رسالة إلى القبائل النافرة دعاهم فيها، أن يطيعوا القانون وأن يقتدوا بقبائل الشمال والغرب في الطاعة، وأن

1- تشرشل، نفس المصدر، ص 18.

2- أديب حرب. التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، دار الرائد، ج1، ط2، الجزائر، ص ص 92 .94.

يحذروا كلام المغرضين الوبيل، وفي نفس الرسالة وعدهم بأنه سينسى الماضي إذا حسنت نواياهم وقدموا أنفسهم إليه طائعين مع "خيول الطاعة" وختم رسالته إليهم قائلا "لا يغرنكم كثرة محاربيكم لأنني قادر على هزيمتهم حتى ولو تضاعف عددهم، لأن الله معي ولا أطيع سواه، ولا تغرنكم الأماني بأنكم تستطيعون الفرار مني لأنني أقسم أنكم في نظري لستم أكثر من الماء في يد عطشان"[1]

عمل الأمير علي إخضاع هاته القبائل وزعمائها في حملات عسكرية وأخري في رسائل تنبيهية حتى تردع وتخاف وتنضم إلى صفه لمجابهة العدو، فجعل من معسكر عاصمة ومقرا له في تسيير شؤون دولته الفتية، قام الأمير بمهاجمة العريبي في الشليف وحمله علي الطاعة وعدم توجيه سلاحه في وجه قوات الأمير وتقديم ابنه رهينة.

كما أمسك بأحمد بن طاهر في ارزيو وهو يرسل للفرنسيين المؤن الغذائية ليصدر والد الأمير قرارا بإعدامه، وفي تلمسان أصبح ابن نونه من أكبر مؤيدي عبد القادر[2].

ترسانة جيش الأمير عبد القادر:

ويذكر تشرشل عن القفزة التي قام بها الأمير في الجيش وتطويره فقد فاق كل التصورات وواكب كل ما هو جديد في المجال الإستراتيجي فيقول: "ومن جهة أخرى نظم جيشا نظاميا مكونا من الفرسان والمشاة، وكان المشاة يتدبرون ويتعلمون على أيدي ضباط فرنسيين مسرحين سمح لهم بالقيم هذه المهمة للغرض المذكور وقد أقام عبد القادر مصانع للمدافع وللبارود ومصانع الأسلحة الخفيفة وكان الخبراء الأوروبيين هم الذين يديرون هذه المنشآت أما العرب فكانوا يتعجبون من هذه الأعمال الجديدة وقد شعروا أن نظاما جديدا لحياتهم قد سقط عليهم فجأة"[3].

"وكان مدربو جيشي النظامي من المشاة هم جنود "النظام" من تونس وطرابلس، بالإضافة إلى الفارين من الجيش الفرنسي. وقد ازداد هؤلاء الفارون إلى أن أصبحوا أخيرا يكونون كتيبة خاصة بهم. وقد حاربوا ضد مواطنيهم بكل شجاعة وإقدام لا يكاد الجندي المسلم يزاحمهم فيهما. ولقد وزعتهم على خلفائي"[4].

1- أديب حرب، المرجع السابق، ص 93.

2- نفس المرجع، ص 93.

3- تشرشل، المصدر السابق، ص 67.

4- تشرشل، نفس المصدر، ص 68.

"كل جيشي النظامي كان مسلحا ببنادق فرنسية أو انكليزية. وقد حصلت على هذه البنادق كغنائم بعد المعارك، أو من لجنود الفرنسيين الفارين أو بالشراء من المغرب الأقصى.

"وأثناء فترة السلام كانت المدن الفرنسية الساحلية تمدني بالرصاص. كما أن المغرب الأقصى قد أمدني منه بكمية هائلة، ثم أني فتحت منجما للرصاص في جبال الونشريس. ولكن كل هذا كان يكلفني كثيرا[1].

الجيش النظامي:

وعندما بدأ عبد القادر في تكوين جيشه النظامي وضع ونشر تنظيمات عسكرية تحتوي على آخر التفاصيل بالانضباط والرواتب وملابس جنده وكانت هذه التنظيمات تقرأ مرتين في الشهر لمختلف الوحدات، وكانت تتخللها الوصايا والوعود للسلوك الطيب، ويكفي أن نورد منها كمثال ما يلي:

"من الضروري أن يكون القائد شخصيا شجاعا ومقداما، وان يكون من أسرة محترمة، ليس محلا للانتقاد الأخلاقي، محافظا على دينه، صبورا، حليما، حذرا، حاضر البديهة، ذكيا في ساعة العسر والخطر ذلك أن القائد بالنسبة لجنوده هو بمنزلة القلب للجسم، وإذا كان القلب عليلا فلا فائدة من الجسم.

جندي الأمير عبد القادر:

وكانت كسوة الجندي تتكون من سروال أزرق داكن مع حمرة ومن معطف بني له غطاء للرأس وطاقية وشاش صغيرين، وكان راتبه يباع تسعة فرنكات شهريا، وعلى الكم الأيمن لكل قائد خيطت العبارة التالية: "الصبر والمثابرة مفتاح النصر" وعلى الكم الأيسر" لا إله إلا الله محمدا رسول الله" وعلى الكتف الأيمن للآغا، بدل الشارة العسكرية (عند الأوربيين) كتبت العبارة التالية:" لاشيء يفيد كالورع والشجاعة" وعلى الكتف الأيسر "لا شيء يضر كالجهل والعصيان"[2]

وكان جميع ضباط الجيش يحملون عبارات مكتوبة على بدلاتهم تعبر عن نفس الاتجاه فالصبائحية أو الفرسان النظاميون كانوا يلبسون بدلات بلون بني فقط، وكان قوادهم يحملون عبارة: "ثق في الله ورسوله – جاهد وانتصر" وكان المدفعين يحملون عبارة "أنا لا أوجه الطلقة

1- تشرشل، المصدر السابق، ص 68 .69.

2- تشرشل، المصدر نفسه، ص 40.

بل الله هو الذي يوجهها". هكذا كان الدين بواجباته وسلطانه، قد وضعه الأمير عبد القادر عاليا لا في جيشه فقط، ولكن في كل إدارته، باعتبار أن الدين أساس ضروري وداعم للجهد الإنساني[1].

- التنظيم الإداري و الإقليمي لدولة الأمير عبد القادر:

لما سافر الأمير مع والده إلي الحج كان لتلك الرحلة اثر كبير قبل الاحتلال علي الأمير، حيث أن الرحلة كانت برية فلذلك كانت المحطات التي توقف فيها كلها مهدت مرحلة الهدوء والاستقرار للأمير من إقامة دولته التي وضع نواة إدارتها في الحقيقة- منذ أن بويع، وتمكّن بفضل حكمته وقوته العسكرية لإقامة مؤسساتها وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة.

1- السلطة التنفيذية[2]: كان يمثلها الأمير بعد مبايعته فكان قائدا سياسيا وعسكريا يفصل في الأمور الخطيرة ويصدر أوامره بسلطات واسعة، فقد حرص على إبعاد الطابع الإستبدادي في إدارة دولته، حيث أشرك ممثلين من العلماء وشيوخ القبائل في حكومته بمعسكر.

- تشكيل الوزارات :

- وزير الخارجية: الحاج بن ميلود بن عراش.
- وزير الداخلية: محمد بن السيد العربي يساعده كاتبان.
- وزير الدفاع: محمد بن الجيلاني.
- وزير المالية: الحاج بن أبي عبد الله الحاج الجيلاني.
- وزير الخزينة أو المالية الخاصة: أبو سعيد محمد بن فاخة.
- وزير الأوقاف: الحاج الطاهر أو زيد.
- وزير الزكاة والعشور: أبو محمد الجيلاني العلوي.
- وزير العدل (قاضي القضاة): الحاج أحمد بن الهاشمي المراحي.
- رئيس الديوان: الحاج مصطفى بن التهامي.

2- السلطة التشريعية: عين الأمير مجلسا للشورى من أحد عشر عضوا من كبار العلماء والفقهاء، يرأسه الأمير.

1- تشرشل، المصدر المصادر، ص 70.

2- فركوس صالح، المرجع السابق، ص 38.

كان مقر المجلس معسكر. اتخذ القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والمذهب المالكي دستورا لها. صدر عن هذا المجلس عدة قوانين، أهمها قانون الجيش المحمدي الذي دوّنه قدور بن رويلة في كتابه "وشائح الكتاب". كما كان المجلس يوزع مناشير تشريعية على شيوخ القبائل ويراجع الأحكام الصادرة عنه[1].

الجهاز القضائي الأمير عبد القادر:

قسم الأمير الجهاز القضائي إلي ثلاثة أقسام :قسم مدني وعسكري والآخر إداري كان رئيس مجلس الشورى بمعسكر مسؤولا عن هذه السلطة وذلك منذ البدأ بتخطيط دولته عام 1834م[2].

1. القضاء العسكري:

كان يرافق كل كتيبة من جيوش الأمير قاض يساعده اثنان من العدول. كانت أحكامه تنفذ من طرف قادة الشواش. كما كان الأمير يقضي في الناس بطريقة سريعة وبصرامة، حيث كان المتهم يمثل أمام محكمة مشكلة من علماء يقررون ما إذا كان قد اقترف جرما يخالف مبادئ القرآن الكريم، فكان قرار الحكم ينفذ في الحين. أما إذا كان الحكم بالإعدام، فإن المحكوم عليه يقاد إلى مكان التنفيذ ويعدم بقطع رأسه.

وكان يحذّر أعداء الدين وخصومه، فيقول: "من أعان عدوا بما له يسلب منه ماله، ومن أعانه بيده، يقطع رأسه. كما كان يرجع إلى فقهاء الإسلام بالمغرب الأقصى أو بمصر يراسلهم في المسائل المشتبه فيها قبل أن يصدر فيها أحكامه[3].

2. القضاء الإداري:

وفيما يتعلق بمسائل الدولة ومصالحها الخاصة قد كانت من اختصاصه وإختصاص خلفائه. لقد كان القائد مرتبا براتب محدد تضاف إليه بعض الحقوق حول بعض القضايا، في حين كان يتولى البت في القضايا الأخرى شيوخ القبائل. وكان الأمير قد وضع ممثلين للقضاء في كل مكان. وكان لا يسمح بأي تنفيذ لعقوبة جريمة إلا بمقتضى إصدار حكم وفق

1- فركوس صالح، المرجع السابق، ص 38

2- فركوس صالح، المرجع نفسه، ص 39

3- تشرشل، المصدر السابق، ص40

لأعوانه وقياده استطاع هؤلاء أن يبسطوا الأمن والإستقرار في أوساط القبائل، وأن تختفي كثير من الاعتداءات كالسرقة والقتل والزنا وغيرها[1].

3. القضاء المدني:

وبالإضافة إلى تلك الأعمال، كانت هناك اليقظة المستمرة لاكتشاف الجرائم وتأكيد وتشديد العقاب. كل ذلك كان له أثره على المجتمع فكل الإقليم الذي كان منذ ثمانية شهور خلت ضحية لكل أنواع الفوضى والاضطراب، أصبح الآن يتمتع بهدوء كامل. وقد كان الشعور بالأمن سائدا شاملا إلى درجة أن استعمال التعبير العبير بخصوص الحكومة الحقيقية الفاضلة في هذا المقام ومعناه "يمكن لفتاة أن تتنقل في طول البلاد وعرضها حاملة سلة من الجواهر على رأسها دون خوف من الإزعاج[2].

النظام الاقتصادي للأمير عبد القادر:

وفي الوقت الذي كنت أطلب فيه من القبائل ما هو ضروري لتأييد الدولة، كنت أسعى قدر المستطاع أن أجعل مصالحهم تتلاءم مع مصالح الدولة، فقد أعطيت الأمر إلى خلفائي أن يقبلوا، بدل الضرائب والغرامات، المواد الاستهلاكية والبغال والإبل، وبالأخص الخيول، وكنت أستفيد من هذا كله، فاركب فرساني على الخيول، وأجعل من البغال والإبل وسائل للنقل، أما المراد الاستهلاكية فقد كنت أمون بها جنودي أو أملأ بها مخازني.

وكانت الأغنام والأبقار التي تدفع بعنوان الزكاة تعطى للقبائل، تحت إشراف القواد، وكان واجب هؤلاء المسؤولين أن يحسبوها وان يعينوا لها رعاة، وأن يطعموها ويعتنوا بها، وكانت هذه الحيوانات التي توجد في مقر حكم كل خليفة، تستخدم لسد تكاليف الضيوف، ولمعونة الفقراء، ومساعدة الطلبة، ولتموين جيشي الذي كان يأكل اللحم مرتين في الأسبوع، وبهذه الطريقة استطعت أن أقيم نظاما كاملا لإدارة الضرائب في كل ولاية (خلافة) ولكن عندما استؤنفت الحرب لم يستطع أن أمنع الغش، وقد اغتنم العرب في كل مكان فرصة انشغالي، ولم يستطع سوى خليفتين أن يحافظا على النظام الذي أقمته إلى آخر لحظة وهما البوحميدي وابن علال، وقد كان الناس يخشون كلا منهما لصرامته[3].

1- فركوس صالح، المرجع السابق، ص 39

2- تشرشل، المصدر السابق، ص69

3- تشرشل، نفس المصدر، ص69

"ولم تكن الاحتياجات التي ذكرتها تكفي لتموين جيشي في كل المجالات التي دعاه واجب الحرب للعمل فيها، لذلك أمرت، تفاديا لوضع حمل جديد على الأهالي قد يؤدي بهم إلى السخط علي، بإقامة مخازن، للحبوب تحت الأرض في كل ولاية (خلافة)، وكانت هذه المخازن التي كانت تحت مسؤلية قائد كل قبيلة والتي كان العدو لا يستطيع العثور عليها، تحتوي على الحبوب التي تدفع كعشور، أو من أراضي الدولة والتي كان يحرثها عمال تارة بالقوة وتارة بالأجرة"[1].

"وبذلك كان في استطاعتي باستمرار أن أنادي العرب للتضحيات الكبيرة، لأنني أريتهم أن الزكاة والعشور والغرامات والمساعدات، وكل مواردي في الحقيقة، كانت مكرسة فقط لخدمة الصالح العام، وعندما استؤنفت الحرب سنة 1839 دعوت العرب لمنحى قرضا كبيرا غير أنهم استجابوا ببطيء وفي الحال بعت في المزاد كل مجوهرات عائلتي في أسواق معسكر معلنا على الملأ أن دخلها سيرسل إلى الخزينة العامة. فجاء القرض حينئذ بسرعة، وكان الأمر يتعلق فقط بمن يدفع أولا[2].

- نظام التعليم: عرف التعليم في عهد الأمير ثلاث مراحل[3]:

1- مرحلة الإبتدائي: مدتها أربع سنوات تقريبا، يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة ويحفظ القرآن. وفي كل قرية كانت هناك خيمة تدعى الشريعة يشرف عليها مؤدب يختاره سكانها وينال نحو فرنكين أجره في اليوم.

2- مرحلة الثانوي: يلتحق بعد ذلك التلميذ ليواصل مجانا تعليمه في الجامع أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف يشرف عليها مدرس وكانت الدروس تشمل النحو والتفسير والقرآن خاصة. ولما ينال الإجازة يصبح مؤدبا أو كاتبا.

3- مرحلة التعليم العالي: ليس هناك فصل واضح بين الثانوي والعالي. وكانت الدروس تتألف من النحو والفقه والحساب والفلك والتاريخ، وتعطى في الزوايا وأهم الجوامع.

يقول تشرشل: ".. وما دام عبد القادر لا يكل في مساعيه من أجل إيقاظ الشعور الوطني للعرب وتوحيده وتوجيهه، فقد أسس منذ البداية نظاما للتعليم العام بين جميع القبائل.

1- تشرشل، المصدر السابق، ص70

2- تشرشل، المصدر نفسه، ص70.69

3- أديب حرب، ص. 70- 71.

وقال فيما بعد إن "واجبي كحاكم ومسلم أن أؤيد وأبعث العلوم والدين. لذلك فتحت المدارس في المدن وبين القبائل"[1]. وكان الطلبة يرسلون كذلك إلى الزوايا والمساجد يتعلمون بدون مقابل. يقول الأمير: "لقد خصصت للطلبة رواتب على حسب معارفهم ودرجاتهم.. حتى لقد عفوت أكثر من مرة على أناس مجرمين محكوم عليهم بالموت لمجرد أنهم طلبة. وبذلت أقصى الجهود في المحافظة على الكتب والمخطوطات من الضياع.. ووضعتها في أماكن أمينة في الزوايا والمساجد وأوكلتها إلى الطلبة الذين كانوا موضع ثقتي"[2].

وكانت له مكتبة إسلامية خاصة به. ولما استولى الجيش الفرنسي على زمالة الأمير كان أكبر ما تألم له هو ضياع مكتبته التي قدر البعض ما كانت تحتوي عليه من المجلدات بما لا يقل عن خمسة آلاف مجلد[3].

1- تشرشل، ص. 199 - 200.

2- تشرشل، المصدر السابق، ص. 200 – 201.

3- إسماعيل العربي: الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس دولة وقائد جيش، ص. 31.

تاريخ الجزائر ملئ بالرجال الأوفياء الذين صادقوا ما عاهدوا الله عليه وحذوا حذو المجاهدين الأخيار والشهداء الأبرار الذين أفنوا أعمارهم في محاربة الاستعمار الغاشم وهذا عزيزي الطالب الأمير عبد القادر خير دليل على ذلك فقد قضي ما يقارب 17 سنة مجاهدا في سبيل الله محاربا الكفار والمنافقين المعتدين علي الأرض الطاهرة.

فبعدما وقع عليه الاختيار أن يكون قدر الجزائر في سلطانها لم يهدأ أبدا في مواجهة الغزاة حتى في أوقات السلم التي جنح إليها العدو كان يجهز جيشه ويعده لأنه كان علي يقين بأن مغتصب الأرض لا يكون له عهدا أبدا.

ولقد ذكرنا في المحاضرة السابقة كيف تعامل الأمير مع المتآمرين ضده والقاعدين عن الجهاد وكيف أخمد ثوراتهم المضادة وكما أن الأمير ذهب أكثر من ذلك في المعاملات الاقتصادية مع العدو حتى يحاصره، لذلك وضع حدا صارما لمن يغذي الاستعمار أو يعاون حملته. وحتى يتوضح لنا مما سبق أن الأمير عبد القادر كان رجلا سياسيا وعسكريا بامتياز وإن طلب الأمان في مرحلة ما من جهاده ضد العدو المحتل وهذا كان لأسباب جما سنتطرق إليها فيما بعد.

كفاح الأمير عبد القادر:

لما احتلت فرنسا مدينة وهران بقيادة الجنرال **بوايه** ضرب عليها الأمير حصارا اقتصاديا مما دفع قوات المحتل باستبداله بالجنرال **ديميشال** ليفك الحصار عن المدينة .

تجهز الجنرال بقواته النظامية في معركة **التينة** تمكن فيها العدو علي جيش الأمير لأن القوة لم تكن متكافئة بسبب قصد المدفعية استشهد فيها ستون جزائريا وجرح ثمانون من قوات الأمير[1].

في2 جوان 1833م استولي الأمير علي ثماني مدافع فرنسية فطلب ديميشال من أحد الزعماء التوسط له لدي الأمير حتى بعيد له المدافع وهو مصطفي بن إسماعيل لكن دون جدوي بعد حوالي أسبوع خرجت قوات الجنرال تتألف من ألفي مقاتل من المشاة وأربعمائة فارس وسنة مدفعيات حتى يعاقب مصطفي لعدم توسطه ومحاربة الأمير[2]. دارت رحي هذه

1- فركوس صالح. المرجع السابق. ص 54 .

2- أديب حرب. نفس المرجع. ص 103 .

المعركة في**عين البريدية** وتواصلت حتى منتصف الليل لكن في صباح اليوم التالي انسحبت قوات الأمير إلي الوراء لتنتهي المعركة بالنتائج التالية:

- لم يستطع ديميشال استعادة المدافع ولا الأسري الذين أخذهم الأمير
- تمكن الأمير من استعادة ارزيو وانسحاب قوات ديميشال إلي المرسي الكبير.
- استشهاد ثلاث فرسان للأمير وهم : قدور بن طوبال. قاضي البرجية. قاضي الدوائر[1].

معاهدة الجنرال ديميشال 26 فيفري 1834:

"إن القائد العام للقوات الفرنسية في مدينة وهران وأمير المؤمنين سيدي الحاج عبد القادر بن محي الدين، قررا العمل بالشروط التالية[2]:

المادة الأولى: إن الحرب بين الفرنسيين والعرب سنتوقف منذ اليوم، وإن القائد العام للقوات الفرنسية والأمير عبد القادر لن يدخر وسعا في الحفاظ على ذلك الاتحاد والصداقة التي يجب أن تكون بين شعبين حكم عليهما القدر إن يعيشا تحت نفس السلطة. ولهذا الغرض سيقيم ممثلو الأمير في وهران ومستغانم وأرزيو. ولمنع الصدام بين الفرنسيين والعرب سيقيم الضباط الفرنسيون في مدينة معسكر.

المادة الثانية: أن دين وعادات العرب ستكون محل احترام

المادة الثالثة: كل المساجين سيطلق سراحهم حالا من الجانبين.

المادة الرابعة: حرية التجارة ستكون كاملة وشاملة.

المادة الخامسة: إن العسكريين الفرنسيين الفارين سيعيدهم العرب، ونفس الموقف سيتخذ إزاء كل العرب المجرمين الذين يفرون من قبائلهم إلى الفرنسيين تفاديا للعقاب. فهؤلاء سيقبض عليهم في الحال ويسلمون إلى ممثلي الأمير في المدن البحرية الثلاث التي يحتلها الفرنسيون.

المادة السادسة: كل أوروبي سيعطي، إذا رغب في السفر داخل البلاد، جواز سفر موقعا عليه من ممثلي الأمير ومصادقا عليه من القائد العام، حتى يجد المساعدة والحماية في كامل الإقليم.

1- فركوس صالح . المرجع السابق . ص 54

2- تشرشل: ص 112-114.

إن هذه الشروط، التي كتبت في أعمدة متوازية بالعربية والفرنسية، قد وقعها وختمها الطرفان، ونلاحظ أن شيئا لم يذكر في هذه المعاهدة عن احتكار التجارة. غير أن عبد القادر كانت له وثيقة وكان راضيا، أما ديميشال، الذي كان فخورا بما اعتبره انتصارا دبلوماسيا فقد أسرع بإرسال بشائر السلام المباركة إلى الحكومة الفرنسية، وسمح لنفسه أن يعبر عن انفعاله بالطريقة التالية:

"إنني أعلن لكم استسلام إقليم وهران الذي يعتبر أكبر جزء في ولاية الجزائر وأكثرها محاربة، الفضل في هذا الحادث الكبير يعود إلى الميزات التي امتازت بها القوات التي أقودها" .

"أما عبد القادر فمن حقه أن يهنأ على أكاليل الغار، فقد أرغم عدوه على طلب السلام، ووضع شروطه الخاصة، ولم يدفع أية جزية، ولم توضع أية حدود على منطقته وقد اعترف له الجنرال الفرنسي بالاستقلال بعرضه عليه تعيين واستقبال القناصل. وكان على الفرنسيين أن يشحنوا من ميناء واحد فقط، وان يخضعوا لضريبته الجمركية.

"وبمقتضى الاحتكار الذي نص عليه بعباراته الخاصة، أصدر عبد القادر أوامره بمنع العرب من بيع القمح والشعير أو الإنتاج الفلاحي، مهما كن نوعه إلى المسيحيين سواء كانوا من أهل البلاد أو أجانب. وقد أعلن أن ممثليه هم الوحيدون المسموح لهم بالشراء والبيع، وهم فقط الذين يحددون الأسعار في الأسواق.

وقد رفع التجار الفرنسيين في أرزيو شكواهم الصارخة إلى ديميشال نتيجة هذه القيود. أما عبد القادر فقد احتج بنص وثيقته، بينما كان ديميشال يفضل تجاهلها ويلتزم بالمعاهدة المشتركة التي نصت على حرية التجارة، وقد وافق عبد القادر على هذا الامتحان، ولكنه قال إنه بالرغم من أن الأسواق كانت حرة فان تمويلها من حقه هو فقط".

جاء التبيان في تفسير المعاهدة حول النقاط التالية[1].

- القناصل والممثلون:

كانت كلمة "قناصل" تعني عند عبد القادر وكلاء دولته المستقلة لدى الجانب الفرنسي، ويتكلمون باسمه لدى حكومة باريس. وقد انتدب الأمير لهذه المهمة ثلاثة قناصل: الآغا خليفة بن محمود لارزيو، محمد بن يخو لوهران وابن دران لمدينة الجزائر. أما عبارة

1- أديب حرب: ص 125-127

"ممثلون" فكانت تعني عند الفرنسيين عكس ذلك تماما. وقد عين حاكم مقاطعة وهران المقدم عبد الله داسبون قنصلا في معسكر لحل المشاكل الطارئة مع الأمير.

- التجارة الداخلية و الخارجية:

حرص عبد القادر على احتكام هذه التجارة و عمل على استقلاله التام في هذا المجال. فعبارة "سوق" في النص العربي تعني حرية العرب المطلقة في البيع والشراء في الأسواق الثلاث: وهران، أرزيو، ومستغانم، وتصدير ما يرونه ذا فائدة لخزينة الدولة. أما ديمشال فقد فهم ذلك، التعامل التجاري على النطاق الدولي، كما أنه حصر كلمة سوق بمرفأ أرزيو فقط.

المادة 4.

- المعاملة بالمثل والمساواة:

كان موقف الأمير واضحا حول قضية تبادل الفارين، مما يؤكد رفضه الإعتراف بالسيادة الفرنسية. أما قضية جواز السفر الذي يحمله الأوروبي في المنطقة الغربية، فإن النص الفرنسي يعطي صلاحية أصدراه للسلطات الفرنسية ويمنح قناصل الأمير حق التأشير عليه فقط. أما النص العربي، فيجعل منح الجواز بالتساوي بين الطرفين تأكيدا لسيادة الأمير. المواد 3،5،6.

- مفهوم السيادة لدى الأمير و الحكام الفرنسيين[1]:

يظهر من هذه المعاهدة أن فرنسا اعترفت باستقلال الأمير ضمن الحدود التي عينها الإتفاق مقابل اعترافه بالسيادة الفرنسية على بعض مناطق الجزائر. وقصد الفرنسيون من عبارة "بين شعبين حكم الله عليهما أن يعيشا تحت نفس السلطة" الحصول من عبد القادر على الإعتراف بالسيادة الفرنسية المطلقة، بينما هدف الأمير بسط سلطة الإسلام على كافة بقاع الجزائر والتي تتمثل بشخصه.

تعتبر معاهدة ديمشال أول انتصار دبلوماسي للأمير إذ اعترفت به كأمير للمؤمنين. وهو تعبير لا يستعمله إلا الخلفاء ذوو السلطة الروحية والسياسية. وخلاصة القول، أن هذه المعاهدة نصت على سيادة الأمير ومكانته الدولية وأعتطه وقتا لتنظيم إمارته داخليا وقوة للقضاء على منافسيه المتمردين.

1- تشرشل: ص 135.

- المعاهدة السرية:

كتبت هذه المعاهدة باللغة العربية فقط وعرفت بوسيلتين

- نسخة طبق الأصل سلمها ابن دران، وكيل عبد القادر في العاصمة الجزائر للحاكم العام، الجنرال دارلون، الذي أفاد حكومته عنها بتاريخ 26 ديسمبر 1834[1].

وكان الجنرال ديمتشال قد أخفى هذه المعاهدة على حكومته بباريس، في حين أبلغ الأمير بموافقتها. وقد أعطيت للأمير الحرية الكاملة لشراء الأسلحة من غير الرجوع إلى فرنسا (المادة1). كما أصبحت التجارة لا تتم إلا بموافقة الأمير ولا تنفذ إلا بواسطة قناصله.

نهاية الامير عبد القادر

يذكر تشرشل علي لسان الأمير استشارته لقومه حول وضع السلاح والاستسلام قائلا:

إنني دائما كنت أعتبر ذلك القسم ملزم إلي نحوكم كما هو ملزملكم نحوي إن هذا الشعور وحده هو الذي جعلني أثابر على الجهاد إلى هذه الساعة حتى ولو لم يكن هناك أمل، فقد كنت عزمت على ألا يكون في استطاعة أي مسلم، مهما كانت صفته أو درجته، أن يتهمني بإلزامكم بشيء لم أكن أنا شخصيا مستعدا أن أقوم به، أو يقول بأنني لم أفعل كلما في وسعي لنصر كلمة الله، فإذا كنتم لا تعتقدون أنه مازال بوسعي أن أقوم الآن بأي شيء، فاخبروني وإن كنتم لا تعتقدون ذلك فإني أسألكم أن تعفوني من القسم الذي التزمت به التزمت به إليكم عقليا عندما طلبت رسميا قسمكم[2].

"إننا جميعا نشهد أمام الله أنكم فعلتم كل ما في وسعه الإعلام كلمته، ويوم القيامة سيجازيكم الله بخيره بعدله.

"وإذا كان ذلك هو رأيكم، فإن أمامنا ثلاثة احتمالات لا غير: إما العودة إلى الدائرة حيث نكون مستعدين لمواجهة أية عقبة، وإما محاولة إيجاد طريق لأنفسنا إلى الصحراء، وفي هذه الحالة لا تستطيع النساء والأطفال والجرحى أن يتبعونا وسيسقطون لا محالة في أيدي العدو، وإما الاستسلام.

1- أديب حرب ص 127-129.

2- تشرشل ، 142

فأجابوه: "ليهلك النساء والأطفال، أهلنا وأهلك، مادامت أنت سليما وقادرا على استئناف الجهاد في سبيل الله، إنك قائدنا وسلطاننا، فحارب أو استسلم، كما تشاء، إننا سائرون ورائك إلى حيث تقودنا[1].

وتوقف الأمير عبد القادر بعض اللحظات ثم استأنف كلمه بتأثر عميق: "**صدقوني، إن المقاومة قد انتهت، فلنتعرف بذلك، والله على أننا حاربنا طالما كان ذلك في استطاعتنا، فإذا لم ينصرنا فلأنه حكم أن تكون هذه الأرض للمسيحيين، وبقائي في البلاد أو عدم بقائي فيها سوف لا يغير من الأمر شيئا، وماذا أستطيع أن أفعل أكثر مما فعلت من أجل القضية التي دافعنا عنها طويلا؟**

هل في استطاعتي أن استأنف الحرب؟ إنني سأهزم وسيتعرض العرب إلى مزيد من الآلام.

وبالإضافة إلى ذلك فان القبائل قد أصبحت تعبة من الحرب، إنها لم تعد تطيعني، يجب أن نستسلم، والمشكل هو هل نسلم أنفسنا إلى أيدي المسيحيين أو إلى أيدي مولاي عبد الرحمان، ولكم أن تحكموا في هذا الأمر بما ترون أنه الأفضل، أما أنا فإنني أفضل ألف مرة أن أثق في من حاربني على الوثوق في من خانني، إن وضعنا حرج، وذلك فان مطالبنا يجب أن تكون متواضعة وإنني سأكتفي بطلب الأمان لنفسي ولعائلتي ولأولئك الذين يريدون أن يتبعوني إلى بلاد إسلامية أخرى" [2].

وفي اليوم الخامس والعشرين من ديسمبر سنة 1847 ركب عبد القادر وعائلته وأتباعه السفينة أسمودس Asmodeus التي توجهت بهم إلى طولون وكانت السلطات الفرنسية قد باعت كل ممتلكاته الشخصية، حقائبه وخيامه وحياده وبغاله وإبله، بمبلغ 6000 فرنك، ولكن حتى هذا المبلغ الطفيف لم يتصدق به عليه إلا مقسطا، بل إن تحقيقا قد أجرى للبحث في الطريقة التي صرف بها كل قسط، وصعد معه الجنرال لاموريير إلى السفينة ومنحه بسخاء هدية من 4000 فرنك، وفي مقابل ذلك أعطاه عبد القادر سيفه.

وعمت أنباء استسلام عبد القادر فرنسا في حماس طاغ من الفرح والانتصار، إن الجزائر يمكنها أن تسمى الآنب حق "مستعمرة فرنسية" وق دنوهت جريدة المونيتور Moniteur في عدد الثالث من يناير سنة 1848 بالخبر السار هكذا: " إن إخضاع عبد القادر هو حادث

1- تشرشل ،143

2- تشرشل ،ص143

في غاية الأهمية لفرنسا، إنه يؤكد طمأنينة احتلالنا، إنه يسمح لنا أن تخفض من عدد الرجال والنقود التي كنا نرسلها إلى إفريقيا منذ سنوات طويلة. وهو يساهم، من هذه الحقيقة وحدها، في تدعيم قوة فرنسا في أوربا، ففرنسا تستطيع اليوم، إذا دعت الضرورة، أن تنقل المائة ألف رجل التي تستخدمها للاحتفاظ بالأهالي المقهورين تحت نيرها إلى مناطق أخرى"[1].

1- تشرشل، ص 148.

نظرة تاريخية حول إدارة أحمد باي قسنطينة

إن احتلال الجزائر العاصمة وسقوط حكومة الداي حسين، نصب الحاج أحمد باي نفسه الخليفة الشرعي للسلطة التركية والممثل الوحيد للأمبراطورية العثمانية بالايالة. كما أصبح يتلقب باسم " الباشا "، وأعاد تنظيم الادارة بالغاء النظام العثماني الذي لم له أي مفعول شرعي، في حين أخذت اللغة العربية المكانة الأولى بالبايلك، وقام باستحداث مناصب جديدة حسب المقتضيات الادارية. وصار يعتبر أيالة الجزائر العاصمة بروابط روحية ودينية[1]. هذا وبعد أن استتب له الأمر، صك الدراهم باسمه[2].

ومهما يكن من أمر، فأن ادارة الحاج أحمد باي، قد تميزت بالجدية والعدالة إلى حد كبير، حيث تجسدت آثار ذلك في تنظيم بايلكه وحسن تسيير ئؤونه. ولم تكن الرعية في عهده تتعرض إلى اضطهاد أو ظلم، يشهد على ذلك ما كتبته جمعية العلماء بصحيفة الميدان بتاريخ 17 أكتوبر سنة 1937م[3]، قائله: " ان ادارة الحاج أحمد باي قد ارتكزت على أساس العمل الخيري وحسن الاعتبار والسلطة وكذا شرف الايمان، فكانت الرعاية تحظى في ظل ادارته بالعيش والطمأنينة... بل لم تكن تتعرض أثناء حكم هذا الباي إلى حرمان أو بؤس أو خذلان أو احتقار..". ومما يؤكد ذلك أيضا أن سكان مدينة قسنطينة، بعد احتلال مدينة الجزائر العاصمة، أقروا بضرورة الابقاء على الحاج أحمد عليهم، نظرا للارتياح الذي شعروا به تجاه ادارته وقرارته العادلة[4].

وقد عثرنا علي وثيقة بعنوان الرسالة الثانية حول الجزائر يقول صاحبها الفرنسي الكسيز تاكفيل " في حين ان بقية كل مناطق الوصاية التي تركها الاتراك ولم يحتلها الفرنسيون، وقعت في اضطرابات عارمة ، الا واحدة مشكلة من حكومة متماسكة في مقاطعة قسنطينة، والذي اسس تلك الامارة الصلبة هو احمد بشجاعته و قسوته وطاقاته، نحن اليوم

---

(1)– A. Temimi,le Beylik de Constantine elhadj Ahmed bey 1830-2837,Tunis, 1979, p. 63.
(2)– A. Dournin, op. cit., p.116.
(3)– A.O.M., 11h49: EL-MIDEN. Du 17 octobre 1937 . نقلا عن فردوس صالح الحاج احمد بأي.ص 22
(4)– A. Dournon, Constantine sous les turcs d'après Salah El-Anteri, in,R.S.A.C,1928-1929,Constantine, 1930p. 113.

بصدد البحث في كيفية كبحها او تدميرها."، "ـ وهدا الباي كان كورغلي أي من اب تركي وام عربية وقد تمكن من كسب المساندة في قسنطينة يدعم من بني جلدة والده و حتي يوسع ويؤسس حكمه حول القبائل المجاورة كدلك لقي مساعدة أقرباء والدته وأصدقاؤها."[1]

الحاج أحمد باي قسنطينة:

الحاج أحمد باي قسنطينة (1784-1850) هو آخر بايات الشرق الجزائري ،استمر حكمه كباي مند توليته من طرف الداي حسين عام1826م إلى غاية سقوط عاصمة بايلكه قسنطينة يوم 13 أكتوبر 1837 ، بعدها قاد المقاومة ضد المحتل الفرنسي إلى غاية استسلامه سنة 1848 ،غير أن الشيء الجدير بالذكر هو أن الحاج أحمد باي إثر سقوط الجزائر العاصمة في يد المحتل، نصب نفسه "باشا" كخليفة للداي حسين واعتبر نفسه الوارث الشرعي لحكومة الداي(24) المنتهية. كما اعتبر نفسه الممثل الوحيد للدولة العثمانية ورفض أي تفاوض مع الأمير عبد القادر بل رفض الاعتراف به[2].

علاقة أحمد باي بالسلطان العثماني

ومما يؤكد وفاءه و إخلاصه للباب العالي، الرسالة التي بعث بها إلى السلطان محمود الثاني بتاريخ 12 شوال 1253هـ /16 جانفي 1839 م يشكوه فيها عدم اتخاذ أية مبادرة من طرفه لإنقاذ البلاد من الاحتلال، حيث كتب يقول : "إن فكرتنا هي الدفاع عن الدين واستكمالنا واجبنا. ومما يبرر هزيمتنا هو استمرارنا على الإخلاص والطاعة لمولانا (السلطان العثماني)" (26). غير أن الباي لم يدرك أن الدولة العثمانية بموقفها السلبي اتجاه احتلال الجزائر، فضلا عن عجزها عن الدفاع عن ولاياتها، جعل منها تقف موقف المتفرج عما يجري من أحداث.

مقاومته:

اثر سقوط الجزائر العاصمة، سارع الحاج أحمد باي للعودة إلى عاصمة بايكله، ولكن وهو في طريقه إلى قسنطينة- بلغه أن قبيلة ريغة بسطيف و قبيلة العلمة و قبيلة عامر

[1] -Alexis tacqueville, deuxième lettre sur l'Algérie1837 ,document réalisé par Jean MarieTrembly

[2]. فركوس صالح،الحاج احمد باي 1826.1850،د.ن.ت.ع، ص 55

الغرابة، كلها متأهبة للانقضاض عليه بزعامة المناهض لحكومة الباي، ابن قندوز الذي ينتمي إلى إحدى فروع عائلة أولاد مقران، السابق الذكر، هذه الحركة، استطاع الباي أن يقضي عليها بمؤازرة ابن عبد السلام المقراني، ثم يدخل عاصمته منتصرا على القبائل المتمردة.

كان الحاج أحمد باي قد جمع كل أنصاره من الأتراك الذين قدموا معه من الجزائر، قصد إعداد جيش قوي يمكن أن يعتمد عليه، كما عمل بجدية على تحصين عاصمته قسنطينة، ثم قام ببناء ثكنات جديدة مستوعبا بها جنودا من الوطنيين الجزائريين، ثم نصب نفسه "باشا" كخليفة للداي حسين[1] .

المحاولات الفرنسية لاخضاع الحاج احمد:

حاولت فرنسا أن تقضي على هذا القطب من أقطاب المقاومة الشديدة ضد الاستعمار، ولكن محاولاتها باءت بالفشل، و التزم الحاج أحمد موقفا عدائيا تجاهها، لقد طلب الجينرال بورمون من الحاج أحمد باي أن يسلم نفسه لفرنسا، و لكن هذا الأخير رفض رفضا باتا، فكانت محاولة فاشلة، تلتها محاولة الجينرال كلوزال الذي اعتقد أنه بمقتضى مرسوم مؤرخ في 15 ديسمبر 1830 يستطيع عزل الباي و منح أحد أشقاء باي تونس الخلافة على بايلك قسنطينة، لكنها كانت أيضا محاولة فاشلة، فضلا عن رفضها رسميا كمشروع من طرف الحكومة الفرنسية.

ولما قدم الدوق دي روفيقو إلى الجزائر لتولي منصب الحاكم العام في 1831/12/17 سعى أيضا لحمل الباي أحمد على الاعتراف بالسيادة الفرنسية، أما المفاوضات التي دارت بين الرجلين بواسطة حمدان خوجة، صاحب كتاب "المرآة" قد باءت هي الأخرى بالفشل الذريع، ذلك أن أحمد قد رفض رفضا قاطعا كل استسلام مخالف لتعاليم عقيدته الإسلامية، ففي رسالة مؤرخة في 14 ديسمبر 1832، بعث بها الباي إلى حمدان خوجة ردا عن المهمة التي كلفه بها الدوق و التي تستهدف استسلامه لفرنسا، حسم أحمد الموضوع، قائلا :"... لقد وقع السؤال منهم سابقا (الفرنسيون) من أول الأمر وتكرر

[1] صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 145

صدور الجواب منا بعدم الإمكان... و بينا وجه تعسب الأمر (كذا) و تعسره و عدم إمكانه وتعزره، سابقا ولاحقا ولو كنت حاضرا (المقصود به حمدان خوجة) ناظرا لكياتنا وجزيئياتنا وما عليه أحوال الناس لعلمت مقالنا و أنت بارك الله فيك ذكرت أنك ألزمت بالقدوم إلينا من غير التزام بشيء..."[1].

ونتيجة لعدم استجابة الباي، حاول المستعمر استغلال التيار المناوىء لسياسة أحمد لضرب الجزائريين بعضهم ببعض، فقد لجأ الدوق إلى هذه الطريقة كمحاولة لاختصار الطريق قصد الاقتصاد في الدم الفرنسي وتكاليف الحرب؛ إذ شجع كثيرا فرحات بن السعيد للقضاء على حكومة الباي. لكن فرحات طلب من الدوق تكوين حملة مشتركة لتقويض سلطة أحمد. وفشلت تلك المحاولات، بل ظل الباي قائدا للبايلك، بدون منازع(1)، بل إن قبيلة العوفية القاطنة وراء وادي الحراش، اعترضت مبعوثي فرحات بن سعيد إلى روفيقو، فقام هذا الأخير ليلة الخامس من أفريل 1832 م بذبح القبيلة عن آخرها أثناء نومها، وقبض على شيخها، الشيخ الربيعة و أعدمه في الحين.

حاول المستعمر أيضا استغلال عداء بعض شيوخ القبائل للحاج أحمد، وترغيبهم في القدوم إلى العاصمة، من ذلك مثلا، محمد ابن أحمد الغضبان، شيخ أولاد عبد النور والمرابط سي الحسين بن عزوز من أولاد بن عزوز بالزاب الظهري، وغيرهما كما فكر الجينرالات الفرنسيون في استدراج وجلب عائلة ابن جلاب بتوقرت لتكوين حلف ضد الباي ولكن هذه المحاولات لم تفلح كذلك[2].

احتلال مدينة عنابة:

في 21 جانفي 1836م، قام كلوزال بإصدار أمر إلى المملوك يوسف للذهاب إلى مدينة عنابة، حيث شن غارات وحشية على السكان، بلغ فيها إلى درجة قتل الأطفال والنساء والشيوخ كان المملوك يوسف قد شجع كثيرا الماريشال كلوزال لشن حملة على مدينة قسنطينة، فبدأ العمل على إعداد الحملة الأولى في نوفمبر 1836 م والتي انتهت إلى فشل

[1] - A.O.M , 1H2, Lettre inédite du Hadj Ahmed Bey à Sidi Hamdan Khodja en date du 27 Rabiah El-Aoual 1248 H/ 14 décembre 1832 نقلا عن فركوس صالح ،المرجع نفسه ، ص 145

[2]. فركوس صالح، الحاج احمد باي ،المرجع السابق، ص56

ذريع تاركة آثارها الوخيمة، ماديا ومعنويا في نفسية المستعمر، كما ترتب عليها تعويض الماريشال كلوزال بالماريشال دامريمون، ذلك أن تلك الحملة، قد فوجئت بمقاومة شديدة قادها الباي أحمد بحماس، شّد أزره الكثير من القبائل القسنطينية.

حاول دامريمون، في البدء التفاوض مع الحاج أحمد، طالبا منه، الاعتراف بسيادة فرنسا وتقديم ضريبة سنوية، لكن الباي رفض تلك الاقتراحات.

وهكذا استطاعت فرنسا أن تتفرغ كليا لتكسير هذا الدرع القوي، خاصة بعد اتفاقية تافنة (ماي 1837) بين المستعمر و الأمير عبد القادر التي بمقتضاها، تم إيقاف القتال بين الطرفين، هذه الاتفاقية عارضها بشدة الباب العالي[1].

كان الحاج أحمد على علم بكل التحركات الاستعمارية و الاستعدادات لشن حملة أخرى على مدينة قسنطينة، فأعد العدة واستعد لذلك ، كما أرسل المارشال دامرمون إلى السكان بقسنطينة، برسالة تعهد زائف ووعود كاذبة- حيث سبقها في ذلك مثل الجزائر العاصمة-، يتعهد فيها باحترام مقدساتهم الدينية و ثرواتهم. وصلت الحملة الفرنسية إلى سطح المنصورة في 5 أكتوبر 1837[2]، كان الحاج أحمد، قد أسند مهمة الدفاع عن المدينة إلى ابن عيسى، حيث واجهت قوات العدو مقاومة عنيفة، لقي فيها الماريشال دامريمون، مصرعه في 12 أكتوبر وكذلك قائد الأركان بيريقو. ليخلف دامريمون الكونت فالي في القيادة.

<u>احتلال مدينة قسنطينة</u>:

دخل العدو إلى قسيطينة دخول الفاتح الفاتك فعاث فيها فسادا، وأجبر أهلها على الذل والهجرة و سكن الجنود الأعداء في دور أهل البلاد وسكن قوادهم في الفيلات وقصر الباي، واستولوا على أموال الإقليم ونصبوا واحدا من عائلة الفكون (وهو حمودة الفكون) في وظيفة قائد المدينة، وأنشأوا هناك (مكتبا عربيا) ووزعوا مسؤوليات على بعض أعوان الحاج أحمد السابقين. كان سكان قسنطينة سنة 1837 حوالي ثلاثين ألف نسمة، فإذا بسكانها المسلمين

[1]. فركوس صالح، الحاج احمد باي ،المرجع السابق، ص61

[2]. فركوس صالح، الحاج احمد باي ،المرجع السابق، ص62

لا يتجاوزون عشرين ألفا سنة 1845[1]. وإذا بالجاليات الأوربية تتزايد وتتضخم وقسمت المدينة إلى حي عربي وحي أوربي، لتبدأ رحلة الاستيطان.

فكر المستعمر - بعد احتلال مدينة وقسنطينة- في إخضاع القبائل و السكان لسيطرته، لذلك نجده يتبنى سياسة مشوبة بالحيطة و الحذر، تستهدف المحافظة على الوضع الراهن وتجنب كل اصطدام بالجزائريين، و بالرغم من احتلال عاصمة بايلك الشرق، فان هذا الاحتلال لم يحقق تقدما استعماريا ملموسا بالبلاد، بل ظل جزئيا، يقتصر، فقط، على الشريط الساحلي، بالإضافة إلى العزلة التي كان يعيشها، فإن المقاومة الشعبية تزداد إتساعا في كل أنحاء البلاد[2].

لم يرضي الحاج احمد بأن تبقي عاصمته تحت الاحتلال لدلك جمع ألف فارس وعدد كبيرا من المشاة وعسكر بسهل طاقة على بعد 25 ميل من مدينة قسنطينة، في شهر أكتوبر 1841م استعدادا لشن حملة على العدو. علمت السلطات الاستعمارية بذلك، فجهزت قواتها تحت قيادة الجنرال نقربي وخرجت في طابور ضخم، دارت المعركة بين الطرفين على أشدها، قتل فيها تسعة جنود من قوات المستعمر وجرح 82 من بينهم ثلاثة ضباط، في حين نهب العدو وأخذ من المواشي عددا كبيرا، أما الباي فقد انسحب، بعد ذلك إلى الأوراس لإعداد العدة [3].

في نهاية سنة 1843، تم تعيين الدوق دومال لقيادة مقاطعة قسنطينة، فركز العمل لوضع حد لمقاومة الحاج أحمد التي أرهقت القوات الغازية و عكرت عليها صفو الحياة و جو الاطمئنان، انطلقت المعركة بين الطرفين بالأوراس في ربيع سنة 1844 م، حيث استطاع الباي أن يباغت العدو فينقض عليه، في حين تخلى الدوق عن المعركة و سارع للالتحاق بمدينة بسكرة،ذلك أن خليفة الأمير عبد القادر، أحمد بلحاج قد هاجم الحامية الفرنسية المقيمة هناك، محدثا بها خسائر كبيرة في الأرواح و العتاد[4].

---

[1] . أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، الجزء الأول، ش.و.ك، الجزائر 1992، ص. 221

[2]. فركوس صالح، الحاج احمد باي ،المرجع السابق، ص66

[3] - Féraud : Le Sahara de Constantine .. , p. 344 – 345.

[4]. فركوس صالح، الحاج احمد باي ،المرجع السابق، ص80

اتصالات الباي لزيادة نشاط المقاومة :

ولمضاعفة المقاومة، كثف أحمد باي اتصالاته من جهة أخرى بعناصر بارزة ذات تأثير ونفوذ بالبايلك، من ذلك مثلا، وكيل الباي في السابق ابن قشي، والميهوب، شيخ زاوية طولقة، وغيرهما. هذه الاتصالات كانت تستهدف البحث عن مخرج للتخلص من هذا الاستعمار الغاشم، كما كان في تلك الفترة، الكثير من قبائل الجنوب القسنطيني، قد أعطت ولاءها ومساندتها المطلقة للباي ضد العدو، مما أدى إلى تفاقم الوضع وتخوف فرنسا من اندلاع ثورة شاملة، لذا قام الجنرال بيدو الذي خلف الدوق دومال في ماي 1844م بإعداد حملة عسكرية ضخمة وهاجم على حين بغتة القبائل حليفة أحمد وهي على التوالي: قبيلة أولاد داوود، أولاد عبدي وأولاد ودجانة[1].

ومهما يكن، فان أحمد باي لم يفشل في محاولة تعبئة القبائل ومواصلة الكفاح ضد المستعمر، بالرغم أيضا من الحالة المزرية التي كان يعيشها، من عدم الاستقرار والمعاناة اليومية.

كان ضباط المكاتب العربية- آنذاك- قد كلفوا من طرف السلطة العليا بمتابعة تحركات أحمد واتصالاته. هذا في الوقت الذي سارع فيه النقيب بواسني - رئيس إدارة الشؤون العربية بقسنطينة- لإخطار حكومته عن وصول رسائل من سلطان القسطنطينية إلى الباي « ... تبشره بإعادة تنصيبه كباشا للجزائر، مشجعة إياه على إعلان هذا الخبر بين العرب المخلصين له» ، إلا أن تركيا لم يكن بإمكانها ذلك ولا تستطيع أن تفعل شيئا، سوى تقديم بعض الوعود للباي[2].

بدأت السلطات الاستعمارية تعمل أكثر من ذي قبل للقضاء على مقاومة الحاج أحمد الذي بات وجوده بالأوراس يهدد كيانها الاستعماري. وفي هذه المرة، تم اكتشاف شبكة من الاتصالات واسعة النطاق كانت تجري بين الباي وبعض الشخصيات القسنطينية المثقفة وغيرها، لإعداد العدة للانقضاض على العدو. من بين تلك العناصر: المفتي المالكي، سي

[1]. فركوس صالح، الحاج احمد باي ،المرجع السابق، ص81

[2]. فركوس صالح، الحاج احمد باي ،المرجع السابق، ص83

الحاج مبارك، المفتي الحنفي، ابن فتح الله وكيل بيت المال، سي علي بن النوي ...الخ، الأمر الذي دفع بالمستعمر إلى « الضرب بعنف لتهدئة الرأي العام الشعبي الثائر» ضد الاحتلال. ذلك أن القبائل، كانت تنتظر اللحظة الحاسمة لتفجير الثورة.

نهاية الحاج أحمد:

شعر الاستعمار الفرنسي بقوة هذا الرجل وصلابته في الدفاع عن دينه ووطنه، لذلك سخر كل ما عنده من عدة وعتاد لوضع نهاية لمقاومة هذا القطب. كان الباي أحمد- وقتئذ- مقيما بالأوراس. ولقد « بات من الصعب استسلامه للسلطة الاستعمارية». لذلك حاصرت القوات الفرنسية من مختلف الجهات بلاد الأوراس طيلة شهر ماي وبداية جوان عام 1848م كان العقيد كونروبار والنقيب سانت- جارمان يشرفان على تنفيذ العمليات العسكرية، في حين تعسكر النقيب ديبوسكي بالزاب الشرفي ما بين وادي منصف وزريبات الوادي. في تلك الفترة، لم تكن حالة الباي الصحية والعسكرية تسمح له بمواصلة الكفاح، بالإضافة إلى أن معظم القبائل هناك قد حوصرت حصارا شديدا فلم يعد بمقدورها مؤازرته أو حمايته، فاضطر، بذلك، إلى طلب الأمان مذكرا السلطة الفرنسية بـ « سمو معاليه في السابق من أجل أن يعامل بشرف».وتم استسلامه يوم 5 جوان من نفس السنة.

إثر استسلامه، مكث الباي بمدينة بسكرة تحت مراقبة السلطة الفرنسية مدة يومين، ثم نقل في اليوم الثالث إلى مدينة قسنطينة: « وفي أثناء الطريق استحوذت (أي الباي) علي أفكار متعددة: أنني أذهب بلا أملاك ولا قوة إلى المدينة التي رأتني سيدا في أوج عزتي وحيث مارست سلطة السيادة، ولكن الله كيف نفسي وتجلت إرادته. وأي إنسان يستطيع الإفلات من أيدي القدر فسبحان الله وجل جلاله».

وهكذا، وبالرغم من الوعود التي قدمت له من طرف فرنسا، فقد أجبر الحاج أحمد باي على الإقامة الجبرية بمدينة الجزائر تحت رقابة المستعمر، دون تحقيق أي وعد منها. فلقد راسل أحمد النقيب دي نوفو، مدير الشؤون العربية بقسنطينة، طالبا منه السهر على جميع ثرواته وأمتعته، التي تركها إثر احتلال قسنطينة. كما كاتب الحاكم العام شانزي حول هذا الموضوع بتاريخ 2 مارس 1850م ، ولكن دون جدوى، إذ اعتبرت السلطة الاستعمارية أن

الاستجابة لمطالب الحاج أحمد، ستكون لها انعكاساتها السلبية على السياسة الاستعمارية لذا خصصت له منحة سنوية لسد حاجاته ومصاريفه الضرورية، إلى غاية وفاته عام 1850م[1].

[1]- فركوس صالح، الحاج احمد باي ،المرجع السابق، ص85

أصل أسرة أولاد مقران:

يذكر ابن خلدون أن أسرة المقراني تنتسب إلى فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان أفرادها قد استقروا بجبال قلعة بني حماد في المعاضيد شمال المسيلة و جنوب شرق مدينة برج بوعريريج[1]. ويقال كذلك أنها من عائلة شريفة بالمغرب الأقصى[2].

ويمكن القول أن أصل عائلة أولاد مقران لا يزال غير معروف بدقة، على الرغم أنها بدأت تلعب منذ القرن السادس عشر الميلادي دورا بارزا في شؤون الجزائر نظرا لتأثيرها الكبير بمدجانة.

ولد محمد المقراني بن أحمد المقراني بناحية مجانة بناحية برج بوعريريج من أسرة كبيرة كعريقة عاشت منذ قرون في قلعة بني عباس وهي ذات مكانة سياسية بارزة قبل الاحتلال وحتى بعده، شاركت إلى جانب أحمد باي في صدّ الغزو الفرنسي عن قسنطينة سنة 1837م[3].

- علاقة أولاد مقران بالأتراك:

لقد وطد المقرانيون علاقتهم مع الأتراك منذ أول قدومهم إلى الجزائر، فقد استعانوا بالأخوين عروج وخيرالدين في حروبهم ضد أمراء سلطنة قرية "كوكو" التي تقع في منابع واد سباو بالسفوح الشرقية لجبال جرجرة، حيث كانت خاضعة لأمراء أولاد بلقاضي. كما شاركوا في حملات عسكرية مع الأتراك ضد الإسبان[4].

قرب الحاج أحمد باي قسنطينة إليه زعيم أولاد مقران: أحمد بن بوزيد المقراني الذي خاض صراعا مريرا وشاقا مع ابناء عمومته من أجل قيادة المنطقة، الأمر الذي جعل الأسرة

---

[1]. عبد الرحمن بن خلدون: كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. دار الكتاب اللبناني, طبع عام 1969م. المجلد السادس- القسم الأول.الكاتب الثالث, ص.52-53 و 255-296.

[2] LCH. Féraud: Histoire des villes de la province de Constantine. Constantine 1871-1872. 5° volume de la 2éme série. P.199.

[3] ملعٌ د بورنان، شخصّات بارزة فيً كفاح الجزائر 1830م- 1962م رواد المقاومة الوطنية فيً القرن 19م، ط5 ،دار الهلال، الجزائر، 2004م، ص163.

[4]. فركوس صالح ، ادارة المكاتب ، نفس المرجع، ص 330

مقسمة إلى ثلاث فرق متطاحنة هي: أولاد الحاج وأولاد عبد السلام الذين يشكلون صفا واحدا وهو الصف الرئيسي في عائلة أولاد مقران. أما الصف الثاني فهو يتكون من أولاد بورنان ثم أخيرا صف أولاد قندوز. وللتخلص من معارضة هذين الصفين الأخيرين وتمكين صف أولاد الحاج وأولاد عبد السلام من أسرة المقراني، عمل الحاج أحمد باي على إيقاف العناصر التي تبدو له مزعجة[1].

<u>علاقة أولاد مقران بالفرنسيين</u>:

مال أحمد المقراني للفرنسيين بعد أن رفضه الامير عبد القادر لأنه كان صديقا لخصمه الحاج باي قسنطينة. ولما قتل هني بن يللس قائدا على مدجانة في إحدى المعارك التي كان يشنها المحتل ضد سكان ريغة[2]؛ جاءت المناسبة لتعيين أحمد المقراني الذي استجاب لنداء المارشال "فالي", حيث منحه لقب "خليفة" على مدجانة – وهو لقب شرفي- وذلك بمقتضى مرسوم مؤرخ في 30 سبتمبر 1838م وقد نصبه " فالي " نفسه رسميا في منصبه يوم 24 أكتوبر من نفس السنة في قصر الباي أحمد بمدينة قسنطينة[3].

بمقتضي هذا المرسوم الاستعماري الذي سجل بداية العلاقات الفرنسية مع الأسر القسنطينية الكبيرة ذات النفوذ الواسع في المنطقة ،قد نصت إحدى مواده على دفع ثلث الضريبة المستخلصة بالمشيخة إلى السلطة الاستعمارية. كما نص قرار التعيين على أن يحكم منطقته بنفس الشروط والأوضاع التي كانت لعائلته في عهد الأتراك وعلى أن يظل على اتصال مباشر بالجنرال قائد المقاطعة.

وهكذا فإن لقب:"الخليفة" لم يكن يمنح إلا لرؤساء الأقاليم التي لم تستطع فرنسا أن تبسط نفوذها عليها،أو تمارس فيها حكمها المباشر.

---

[1]- فركوس صالح ، ادارة المكاتب ، نفس المرجع، ص 331

5- L.Rinn,Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie . Alger, Jourdan 1891.. , Voir p.16

[2] - فركوس صالح ، المرجع السابق، ص 332

[3] - بشّو بالح ، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1889/1830م (دار المعرفة .الجزائر،1999) ص 163

عوامل اندلاع ثورة المقراني

1- **العامل السياسي والإداري**:

أولا - التقليص من سلطة وامتيازات المقراني: منذ عام 1853م، بدأ التقليص من سلطة محمد المقراني، حيث انتزعت منه صلاحيات اقتراح الشيوخ أو القياد لتصبح من اختصاص ضباط المكاتب العربية. فقد بين قائد قسمة سطيف، الضابط "ميسات" أهمية هذا الإجراء على الصعيد السياسي والعسكري بعد أن أحدث تغييرا جذريا في تنظيم قبيلة بني هاشم بتعيين ستة عشر شيخا على تلك القبيلة بناء على اقتراح " دارجنت "، اذ " وفق تعليمات النظام الفرنسي يمكن الحصول على معلومات و خدمات لم يكن من الممكن الحصول عليها من المقراني و ذلك بجعل تلك القبيلة في النهاية تمتثل لكل الأوامر" الإستعمارية[1].

ثانيا - اتهام النقيب " أجيرود " أسرة أولاد مقران على أنها تعرقل تطور ظاهرة الاستيطان والإدارة الإستعمارية. كما لاحظ مكتب البرج أن الباشاغا محمد المقراني "رجل خطير"، وينبغي أن يحسب له ألف حساب. فتم تجريده من الامتياز الذي ورثه عن والده: الحصول على ثلث الضريبة، و تخصيص راتب سنوي له يقدر بـ 10.000 فرنكا، مما جعل منه مجرد موظف لا يتمتع بحرية التصرف. و هكذا بدأت وضعية أولاد مقران تتعقد و تتأزم، خاصة بعد انتقال الضابط " دارجنت " إلى البويرة، وتعيين مكانه المقدم "مارميي" عام 1855م الذي لم يترك وسيلة الا وحارب بها تلك الأسرة. ففي 6فيفري 1858م أجبر محمد المقراني على دفع الزكاة لتلك الخزينة والتي لم تكن مفروضة عليها سابقا[2].

ولم يقف "مارميي" عند هذا الحد إذ طالب الباشاغا بتحويل ضرائب المخالفات التي يستخلصها من السكان بأوامره إلى خزينة الدولة، وكان قد اعتاد الإحتفاظ بها لأسرته، وهو إجراء يهدف إلى إضعافه ماديا.

وفي 4 أفريل من نفس السنة تلقى الضابط " مارميي " الأمر من السلطة العليا لإخضاع قبيلة هاشم للضريبة و إنهاء وصاية محمد المقراني على قيادة القبائل بالمنطقة، فلم تعد له أية سلطة أو إشراف عليها في حين أوكلت تلك المهمة إلى مكتب برج

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية،المرجع السابق ، ص354
[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية،المرجع السابق ، ص355

بوعريريج. كما تم أيضا تأسيس ملحق لمكتب بوعريريج ببرج تازمالت الذي شيده لخضر بن أحمد المقراني، - قائد قبيلة بني عباس – و ذلك قصد الإعداد لإبعاده هو الآخر عن السلطة.

كان الباشاغا محمد قد اعتبر تأسيس ملحق "بتازمالت" وكذا الإجراءات الأخرى المجحفة التي اتخذت تجاه تلك العائلة، بمثابة تحذير له و لأفراد أسرته من طرف السلطة الفرنسية و كان لابد من رد الفعل، حيث أبقى على أعوانه و مساعديه خارج إطار السلطة الفرنسية يعملون ضد المستعمر و مصلح.

ثالثا- سياسة الضغط و المضايقة علي الاسرة :لم يكن في الحقيقة من السهل في تلك الظروف التي تعج بالثورات ضد المحتل أن يجرأ الضباط الفرنسيون على التخلص مرة واحدة من أسرة المقراني، و لكن ظل هؤلاء يمارسون سياسة الضغط والمضايقة على تلك الأسرة، فقد تبين للضابط "مارميي" عدم صدق ولاء زعماء الأهالي لفرنسا. ولعله يشير في ذلك إلى محمد المقراني خاصة، الذي فقد المستعمر ثقته تجاهه.

ولما عين النقيب " بيان (Payen) "عام 1860م رئيسا لمكتب برج بوعريريج، خلفا لـ "مارميي" وجد محمد المقراني نفسه خاضعا للأوامر المباشرة لهذا الضابط الذى أعطت له السلطة العليا تعليمة دقيقة " للسهر على استقامة واستمرار إدارة المقراني ....[1].

وقد نجم عن تعيين " بيان" مشكلة نفسية لمحمد المقراني الذي لم يكن يراه فقط أقل درجة من أسلافه من حيث مركزه العسكري، بل أخذ هذا الضابط الصغير يطالبه بتقديم الإيضاحات عن كل الأعمال التي يمارسها. كما فرضت عليه السلطة الإستعمارية عام 1861م التقليص من عدد فرسانه الحشم والصبايحية، كما أن ظهور اتساع أراضي المعمرين، وإنشاء مراكز بلدية جديدة، جعل من بقاء هؤلاء الرؤساء مزعجا بالنسبة لأنصار النظام المدني.

ولما اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864م واغتيال أحد الممثلين البارزين لمؤسسة المكاتب العربية وهو العقيد "بوبراتر (Beauprêtre)"، اتهم الباشاغا محمد المقراني

[1]. صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية،المرجع السابق ، ص356

بالتواطؤ مع أولاد ماضي بدخولهم الثورة، رغم أنه أعلن في سبتمبر من نفس السنة أنه سيبقى عائلته و كل الخاضعين لقيادته كأولاد ماضي و الحضنة و ونوغة بعيدين عن الثورة.
لقد كانت ثورة أولاد سيدي الشيخ أحد العوامل التي دفعت إلى تقديم استقالته نتيجة الوضع السيء الذي آل إليه، لكن النقيب "روستان" المفتش الإداري الجديد لعمالة قسنطينة، قد أبلغه بواسطة "أوليفي" يوم 12 مارس 1871م بأن يجدد إليه استقالته كتابيا و بصورة رسمية باعتباره المسؤول والممثل للنظام المدني في العمالة وحكومة الدفاع الوطني هي المخول الوحيد الذي تقبله[1]، ويظل بعد تقديم استقالته مسؤولا على كل ما يحدث في منطقته في انتظار الرد عن طلبه، فاعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحد له وإهانة بالغة لشخصه فأقدم على الثورة في رسالة وجهها للحاكم Olivier لن أكون أبدا حارسا في حكومة النظام المدني [2].

رابعا - سياسة خلق الفتن بين أسرة الحداد و ابن الشريف: هذه السياسة الإستعمارية التي غذت بشكل رهيب روح الفتنة بين الأهالي أدت في النهاية إلى إضرام نار الثورة ضد العدو.
لقد حصل ابن علي الشريف على منصب "باشاغا" شلاطو في 24 سبتمبر 1869م وأصبحت سلطته تمتد على سكان صدوق وتخضع له عائلة الشيخ الحداد من الناحية الإدارية، حيث أدى إلى الصراع بين العائلتين. هذا التعيين الجديد قد نجم عنه إستقالة سي عزيز الحداد كقائد على عموشة وتاقيطونت.
ويتضح أن الخصومة الحادة بين عائلة الحداد وابن علي الشريف، لها تأثير على الأحداث وأن سلوك ابن علي الشريف تجاه هذه العائلة كان أحد الأسباب غير المباشرة التي دفعتها إلى الثورة عام 1871م.

2-Rapport fait au nom de la commission d'enquête militaire,sur les actes du gouvernement de la défense nationale N1416G,Algérie, Tome 1er annexe au procès verbal de la seance du 22 décembre 1872.
3- Jules Liorel,Races berbères ,Kabylie du Djurdjura,Paris,E.Leroux,1892,pp247-249

2- العامل الإقتصادي والإجتماعي:

لقد كان الجزائريون بسبب حالتهم الإقتصادية والإجتماعية المزرية للغاية مهيئين للثورة. لقد أكد ذلك الحاكم العام "ماكماهون" في شهر جوان عام 1869م حيث قال: "إن الجزائر خاضعة بالقوة ولكن سكانها لم يستسلموا وأي حادث تقترفه فرنسا ضدهم، سيدفع بهم إلى الثورة".

كانت القبائل الجزائرية قد عانت ويلات الاستعمار وما انجر عنه من أزمات أدت إلى حد موت الناس بالآلاف نتيجة الأوبئة و المجاعات فقد كانوا يسقطون جماعات جماعات في القرى والطرقات ولم يكن الاستعمار يحرك ساكنا سوى الزيادة في تقتيلهم وتدميرهم اقتصاديا واجتماعيا إلى درجة نبش القبور وأكل جثث الموتى.[1]

ومنذ سنة 1867م إلى غاية 1870م تراجع الإنتاج الفلاحي بشكل كبير ففي قيادة المقراني التي هاجمها الجراد متلفا محاصلها الزراعية، اضطرته للاقتراض من السماسرة اليهود بأرباح باهظة لمساعدة الفلاحين والمحتاجين، حيث اقترض مليونا فرنكا، ولم يستطع أن يسدد الفلاحون ديونهم للمقراني، فارتفعت بذلك الأرباح و اضطر المقراني أن يبيع بعض أملاكه، حيث رفعت ضده الشكاوى، بلغت مصاريف التقاضي فيها إلى ثمانمائة فرنك. فارتفعت بذلك ديونه). وهكذا إشتد عليه الكرب وعظم عليه الخطب، فلم تكن له وسيلة أخرى سوى الحرب.

3- العامل الديني أو تجنيس اليهود:

كان سقوط الإمبراطورية الثانية بقيادة نابليون الثالث ،و إعلان الجمهورية الثالثة في الرابع سبتمبر 1870م، و تعيين "كريميو" اليهودي مكلفا بشؤون الجزائر، حيث ترتب عنه صدور قرار 24 أكتوبر من نفس السنة يقضي بتجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية.

هذا القرار وهذا التعيين لليهودي "كريميو" أثار غضب المقراني، في الوقت الذي سحب فيه "بونفالي" كل صلاحيته، واعتبر بعض الضباط هذا القرار: "خطأ سياسي فادح

[1]. صالح فركوس، ،المرجع السابق ، ص359

تسبب في ثورة الجزائريين"، التي اندلعت "ضد التصرفات الحمقاء لحكومة الرابع سبتمبر"، و التي ستجعل من اليهود قضاة على الجزائريين.

لقد رفض الجزائريون الإنصياع لليهودي "كريميو" وبدأ بعضهم يردد في المقاهي وغيرها" أن فرنسا قد انتهى أمرها.. ما دام يحكمها يهودي.. وأن الله قد أعمى قلوب الفرنسيين وهذا موعد رحيلهم و هو انتصار للإسلام و لقد بدأت تتمو – فعلا- في كيان القبائل "نزعة الاستقلال"، حيث كانت مستعدة "للثورة باسم الدين"، وكان المقراني يشيع بين الناس أن النظام المدني سيغير لهم قوانينهم الإسلامية في الأحوال الشخصية.

لقد صرح"مكماهون" قائلا في 3 جانفي 1870م: إذا كان العرب لا يرفضون حكومة فرنسا، فإنهم لا يقبلون سيادة المعمرين عليهم". كما أعلن ذات يوم "لاباسي":"أن الهوة التي تعمقت بين المعمرين و الأهالي سيأتي اليوم الذي تملأ فيها بالجثث.

وهكذا كانت الحالة تزداد سوءا على سوء، و بات الجزائريون نتيجة الصراع المحتدم بين النظامين: العسكري والمدني، ونتيجة كذلك الإحتلال الغاشم خاضعين لكل أنواع الظلم و القهر. وكان لابد بسبب تلك العوامل أن تندلع ثورة المقراني و الحداد، حيث كتبت جريدة "المستقبل" بتاريخ 24 أفريل 1871م ما يلي: "أيها المعمرون.. كنتم تريدون أن تضعوا أيديكم على أراضي العرش... فلتجيبكم عن ذلك الثورة". فالثورة –إذن- كانت جوابا للإستعمار[1].

-إنطلاقة الثورة:

لم تكن للمقراني أية استراتيجية عسكرية، فقد اجتمع بكل أبناء عمومته مساء يوم 14 مارس 1871م بمدجانة معلنا لهم أن الوقت قد حان لتفجير الثورة ضد "حكومة اليهود والمركانتية"، أي المعمرين، و قرر أن يزحف بستة ألاف رجل على مدينة البرج صباح يوم 14مارس، في حين يتجه أخوه بومزراق إلى ونوغة و سور الغزلان، أما ابن عمه الحاج بوزيد فيدعمه من الخلف، وكلف صهره السعيد بن داود بمنطقة الحضنة وبوسعادة وأولاد نايل بالجلفة[2].

[1] Leblanc de Prebois: Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870, Alger 1875 pp 1-13

[2]. صالح فركوس، ،المرجع السابق ، ص363

أبرز الأحداث: لقد قطع محمد المقراني كل علاقاته مع السلطات الإستعمارية كما قطع خط الهاتف الذي كان يربط مدجانة بالبرج، ومع ذلك فان الإستعدادات التي اتخذها لم تكن كافية بالرغم من محاصرته لمدينة البرج مدة أربعة أيام لم يتخذ فيها القرار الحاسم لمهاجمة تلك المدينة بل أعطى فرصة للقوات الإستعمارية حتى دخلت المدينة بقيادة الجينرال "سويسي"، الذي استطاع أن يحاصر قوات المقراني من الخلف بانتقاله إلى ساقية الرحا شمال مدجانة التي لم تكن محصنة من طرف المقراني، فقام بإحراق كل منازلها بل تمركز في قصر الباشاغا نفسه الذي اتخذه كمركز لقيادته.

أثناء ذلك، كان مجاهدو الثورة يحاصرون مدينة سطيف من كل النواحي، و بأمر من سلطاته العليا سارع الجينرال "سويسي" إلى المدينة بعد أن نسف قصر المقراني ليحول كذلك دون دخوله مدينة سطيف ولتظل محاولات المقراني لا تخرج عن إطار المناوشات.

إثر ذلك حاول المقراني حصار مدينة البويرة ودخولها لكنه فشل. إنما خاض معركة طكوكة بذراع المومن مع قوات العدو في 28 أفريل 1871م حيث استشهد بعض ثواره و جرح و قتل بعض الأوربيين.

<u>علاقة المقراني بالشيخ الحداد:</u>

لما أعلن المقراني الجهاد راسل الشيخ امزيان محمد الحداد ليسانده في حملته علي العدو قبل الشيخ في أفريل1871م مدعما بثواره المقدرة عددهم بحوالي 120 ألف مجاهد، إلى جانب أتباعه من الإخوان الرحمانيين، وقد حقق هذا الاتحاد مع المقراني انتصارات كبيرة أخافت الإدارة الفرنسية بعد أن أصبح يشكل خطرا على مصالحها ومستوطنيها في المنطقة. فقد امتدت مقاومة الشيخ الحداد والمقراني إلى كل المناطق والقبائل الشمالية من شرشال والجزائر العاصمة غربا إلى القل وجيجل وباتنة شرقا. وحاصرا مراكز فرنسا وقلاعها في كل من بجاية ودلس وتيزي وزو وأربعاء ناث ايراثن، وذراع الميزان والأخضرية وغيرها. وبعد سلسلة من المعارك التي خاضها الشيخ الحداد مع ابنه عزيز والأخوان الرحمانيين، سلم نفسه

للجنرال"سوسييي" (Saussier) يوم 13 جويلية 1871م بعدما استسلم ابنه الشيخ عزيز للجنرال لالمان يوم 30 جوان 1871م، توفي الشيخ الحداد في السجن[1].

استشهاد المقراني:

وفي صبيحة يوم 5 ماي فاجأت قوات العقيد "ترواملي" قوات المقراني. بدأت المناوشات بين الطرفين التي استمرت حتى منتصف النهار حيث قام المقراني لصلاة الظهر مع بعض رفقائه، خلال ذلك كان جنود الزواف "يترصدونه فرماه أحدهم بأربع رصاصات أردته شهيدا، كما سقط معه ثلاثة من رفقائه بعدها توقفت المناوشات تماما لتحمل جثة المقراني و لتدفن في قلعة بني عباس.

وهكذا اختفى المقراني بعد خمسين يوما من عمر ثورته فقد فشل في احتلال البرج و سطيف والبويرة و سور الغزلان و فقد قصره بمدجانة وكل آثاثه وأملاكه. كما فشل في تعبئة الأسر الكبرى مثل أسرة ابن قانة وصديقه ابن علي الشريف ولكنه نجح في جلب الشيخ الحداد إليه وبني عمومته أولاد عبد السلام و أولاد عبد الله وأولاد بلقندوز.

بعد استشهاد المقراني التحق بومزراق بمعسكر الشيخ الحداد في قرية تيزي الجمعة قرب بجاية. لكن أسرة الحداد ما لبثت أن استسلمت في بداية جويلية من عام 1871م وشعر بومزراق بخطورة الوضع فانسحب إلى الصحراء مع أفراد أسرته فارا من العدو الذي تتبع فلولهم حيث اعتقله في 20 جانفي 1872م. و هكذا يسدل الستار عن ثورة المقراني و لكن لم يسدل عن مسيرة المقاومة[2].

[1]- متحف الوطني للمجاهد ، وزارة المجاهدين

[2]. صالح فركوس، ،المرجع السابق ، ص364

قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة:

في الرابع من شهر سبتمبر عام 1870 أعلن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة علي أعقاب الهزيمة التي مني بها الإمبراطور نابليون الثالث على يد الجيوش الألمانية التي استولت على إقليم الإلزاس واللورين. و ينقلب نظام الحكم الفرنسي من امبراطوري عسكري الي نظام جمهوري مدني للمرة الثالثة بعدما كانت الأولي فترة الثورة الفرنسية عام 1798م .
استمرت الجمهورية الفرنسية الثالثة من عام 1870 حتى عام 1940 عندما سقطت باريس في قبضة الاحتلال الألماني النازي وتنصيب الجنرال بيتان رئيسا للحكومة الفرنسية الجديدة الموالية لألمانيا التي عرفت باسم حكومة فيديو تعتبر أطول فترة حكم للجمهوريين و للنظام المدني .

الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر:

لما استبدل النظام العسكري بالمدني في فرنسا تغير بصورة آلية في الجزائر بعدما كانت ملحقة بالوزارة الحربية الفرنسية، و لتسريع إلحاقها إداريا ،قامت الحكومة الفرنسية بإصدار تشريعات جديدة تخدم المصالح الفرنسية والأوروبية من بينها قرار إنشاء منصب حاكم عام مدني، وقرار أخر يلحق الجزائر بفرنسا وذلك عن طريق دمج شؤونها في مختلف الوزارات الفرنسية بباريس .

سياساتها في الجزائر:

الإجراءات و القوانين :

عبّرت هذه الحكومة الجديدة عن سخطها واستيائها الشديدين من النظام السابق الذي لم يولي اهتماما جديا في التعامل مع قضايا متعددة في الجزائر من بينها :

- تمكين فرنسا في الجزائر لم يتحقق كليا أمام التوسع و المقاومات الشعبية .
- عدم الاهتمام بمطالب و حقوق المعمرين في تسريع وتيرة الاستيطان و الادماج.
- عدم تمكنها من إرساء نظام شامل في ضل امتيازات و نفوذ العائلات الجزائرية الكبرى .

هذا بالإضافة إلى استصدار جملة من **القوانين الاستثنائية في حق الجزائريين :**

كريميو Cremieux: صدر هذا القانون باسم صاحبه ادولف كريميو الذي كان يشغل منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الفرنسي في 24 أكتوبر 1870م والذي منح الجنسية

الفرنسية ليهود الجزائر دون سؤالهم و بصورة جماعية أو حتي كذلك مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية والقانون بدوره غير قابل للنقض[1].

ردود الفعل المختلفة حول كريميو:

رحب اليهود بهذا القرار المفاجئ الذي لم يأخذ إلا أياما معدودات عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في 4سبتمبر 1870م، لأنه سيزيد من نفوذهم السياسي والمالي خاصة لما أدخلوا في دائرة القضاء كمحلفين. ولقد أعرب المقراني عن سخطه وتفجير ثورته ضد المستعمر وقال: "لعن الله مثل هذه الدولة يفعل فيها اليهود ما يشاؤون".[2] كما عبر المعمرون عن رفضهم لهذا القانون لأنه كان يتعارض مع تطلعاتهم الاستيطانية في الجزائر.

قانون الأهالي code de l'indigénat

قانون الأهالي أو ما يسمى بقانون الأنديجينا لظهر بظهور الاستعمار عام 1834م[3] ودخل حيز التنفيذ في سنة 1874 عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة أصدره الحاكم العام الفرنسي 1871م وما يميز قانون الأهالي هو سلسلة من العقوبات الزجرية التي لا صلة لها بالقانون العام، بمعني آخر اي أنه متجدد دوما بالنصوص الاستثنائية ضد الشعب الجزائري. ومنذ سنة 1974م وضعت لائحة بسبعة و عشرون عقوبة استثنائية خاصة وموجهة الأهالي الجزائريين ،تلك العقوبات حتي تكون ذات صبغة قانونية عدلت وأدرجت في خانة الإخلال بأحكام النظام العام، التجمع الغير مرخص، الخروج أو السفر يتطلب الإذن جزاء ذلك يحرم الأهلي من حرية التجول ،كذلك بالنسبة الي الأسواق الأسبوعية يجب أن تتوفر علي تراخيص، رفض العمل في مزارع المعمرين وغيرها وليس هذا فحسب بل تعدت القيود والعقوبات الفردية الي الجماعية مع بداية العام1881م وبقي ساري المفعول حتى سنة 1944[4]، أين صادقت السلطات الفرنسية علي هذا القانون الجائر ضد الأهالي.

---

[1]- بلاح البشير ، المرجع السابق ،ص53

[2]- بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني و ثورة 1871م الجزائرية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،ص125

3- Charles-Robert Ageron, *Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)*, Paris, PUF, 1968, vol 1., p. 175.

1 فركوس صالح: المرجع نفسه، ص. 167

وفي سنة 1904 صدر قانون يمنع فتح أية مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات، وإذا ما سمح بفتحها فإنه يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.

المعمرين و النظام المدني :

هذا بالإضافة إلى أن المعمرين كانوا يسعون لتكسير الحاجز الذي يقف عائقا ضد تقدمهم في الإقليم العسكري بهدف الحصول على أملاك عقارية فسيحة وتحقيق أرباح كبيرة، حيث تحولت الأرض الجزائرية إلى شيء عقاري أو تجاري أكثر مما كانت عليه ذات قيمة استغلالية. وازداد الأمر لما صدر قانون فراني عام 1873 تزامنا مع فشل ثورة المقراني والذي ينص علي الغاء الملكية الجماعية لأراضي العرش وتبني الملكية الفردية من خلاله كان يهدف الي هدم الوحدة الأهلية عن طريق تقسيم الأراضي الجزائريين

وهكذا ونتيجة لاتساع الأقاليم المدنية في كامل أنحاء البلاد، بدأ يشعر ضباط المكاتب العربية والنظام العسكري بشكل عام أن سيادتهم على الأهالي و كذا على مؤسسات القطر، أخذت تسير نحو التلاشي والزوال أمام مطالب المعمرين بالحرية في حكم البلاد. ومن هنا يبدأ الصراع وتبدأ المجابهات السياسية بين الطرفين، حيث راح ضحيتها الجزائريون[1]

التجنيد الإجباري:

كان لصدور القانون ظروف إقليمية ودولية علي مستوي الشمال الأفريقي و العالمي ،ذلك أن احتلال المغرب لم يكتمل بعد والتسابق نحو التسلح الأوروبي الي جانب اجراس طبول الحرب العالمية بدأت تقرع. دون أن ذكر الجيش الفرنسي الذي بدأ يتقسم ويتوزع في شكل الحركة الاستعمارية خاصة مع بداية دخول الدولة العثمانية قاعة الإنعاش .

صدر قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م علي الجزائريين في الجيش الفرنسي بعد نقاش حول ما عندي فاعليته علي المستوي الحربي والعسكري ورفض من المعمرين لهذا القانون الذي كان في نظرهم سيمنح الحقوق العامة للجزائريين منذ مطلع القرن 20م لذلك فند مشروع القانون الي غاية تاريخ إعلانه.

[1] – فركوس صالح: المرجع نفسه، ص. 164 – 165.

كلف بتطبيق أحكام القانون فرق عسكرية الإحصاء ، وقد كان التمييز حاضرا في التجنيد بين الأهالي والمعمرين، يجند الجزائري في سن 18سنة بينما أبناء المعمرين يجندن في سن 21سنة ومدة التجنيد 3 سنوات، شكل القانون علي عقوبات وأحكام جزائية ضد المتخلفين بل تعدي ذلك الي الذين لا تتوفر فيهم شروط التجنيد الي دفع غرامات مالية قاسية لشراء ذمتهم .

موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري

رفض الجزائريون هذا القانون المجحف في حقهم فبدأت حركة منددة به في شكل عرائض مقدمة الي مجالس البلديات والدوائر وتتشكل الوفود مطالبة بإلغاء هذا القانون، بل صعد الأمر في مظاهرات شعبية كالتي حدثت في عين توتة ومقاومات شعبية ظهرت ضد التجنيد الإجباري حيث بدأت حركة المقاومة ببريكة في نهاية سبتمبر 1914، عندما هاجم شباب جزائري وآباء وغيرهم مركبة عسكرية تقل 34 جزائريا إلى باتنة لتجنيدهم في الحرب العالمية الأولى، وقد تم تحريرهم. كما وقعت تمردات و فرار كثير من الشباب الجزائري المجند إجباريا في بلديات مجاورة لبلدية بريكة ، وغيرها في بني شقران [1].

[1] Charles-Robert Ageron,optic, p185

أوضـاع الجزائـر مـع مطلـع القـرن العشـرين إلـى غايـة 1919 –سياسـيا- اقتصاديا -اجتماعيا.

المحاضرة التاسعة

الاوضاع السياسية

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة أوضاعا سياسية جد مزرية نتيجة مبالغة الاستعمار الفرنسي في تطبيق سياسة الزجر والقمع ، بالإضافة إلى الخنق السياسي وقوانين الأنديجينا الرادعة، حيث منحت في هذه الفترة سلطات مطلقة بمقتضى القرار الصادر في 23 أوت 1898 ليحكم الجزائريين كما يشاء دون أن يحاسب، كما منع الجزائريين من انتخاب ممثلين عنهم في المجالس المالية والعملية، واقتصر ذلك على بعض العائلات الموالين للإدارة الفرنسية كما تم في هذه الفترة اخضاع الجزائريين للمحاكم الرادعة واتباعها بتحديد قانون الاهالي

وقد ظل عدد ممثلي الأهلي محدودا في المجالس العامة الثلاث إلى الإستقلال، كما أن تمثيل الأهالي تم قبل 1908 بواسطة التعيين ثم بالإنتخاب بعد إنشاء هيئتين إنتخاليتين: حيث ينتخب الذكور الأوروبيون ممثليهم في الهيئة (الواسعة) الأولى، أما الثانية فينتخب فيها العدد اليسير جدا من الناخبين (500 ناخبا سنة 1908 منهم 1060 قايدا) المسلمين ستًّا (06) من ممثليهم في مجلس كل ولاية، و الذين كانوا في معظم الأوقات من "الرسميين"، أي ممن اعتمدت عليهم الإدارة الإستعمارية في تسيير شؤون المسلمين[1].

كان الخليفة العثماني عبد الحميد الثاني الذي دافع عن وحدة الأمة الإسلامية في إطار الخلافة الإسلامية قد نادى بتأسيس جامعة إسلامية. ومنذ عام 1914 م بدأت فرنسا تخشى دعوة هذا الرجل القائمة على أساس الرابطة الإسلامية حيث ظهر تيار بالجزائر يطلق عليه بعض المؤرخين "المحافظون" يدعو إلى الإنضواء تحت مظلة الجامعة الإسلامية. مطالبا بإلغاء قانون "الأنديجينا" والتجنس والتجنيد الإجباري والرجوع إلى القضاء الإسلامي .

[1]– أمزيان حسين: تاريخ الجزائر 1830 – 1954. المدرسة العليا للإساتذة، قسنطينة. ص. 250 – 251

يتكون المحافظون من العلماء والمحاربين القدامى وزعماء الطرق الصوفية وبعض الإقطاعيين والمرابطين ولم يشكل هؤلاء تنظيما معينا. كان من أشهر رجالات المحافظين عبد القادر المجاوي، سعيد بن زكري، ابن سماية ومولود بن الموهوب.

كما ظهرت مقاومة شعبية ضد التجنيد الإجباري حيث بدأت حركة المقاومة ببريكة في نهاية سبتمبر 1914، عندما هاجم شباب جزائري و آباء وغيرهم مركبة عسكرية تقل 34 جزائريا إلى باتنة لتجنيدهم في الحرب العالمية الأولى، وقد تم تحريرهم.كذلك ثورة الأوراس التي أخذت سنة كاملة منذ اندلاعها سنة 1916.

كما وقعت تمردات وفرار كثير من الشباب الجزائري المجند إجباريا في بلديات مجاورة لبلدية بريكة.

بدأت المقاومة ضد التجنيد الإجباري تتوحّد، وظهرت هذه المقاومة في شكل احتجاجات ثم تمردات وتشجيع الشباب على الفرار.

الاوضاع الاقتصادية

ساءت الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وأختل البناء الاقتصادي للبلاد بشكل كبير بعد أن استحوذت السلطات الفرنسية على معظم مصادر الثروة القومية في كل الميادين وحولتها لخدمة مصالحها الخاصة، ففي الميدان الزراعي بادرت إدارة الاحتلال إلى إصدار جملة من القرارات والمراسيم في ما يخص نزع ملكية الأراضي الجزائرية من بينها قرار 30أكتوبر 1858م، الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوربيون واليهود من امتلاك الأراضي الخصبة بطرق شرعية[1]

كما عملت السلطات الفرنسية على تنفيذ قانون سيناتوس كونسلت لعام 1863 الذي كان يقضي بتنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل 1830 إلى سلطة البايلك، وأغلبية هذه الأراضي كانت موجودة في بايلك الشرق فمقدار 70%من هذه الأراضي يمكن وضعها في الدومين أي 225ألف هكتار تمثل الأراضي الخصبة الممتازة وهي الأغنى في المنطقة.

[1]. ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وآفاق .ط1 (دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،2000) .ص22

وعلى كل حال فإن نزع الملكية استمر في أشكال متعددة من الفلاحين الجزائريين حتى بداية العشرية الثانية من الإمبراطورية الثانية (1852-1871)، وقد تم تقويتها وجرى الطرد المنظم للفلاحين، والاستيلاء على أراضي القبائل التي هاجرت إلى المغرب الأقصى، ونزعت أراضي الفلاحين من ملكية العزل [1].

بالإضافة إلى قانون 26 جويلية 1873، الذي أصدره مجلس النواب الفرنسي عقب فشل ثورة محمد المقراني سنة 1871وقد نص على تفكيك الملكية الجماعية للأراضي الزراعية بالنسبة للجزائريين، مما اضطر بالسكان إلى التخلص من ملكياتهم الزراعية عن طريق بيعها للأوربيين، الأمر الذي جعل المعمرين يحصلون في مدة أقل من ثلاثين عاما (1871-1898) تقريبا على مليون هكتار من الأراضي الخصبة بينما أبعد الجزائريون إلى المناطق الجرداء في الجبال والصحاري .

وبالرغم من محدودية التمثيل النيابي للجزائريين في المجالس، إلا أن الضرائب القرآنية التي كان يدفعها المسلمون، كانت تمثل النسبة الأعلى في ميزانية الولايات، الميزانية التي تنفق أساسا على المشاريع التي تخدم مصالح الأوروبيين فمثلا قدرت عام 1882م ب 73% وعام 1901م ب 85 %[2].

فبعد إعلان التعبئة العامة في الجزائر يوم 02 أوت 1914 م من أجل خوض الحرب سمحت فرنسا باستغلال كل الثروات لموجودة بالجزائر حتى تساهم بتمويل الوطن الأم بالمواد الغذائية من حبوب وحمضيات ولحوم حتى تستطيع فرنسا مواجهة الحرب وأوضحت الإدارة الفرنسية بأن إمكانيات الجزائر الاقتصادية كبيرة يسمح لها أن تعتمد على مواردها .

الاوضاع الاجتماعية

بدأت الإدارة المدنية بداية الإحتلال تمهيدا للإستيطان وبدأ تقسيم الأرض الجزائرية إلى مناطق عسكرية بحتة، أي يقطنها الأهالي و فوق رؤوسهم سيف الإستعمار، ومناطق مختلطة يقطنها الأهالي بنسبة كبيرة و فيها المعمرون الغزاة و هناك كان التمييز العنصري

[1]. أحمد حسين السليماني ،نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830/1871م، مجلة المصادر العدد06(م.و.د.ب.ح.و.، الجزائر، 2002) ص.ص 121. 122

[2] . أمزيان حسين، تفس المرجع ، ص 250

هو القانون السائد، حيث يسخر الأهالي بقوة الحديد والنار للإحتلال ولمصالح الأوروبيين، في حين أن مناطق أخرى محرمة على الأهالي هي مناطق مدنية خاصة بالهجرات الأوروبية و فيها يخضع سكانها للنظام المدني. و قد ترسخ النظام المدني خاصة بعد سقوط عرش الملك لويس-فيليب. وذلك بهدف تسريع دمج المسلمين في نمط الحياة الأوروبية عن طريق تفكيك ارتباطاتهم التقليدية (كالنظام القبلي و ملكية العرش مثلا)[1].

أصبح الأهالي يعيشون حالة من الفوضى فلم تعد هناك سلطة تدبر شؤونهم كما كانت في السابق قبل دخول الفرنسيين فإن العائلات ذات النفوذ في الوسط الأهلي هي التي كانت تقوم مقام السلطة الحاكمة قد قل دورها إن لم يختف كلية[2]، وتحول معظم السكان إلى مزارعين في مزارع المعمرين وعمالا في خدمة الرأسمالية الفرنسية.

وحين صدر مرسوم فصل الأديان عن الدولة سنة 1907صارت الديانتان المسيحية واليهودية منفصلتين، بينما بقي الدين الإسلامي مرتبطا بالدولة بدعوى أنه لا يمكن الفصل بين الجانبين الوحي و الدنيوي في الإسلام. والحقيقة أن إبقاء هذا الربط بين الإسلام وإدارة الاحتلال، كان يعني تكريس المزيد من الهيمنة عليه، وعلى مؤسساته وقيمه السمحاء، وتجلى ذلك من خلال الإعلان عن إجراءات منع الجزائريين من أداء مناسك الحج، خوفا من احتكاكهم بإخوانهم في المشرق فيتأثرون بما يجري هناك من أحداث وتطورات لكن الله سبحانه وتعالي لم يرد لهده الأمة الهوان فبعث اليها خيرة العلماء والدعاة لانتشالها من براثن الجهل الذي حقنته به ألة الكفر والإلحاد أمثال : جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وأحمد خان ، وطاهر الجزائري و غيرهم .

[1] – المرجع نفسه، ص. 251 – 252

[2] شارل أندري جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير ، ترجمة : سليم المنجي و آخرون ، ط2، (ش.و.ن.ت، الجزائر ، 1976) ص 44

حركة الأمير خالد 1919م – 1925م المحاضرة العاشرة

-الأمير خالد:

هو خالد الهاشمي بن الحاج عبد القادر الأمير الذي اشتهر بلقب" الأمير خالد"، ولد بدمشق في 20 فيفري 1875م، أمضى طفولته وجزء من شبابه بها، وأخذ العلم على يد علمائها وفي عام 1392م قرر والده العودة إلى الجزائر بعد أن سمحت له السلطات الفرنسية، ولم يستقر بها طويلا إذ تم إرساله للدراسة في ثانوية "ليسي هلويس لوغراندا" بباريس ثم التحق بكلية "سانسير الحربية" سنة 1897 وأظهر فيها توفقا، كما شارك فرنسا في حروبها رافضا الجنسية الفرنسية[1].

حركة الشبان الجزائريين:

جماعة النخبة أو المثقفين كانت تضم الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية، الذين أسسوا ما يعرف بحركة الشبان الجزائريين وقد ظهرت هذه الحركة مع مطلع القرن العشرين في حين كان النضج الفكري لدى الشبان قد تغير وتبلور مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية العقد الأول من القرن العشرين، بالإضافة إلى أن مطالب هذه الحركة الشبانية لم تبرز إلى الوجود بشكل حقيقي إلا مع بداية سنة 1900م[2]. وقد تمكن قادة حركة الشبان الجزائريين من التفاهم والتحالف مع شخصية الأمير خالد.

مطالب حركة الأمير خالد:

كان الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر قد بدأ حركته السياسية في أواخر سنة 1919م عند انفصاله عن النخبة، لقد طالبو أنصاره بتطبيق سياسة الإدماج مع الإحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية. ويمكن تلخيص مطالب حركته كالتالي:

1- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوروبيين الجزائريين.
2- إلغاء القوانين الإستثنائية.
3- المساواة في الخدمة العسكرية في الحقوق والواجبات.
4- حق الجزائري في تقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية بدون تمييز.

1- بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النفائس،ط خاصة، لبنان، 2010 ، ص97.

2- CHARLES Robert Ageron , les algériens musulmans et la France (1871/1919),T1.(P.U.F., Paris 1968).p64

5- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم
6- حرية الصحافة والجمعيات.
7- تطبيق القوانين الإجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

وتعتبر جريدة "الإقدام (Ikdam) "التي أسست في 10 سبتمبر 1920م لسان حال الشبان الجزائريين والمعبرة عن آراء الأمير خالد كانت تصدر باللغتين: العربية والفرنسية، وقد أطلق مؤرخو الحركة الوطنية الجزائرية على حركة الأمير خالد عدة أسماء، فمنهم من قال: أنها "حركة وطنية إسلامية" ومنهم من سمّاها "حزب المرابطين" و"الحزب الوطني الديني"، ومنهم من وصفها بـ "الإتجاه الوطني الإشتراكي"، وهناك من كان يراها أنها "حركة إصلاحية" تهدف إلى تحسين حال المسلمين[1].

وكان يجب انتظار سنة 1919 لكي يسمح للمسلمين بانتخاب رؤسائهم دون السماح لهم بالترشيح، لتشغيل رئيس البلدية ونائبه، إلا أن قانون عام 1919م الذي يطلق عليه زعماء "القانون الإصلاحي"، فإنه لم يضع حدا للقانون الأهلي وغيره من القوانين الإستثنائية. حاول الأمير خالد ورفاقه عبثا منع تجديد العمل بقانون "الأنديجينا" فانتقل إلى باريس عام 1920م لهذا الغرض ولكن الهجمة المعاكسة التي قام بها بعض المنتخبين الجزائريين من أنصار الإدارة الإستعمارية كانت قوية متهمة إياه بالتحريض والعداء لفرنسا.

كان الأمير خالد يسعى لرص صفوف الشعب الجزائري، حيث دعا إلى الوحدة الوطنية ونبذ العرقية العنصرية واتبع وسيلة الإجتماعات الشعبية حتى يعامل الشعب الجزائري كأناس وليس كدواب. كما تقدم بعريضة مطالب إلى الرئيس الأميريكي "ولسن" أثناء انعقاد مؤتمر "فرساي" عام 1919م يطالب فيها بمنح الجزائر حقها في تقرير مصيرها بنفسها). ويعد هذا المطلب الشرعي أو مطلب إستقلالي بارز في مطلع القرن العشرين.

وفي شهر جانفي عام 1922م، قام بتأسيس "حزب الإخاء الجزائري"، عوضا عن حزب الشبان الجزائريين، واستمرت جريدة "الإقدام" لسان حال الحزب الجديد الذي كان من بين مطالبه: تطبيق شامل لقانون 4 فيفري 1919م "الإصلاحي" وتمثيل عادل للمسلمين في المجالس الجزائرية والإلغاء النهائي لقانون "الأنديجينا" وتعميم التعليم ومشاركة الأهالي في

1- فركوس صالح . المرجع السابق، ص 6.

الأراضي المخصصة للإستعمار وفتح الطرقات وإنشاء خطوط سكك حديدية واختيار القياد بطريقة الإنتخاب.

نفي ونهاية الأمير خالد:

وهكذا تحولت مطالب البرنامج من مطالب سياسية إلى مطالب إجتماعية للشعب الجزائري، مما دفع بالإدارة الإستعمارية إلى اتهام الأمير خالد بأنه "وطني مسلم" وأحيانا وصفه بـ "الشيوعي."

وقد أحس الإستعمار بخطر تأثير هذا الرجل على الرأي العام الجزائري فبدأ يضايقه ويعرقل تحركاته، بل صار يمنعه، في أغلب الأحيان، حيث خيره بين أمرين: إما التمتع "بتقاعد ذهبي" أو التعرض لـ "عقوبة قاسية"، فأبدى خالد إزاء ذلك رغبته في إبلاغ الشعب "حقيقة الأمر" لكن الشرطة ألقت عليه القبض، وتم نفيه هو وعائلته إلى الإسكندرية وحوكم هناك أمام المحكمة القنصلية الفرنسية في أوت 1925م بتهمة الهروب من منفاه إلى أوروبا وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة أشهر، ولم يعد بعد ذلك إلى الجزائر وتوفي في دمشق عام 1936م[1]، وهكذا بعد أن توفي الأمير خالد انقسم أنصاره إلى قسمين:

قسم قليل منهم من عاد إلى ممارسة العمل السياسي مع ابن التهامي، وقسم وهو الغالب اختار طريق النضال الثوري الذي كانت قاعدته قيم "نجم إفريقيا الشمالية."

1- سعيد بورنان: المرجع السابق، ص 43،41.

مصالي الحاج :

ولد أحمد مصالي بن الحاج في 16 ماي 1898م بمدينة تلمسان والده هو الحاج أحمد مصالي والدة مصالي الحاج فتسمى فاطمة بنت ساري حاج الدين، كانت عائلته تشتغل في الحرف والفلاحة، تلقي مصالي العلم الديني ولم يمكث طويلا في المدارس الفرنسية نتيجة التفرقة و العنصرية التي راها، ومع يسر حالة العائلة المادية توجه لكسب الرزق منذ قسورته إلي أن تم تجنيده في الجيش الفرنسي أين كانت تجربة فردية تعرف فيها على جزائريين من مختلف المناطق تلمسان ووهران ومستغانم... جمعت بينهم ظروف اجتماعية واحدة، مما جعلته يحتك بمختلف عناصر المجتمع وذلك خلال إقامته في فرنسا جعلته يكون علاقات جديدة مع زملاء فرنسيين في الجيش الفرنسي.

تكوينه السياسي:

وكذا تشكلت لديه ثقافة غربية وأدرك مغزى التحرر من خلال مشاركته في الحرب العالمية الأولى وكذا انخراطه في الحزب الشيوعي الفرنسي وفي هذا الإطار السياسي كان مصالي الحاج يحضر كل تلك الاجتماعات والمحاضرات[1].

منذ وصول الأمير خالد باريس 1924م بعد نفيه من الجزائر، كان محط أنظار كل المهاجرين المتأثرين بفكره لاسيما مصالي الحاج قام الأمير خالد بالاتصال بالمهاجرين وكذا الاشتراكيين لعقد اجتماع عمالي نقابي في19 جويلية 1924م في قاعة "أوغست بالنكي" الدائرة 13 وقد ترأسه النائب "**بوتون**" و"**الحاج علي عبد القادر**" **والأمير خالد**" وضم العمال المغاربة، وفي اجتماع أخر في 11 سبتمبر من العام برئاسة الأمير خالد و"محمد بن الأكحل" الشرفية، لعل كل هذه الاجتماعات والخطب التي ألقاها الأمير خالد قد أثمرت وكان لها صداها إذ خلقت نوعا من التضامن والإخاء بين العمال وأحدث نوعا من الاستعداد الوطني والروحي لدى المهاجرين، كما هدفت إلى دراسة الوضع في شمال إفريقيا واهتمت بتوعية وتجنيد العمال المهاجرين. وطرح الأمير خالد فكرة جديدة وهامة ألا وهي إنشاء أول

1- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، تر: أمحمد بن البار، ج1، دار الآمة، ط1، الجزائر، 2008، ص 252.

حركة سياسية جزائرية إسلامية باسم "**نجم الشمال الإفريقي الإسلامي**" حيث أجريت عملية الاقتراع حول هذا الموضوع كما أعيد طرحها خلال محاضرة ثانية وجرت الموافقة على الاقتراع بالأغلبية[1].

بداية ظهور الحزب:

لقد ظهر النجم في بدايته على شكل جمعية تدافع عن مصالح بلدان شمال إفريقيا الثلاثة السياسية والإجتماعية والاقتصادية بفرنسا. ورغم أن النجم لم يكن في بدايته جزائريا، فإن وجود السيد مصالي الحاج على رأس إدارته جعله يهتم أكثر بمصالح الجزائر. وجاء ذلك بيّنا في سنة 1927 في خطبة السيد مصالي في مؤتمر بروكسال. ولعل اقتصار هذه المطالب على الجزائر يرجع إلى عدم مشاركة التونسيين والمغاربة في نشاطات النجم منذ نفي السيد خير الله، وتجمعهم حول أحزابهم المحلية "ومع ذلك لا يمكن أن نفهم أن النجم قد اهتم ابتداء من هذه السنة (1927) بالدفاع عن مصالح الجزائر فقط بل إن مجلسه كان قد اجتمع في 19 فيفري 1928 وأقر برنامجه بعد مراجعته فجاء في البند الثالث منه: إن هدف الجمعية الأساسي هو تنظيم الكفاح لتحقيق استقلال بلدان شمال إفريقيا الثلاثة.."[2]

مصالي الحاج والحزب:

عرض مصالي الحاج عام 1927م أمام مؤتمر "بروكسل" الذي دعت إليه "الجمعية المناهضة للإضطهاد الإستعماري" مطالب النجم التي تمثلت خاصة في جلاء القوات الفرنسية الغازية من الجزائر وتقرير المصير.

كان مصالي الحاج قد انتخب عام 1928 م رئيسا للحزب، حيث استطاع أن يسير النجم بعيدا عن هيمنة الحزب الشيوعي الجزائري الفرنسي الذي كان الصخرة الكؤود أمام استقلال البلاد.

في شهر سبتمبر 1935م، تعرف مصالي الحاج على الأمير شكيب أرسلان الذي كان يعد العدة لمؤتمر إسلامي في أوربا، حيث عقد المؤتمر في نفس الشهر، حضره وف دمن النجم برئاسة مصالي و70 عضوا من مختلف البلاد الإسلامية والأوروبية. لقد حذر الأمير

1- بني أمين سطورا : مصالي الحاج رائد الوطنية 1889 - 1974، تر : الصادق عمار يو مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،الجزائر،2002، ص 29

2- يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 – 1939. م. و. ك. الجزائر 1988.

شكيب أرسلان مصالي من العراقيل الإستعمارية، ودعاه للعمل على بعث الشعور الإسلامي لتعبئة الجماهير، ورصّ الصفوف[1].

شارك النجم في "مؤتمر بروكسل" الذي أنعقد في الفترة ما بين 10-14 فيفري 1927 وألقى فيه مصالي الحاج خطابا هاما أكد فيه على مطلب استقلال الجزائر، وجلاء قوات الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى جملة من **المطالب** الآنية وتتمثل في ما يأتي[2] :

- الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية.
- العفو لمن هم في السجون أو تحت الإقامة الجبرية أو المبعدون.
- حرية الصحافة، والجمعيات والاجتماعات.
- التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المساوية لما يتمتع بها الفرنسيون في الجزائر.
- تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.
- انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا.
- التمتع بحق التعليم في جميع المراحل.
- إنشاء مدارس للعربية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية.

أدت هذه المطالب بالسلطات الاستعمارية إلى حل النجم سنة 1929م، بحجة أن برنامجه يمس السيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية.

1- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر 1984م، ص. 73.

2- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 100.

عاشت الجزائر في مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830 - 1962م) أخطر أوضاعها الأمنية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية، فكانت بحاجة إلى هيئة شعبية جامعة، تكافح للدفاع عن هويتها الحضارية العربية والإسلامية ضد المستعمِر الفرنسي. فأتى تشكل جمعية العلماء المسلمين في الجزائر شبيه بالجدار الفولاذي الحامي وحمل أعباء التجربة النضالية، فقد بذل الآباء الأوائل جهودهم وطاقاتهم للحفاظ على هوية الأمة وعقديتها، والدفاع عن الشخصية الجزائرية في وجه خطط الاستعمار التغريبية، والتصدي للخرافات والبدع التي شوهت الإسلام، وثقافة المجتمع العريقة وقيمه الحضارية.

أولًا: تشكل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

الفكرة و التأسيس :

بعد لقاءات عدة بين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، تارة في سطيف وأخرى في قسنطينة، والتي كانت تركز على دراسة الوضع في الجزائر والبحث عن السبل الكفيلة بمعالجة هذا الوضع. وبعد هذه اللقاءات الممهدة فكر الشيخ عبد الحميد في أن يخطو خطوة عملية تكون تمهيدًا مباشرًا للشروع في التحضير لتأسيس هذه الجمعية، التي ظلت فكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وتوالت الجهود بعد ذلك لإنشاء هذه الهيئة، دعا الشيخ عبد الحميد بن باديس الطلاب العائدين من جامع الزيتونة والمشرق العربي لندوة يدرسون فيها أوضاع الجزائر، وما يمكن عمله لإصلاح هذه الأوضاع.

لم يحضر ابن باديس الاجتماع التأسيسي للجمعية "جمعية العلماء المسلمين" من الأول، وكان وراء ذلك هدف لم يحضر ابن باديس الاجتماع التأسيسي للجمعية من الأول، وكان وراء ذلك هدف يوضحه الشيخ خير الدين أحد المؤسسين الذي حضر الجلسات العامة والخاصة لتأسيس الجمعية، يقول: "كنت أنا والشيخ مبارك الميلي في مكتب ابن باديس بقسنطينة يوم دعا الشيخ أحد المصلحين محمد عبابسة الأخضري، وطلب إليه أن يقوم بالدعوة إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالعاصمة، وكلفه أن يختار ثلاثة من جماعة نادي الترقي الذي لا يثير ذكر أسمائهم شكوك الحكومة أو مخاوف أصحاب

الزوايا، وتتولى هذه الجماعة توجيه الدعوة إلى العلماء لتأسيس الجمعية في نادي الترقي بالعاصمة، حتى يتم الاجتماع في هدوء وسلام، وتتحقق الغاية المرجوة من نجاح التأسيس، ويقول الشيخ خير الدين وأسّر إلينا ابن باديس أنه سوف لا يلبي دعوة الاجتماع ولا يحضر يومه الأول حتى يقرر المجتمعون استدعاءه ثانية بصفة رسمية، لحضور الاجتماع العام، فيكون بذلك مدعواً لا داعياً، وبذلك يتجنب ما سيكون من ردود فعل السلطة الفرنسية وأصحاب الزوايا"[1]

وكان ممن لبى الدعوة من يمكن تسميتهم «رواد الإصلاح» أمثال: البشير الإبراهيمي، ومبارك الميلي، والعربي بن بلقاسم التبسي، ومحمد السعيد الزاهري، ومحمد خير الدين، واجتمعوا برئاسة الشيخ عبد الحميد بمكتبه، وقدم الشيخ حديثاً مطولاً عن وضعية البلاد والقوانين الجائرة التي تحكمها، ليصل بعد ذلك إلى دور العلماء في المقاومة والتضحية، ومن جملة ما قال: لم يبق لنا إلا أحد أمرين لا ثالث لهما: "إما الموت والشهادة في سبيل الله منتظرين النصر الذي وعد الله به عباده المؤمنين، وإما الاستسلام ومدّ أيدينا إلى الأغلال وإحناء رؤوسنا أمام الأعداء، فتكون النتيجة لا قدر الله أن يجري علينا ما جرى ببلاد الأندلس.."ثم عرض خطة عمل مؤلفة من نقاط مهمة بإنشاء مدارس وصحف ومجلات ،مع نشاطات تربوية تعليمية ومحاضرات والعمل علي إرساء روح النضال في الوسط الأهلي الجزائري. [2]

ومما يلاحظ هنا أن هذا الاجتماع قد سطر البرنامج الذي تستنهض به الجمعية المزمع إنشاؤها، فكأن ابن باديس أراد أن يسبق الأحداث، فحدد محاور النشاط الإصلاحي، الذي يجب أن تضطلع به الجمعية التي دعا إلى إنشائها، وفعلاً كان ذلك هو البرنامج الذي اتبعته الجمعية بعد ميلادها في عام 1931م[3]. إن احتفالات الذكرى المئوية التي ابتدأت في الجزائر منذ شهر ماي و بلغت ذروتها في 5 جولية، كانت بالفعل الحافز الرئيس لتأسيس

[1]. محمد علي الصلابي ، كفاح الشعب الجزائري، دار المعرفة،بيروت،ج2،ص194

[2]. محمد علي الصلابي، المرجع تفسه،ص194

[3] . محمد علي الصلابي، المرجع تفسه،ص194

جمعية العلماء، فابن باديس شدد دعوته من على منبر "الشهاب" إلى ضرورة توحيد العلماء الجزائريين.

نادي الترقي :

خلال صيف عام 1926 بدأ التداول بين جماعة من أعيان العاصمة في أمر تكوين ناد يلم الشمل ويتناول فيه الناس الرأي في المواضيع الإقتصادية والإجتماعية، وقد وافق المتداولون أثناء اجتماعهم في حفل عشاء على التسمية التي اقترحها أحمد توفيق المدني، وهي "نادي الترقي" و سرعان ما تبرع بعض الحاضرين بالمال اللازم لتأمين المكان.

انتخب النادي محمود ابن ونيش رئيسا له، إلى جانب مجلس إداري لم يكن من ضمن أعضائه أحمد توفيق المدني، "صاحب فكرة تسمية النادي" لأنه حسب قوله: "كيلا يقال أن الحزب الدستوري التونسي هو الساعي وهو المنفذ لهذا التأسيس."

اعتبر النادي مركز لقاء الطبقة الجزائرية المثقفة، و كان أيضا مركز لقاء مع الزوار العرب من علماء و أدباء و شعراء خاصة منهم الوافدين من المشرق العربي[1].

اذا تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1391 م بالجزائر العاصمة وانتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا لها ، وتولى المناصب الهامة نخبة من العلماء المصلحين، بعد أن اعترفت بها الحكومة الفرنسية. لقد كان هدف الجمعية كما بينه رئيسها ابن باديس عام 1395 م يتلخص فيما يلي: القرآن إمامنا، والسنة سبيلنا، والسلف الصالح قدوتنا في خدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع سكان الجزائرغايتنا[2].

عوامل نشأة جمعية العلماء :

– 1جيل المصلحين الأول، الذي ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و يبدو أنه كان سلفيا

وقد تأثر بالحركة الإصلاحية المشرقية ومن أعلامه :

[1]أحمد الخطيب: جمعية العلماء الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، م. و. ك. الجزائر 1985، أنظر ص. 91 – 119

[2]. فركوس صالح ، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 82 - ديسمبر 2008 ،المجلد أ، ص.ص752 -762

- الشيخ صالح ابن امهنا. المتوفى عام 1325 ه / 1907 م في مدينة قسنطينة وقد لقي في سبيل دعوته الإصلاحية الوطنية النفي و التشريد من قبل الإدارة الفرنسية، وصودرت مكتبته التي لا تقدر بثمن.

- الشيخ عبد القادر المجاوي (1848 - 1913) الذي كان يعتقد بأن الإصلاح إنما يتم عن طريق التربية "و إن السبب الرئيسي في النهضة إنما هو العلم."

- الشيخ عبد الحليم ابن سماية (1866 - 1933) الذي كان يعتبر من أهم مؤسسي الحركة الإصلاحية بالجزائر، فقد تأثر بأفكار الشيخ محمد عبده، ودرس بعض مؤلفاته في المدرسة الثعالبية مثل "رسالة التوحيد"، ولابن سماية مؤلف هو "فلسفة الإسلام."

- الشيخ محمد ابن الخوجة (1865 - 1917) ويعتبر أكثر الجزائريين تقربا من الشيخ محمد عبده، وأشدهم تأثرا بأفكاره الإصلاحية، فكان يكاتبه باستمرار.

وقد اجتمع محمد عبده عندما زار الجزائر عام 1905 ببعض هؤلاء العلماء مثل ابن سماية وابن خوجة، و كان قد اجتمع إليه قبلا بعض علماء الجزائر عندما زار تونس عام 1903 .

2- الثورة التعليمية و التربوية التي أحدثها عبد الحميد ابن باديس في قسنطينة منذ العام 1913 حيث خرج من التقليد إلى التجديد، فكانت دروسه الحية و تربيته الصحيحة تفعل فعلها في نفوس تلاميذه، فتخرجت على يده أفواج من الطلبة مستكملة الأدوات "من فكر صحيحة وعقول نيرة و نفوس طامحة وعزائم صادقة وألسن صقيلة وأقلام كاتبة "اعتبرت بحق" طلائع العهد الجديد الزاهر.

3- التطور الفكري الذي أفرزته الحرب العالمية الأولى على الصعيدين السياسي والإجتماعي. وقد أدى التطور الإجتماعي في نظر الشيخ البشير الإبراهيمي إلى "انحطاط قيمة المقدسات الوهمية في نظر كثير من الناس ... وانكباب أساطين التدجيل على المال، والتكالب على جمعه والإنهماك في الملذات ومزاحمة العامة في الوظائف والنياشين بعد أن كانوا يتظاهرون ... بالبعد عن هذه المواقف ."

4-الطرق الصوفية والمرابطية المنحرفة التي اعتبرها العلماء "بدعة لم يعرفها السلف" وأحدثت في الإسلام وثنية لاعتمادها بعض الطقوس الغريبة عن الدين الإسلامي مثل: الخلوة، والتوسل بغير الله، و البركة.

5- الدعوات الإندماجية التي ظهرت من بعض مثقفي "الفرنسية" والتي حاولت بدوعى العلمانية سلخ الجزائر من تراثها القومي، و تذويبها في الكيان الفرنسي.

إن هذه الدعوات التي نظرت إلى الإسلام و العربية في الجزائر نظرة رجعية متأثرة بما كان يسود البلاد من خرافات و بدع، و طريقة تعليمية تقليدية، كانت بحاجة إلى من يصحح لها نظرتها، و ذلك بالعودة بالدين إلى منهله الصافي، و إحياء اللغة العربية، و بالتالي نزع الأغشية و الرواسب عن جسم الجزائر.

6 – ضغط السلطة الحاكمة التي كانت تهيمن على مقومات الشعب الدينية و السياسية و الثقافية[1].

<u>جريدة البصائر:</u>

رابع صحف جمعّية العلماء المسلمين الجزائرّيين الأسبوعّية. أنشأت بعد تعطيل الإدارة الاستعمارية لثلاث جرائد للجمعية في سنة واحدة - السنة المحمدية (1933-1933) الشريعة المطهرة (1933-1933) الصراط السوي (1933-1934) -. فقد وصل الأمر إلى "أن الحاكم العام قد أصدر مرة أمراً استبدادياً، يقضي بتعطيل كل صحيفة، تصدرها جمعّية العلماء مسبقاً، قبل ظهورها". ورغم ذلك لم تنثن إرادة العلماء، وعلى رأسهم الشّيخ ابن باديس في مواصلة إصدار الجرائد، فأعادت الجمعّية طلبها الرخصة القانونية بإصدار جريدة تكون لسان حالها. وبعد مدة ليست بالقصيرة، أذنت لها الإدارة الاستعمارية بإصدار جريدة "البصائر"، وذلك في 01 شوال 1354 هـ الموافق لـ27 ديسمبر 1935 م.وقد أفلتت "البصائر" من تّوقيف الإدارة الاستعمارية حيث ظلّت تصدر بانتظام إلى سنة 1939 م. أشرف علي ها الشّيخ "الطّيب العقبّي" من أول عدد لها 27 سبتمبر 1935 م إلى العدد 83 الصادر في 30 سبتمبر 1937 م، حين تحولت إدارة تحريرها من العاصمة إلى قسنطينة،

[1] أحمد الخطيب: جمعية العلماء الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، م. و. ك. الجزائر 1985، أنظر ص. 91 – 119

وعين المجلس الإداري لجمعيّة العلماء الشّيخ "مبارك الميلي" مديرا ومحررا لها خلفا للشّيخ "العقبّي" إلى أن توقفت بسبب الحرب عند العدد 180 الصادر في 25 أوت 1939 م، حيث قررت الجمعيّة تعطيلها مع إعلان الحرب العالمية الثانية، لئلا تتعرض لضغوط ومساومات الإدارة الاستعمارية التي طلبت منها أن تعلن باسمها وتكتب في صفحاتها، تصريحات ومقالات ضد دول المحور.كانت جريدة البصائر تصدر يوم الجمعة قبل أن تتحول إلى يوم الإثنين وتحتوي على ثماني صفحات ويكون العنوان دائما أسودا وفي بعض الأحيان أخضرا أو أحمرا، ويكتب فوقه الآية القرآنية " **قَدْ جَاءكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُم فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ** " [1] وتحت العنوان نجد هذه العبارة "لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، ويزخر كل عدد بمجموعة من الصور.وتعد "البصائر" الجريدة الوحيدة التي بقية تصدر بعد وفاة الشّيخ ابن باديس - من بين الجرائد التي أشرف على إصدارها - حيث عادت إلى الصدور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من عام 1947 م إلى غاية 1956 م، بإشراف وإدارة رئيس الجمعيّة الثاني الشّيخ "محمّد البشير الإبراهيميّ"، وقد بدأ صدورها يوم 25 جويلية 1947 م، ولكنها لم تلبث أن توقفت عن الصدور مجددا من طرف المشرفين عليها سنة 1956 م، بسبب احتدام الثورة التحريرية وصعوبة العمل في ظل القمع الاستعماري الذي لحق بكافة شرائح المجتمع الجزائري في تلك الحقبة[2]

الهيكلة الإدارية للجمعية :

يذكر البشير الابراهيمي في جريدة الشهاب عن كيفية تأسيس الهيئة الادارية للجمعية فيقول: "كان اجتماعهم بصفة جمعية عمومية لوضع القانون الأساسي للجمعية، وعيّنوا للرئاسة المؤقّتة الشيخ أبا يعلى الزواوي وللكتابة الأستاذ محمد الأمين العمودي، ووُضِعَ القانون وتلاه كاتب الجلسة على رؤوس الأشهاد فأقّرته الجمعية العمومية بالإجماع وانفضّت الجلسة... وبعد زوال ذلك اليوم أُعيد الاجتماع العمومي لانتخاب الهيئة الإدارية طبقًا لمنطوق مادة من القانون الأساسي، وحيث كان الانتخاب لا يمكن بطريقتيه السرية والعلنية

[1]. سورة الأنعام، الآية : 104

[2]_ https://binbadis.net, 11-8-2008,البصائر لسان حال الجمعية

لتوقّفه على الترشيح ولاعتبارات أخرى لاحظتها الجمعية، فقد سلكت الجمعية طريقة الاقتراح فألقي عليها اقتراح باختيار جماعة معيّنة ووقع الإجماع على اختيارها، وهذه أسماؤهم:

الأساتذة: عبد الحميد بن باديس، محمد البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، محمد الأمين العمودي، مبارك الميلي، إبراهيم بيوض، المولود الحافظي، مولاي بن الشريف، الطيب المهاجي، السعيد اليجري، حسن الطرابلسي، عبد القادر القاسمي، محمد الفضيل اليراتني. وأعلنت الجمعية لهؤلاء المشايخ أن عملهم الآن مقصور على انتخاب رئيس لهم ونائب رئيس وكاتب عام ومساعد وأمين مال ومساعد. وأن يعيدوا النظر في القانون الأساسي ويقدّموه للحكومة للتصديق. وانفضت الجلسة على الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم"[1].

ويواصل البشير الإبراهيمي حديثه حول الخطوات الادارية التي تقررت فيقول:" وعلى الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم أيضا، اجتمعت الهيئة الإدارية خاصّة ما عدا الأستاذين ابن باديس والطرابلسي الغائبين، فانتخبت للرئاسة الأستاذ عبد الحميد بن باديس، وللنيابة عنه الأستاذ محمد البشير الإبراهيمي، وللكتابة العامة الأستاذ الأمين العمودي، ولمساعدته الأستاذ الطيب العقبي، ولأمانة المال الأستاذ مبارك الميلي، ولمساعدته الأستاذ إبراهيم بيوض. وبقية الأساتذة المذكورين للعضوية والاستشارة، وانفضت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف مساءً وعلى الساعة الرابعة من مساء يوم الأربعاء الثامن عشر من ذي الحجة الحرام عام 1349هـ الموافق للسادس من ماي سنة 1931م، عقدت الهيئة الإدارية أول جلسة بنادي الترقي برئاسة الأستاذ محمد البشير الإبراهيمي، حضرها جميع الأعضاء ما عدا الأستاذين ابن باديس والطرابلسي، وأعادت النظر في القانون الأساسي فأقرّته بالإجماع وقرّرت ترجمته باللغة الفرنساوية، وتقديمه للحكومة طالبة منها التصديق عليه. وانفضّت الجلسة على الساعة السادسة مساءً وعلى الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس الموالي عقدت الهيئة الإدارية جلسة برئاسة الأستاذ عبد الحميد بن باديس وعرضت عليه الأعمال السابقة فوافق عليها، وانفضّت الجلسة على الساعة التاسعة صباحًا. وبعد زوال ذلك اليوم أقامت اللجنة التحضيرية حفلة شاي في نادي الترقي دعت إليها جميع

[1]. محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم:أحمد طالب الإبراهيمي.، دار الغرب الإسلامي، ط1997،ج5،ص ص71 . 72

الضيوف الذين حضروا وأعضاء الجمعية الدينية وجماعة من النّواب الأهليين وهيئة إدارة النادي...ارتجل الأستاذ عبد الحميد بن باديس مخاطبا الحظور بالشكر و الثناء ..ثم تكلّم على الجمعية ومقاصدها فذكر من تاريخها أنها فكرة قديمة دعا إليها الكتّاب في الصحف العربية الجزائرية وتداولها المفكّرون بالبحث في المحافل الخصة والعامة، وكتب فيها كتّاب "الشهاب" عدة مقالات وبقيت محتاجة إلى رجل أو رجال ذوي إرادة وإقدام يخرجونها من القول إلى الفعل حتى قيض الله لها هؤلاء الفضلاء (أعضاء اللجنة التأسيسية) فكان فضل العمل مدّخرًا لهم كما كان فضل التفكير والقول لكل من فكر في الموضوع وقال"[1].

مقاصد الجمعية :

يذكر ابن باديس أن المقصد من الجمعية هو جمع شمل هذه الطائفة المتفرقة لتتعاون على ما هي مهيأة له من نصح الأمة وإرشادها لما ينفعها في دينها ودنياها، وان من الثمرات الباكرة لهذا الاجتماع تعارف أبناء هذه الأسرة النبيلة ذلك التعارف الذي طالما نشدناه فما وجدناه- ولقد كان أمنية في النفوس وهوى في الضمائر فأصبح حقيقة واقعة وأمرًا ملموسًا، ولقد كان همًا معتلجًا في القلوب وخواطر مختلجة في الصدور، فأصبح اليوم صوتًا جهيرًا وأذانًا بالحق عاليًا، ولقد كان موكولًا إلى الصدف والحظوظ والاتفاقات فأصبح اليوم ملكاً في أيدينا [2].

موقف الجمعية من التجنيس :

كانت سياسة فرنسا منذ وطئت أقدام جيوشها أرض الجزائر، ترمي إلى الإدماج السياسي الكامل لهذا الوطن، وتذويب شعبه في ثقافتها الغربية، تمهيدًا لفرنسته وتنصيره. ومع تعاقب الأحقاب، ظهرت بين الجزائريين فئة تربت في مدارس الاستعمار، تدعو وترغّب في التجّنس بالجنسية الفرنسية، والتخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، بغية الحصول على بعض الحقوق السياسية، ولم تكن جمعية العلماء لتسكت عن هذه المسألة الخطيرة، بل كانت أول من تصدى لها وحاربها في الخطب العامة،

[1] محمد البشير الإبراهيمي ،. جمع وتقديم:أحمد طالب الإبراهيمي.، دار الغرب الإسلامي، ط1997،ج5،ص ص71 - 72

[2] - المصدر السابق ، محمد البشير الإبراهيمي ،ص 71

والمحاضرات وفي الصحف، موضحة حكم الإسلام في ذلك.. ولما أصرّ دعاة التجنس على توسيع دعايتهم، وعقدوا اجتماعهم العام في ربيع سنة 1934م، لمطالبة الحكومة بتسهيل التجنيس، سعيًا منهم لتكثير سوادهم، أصدرت جمعية العلماء على لسان رئيسها، الفتوى الشهيرة بتكفير من يتجنس بالجنسية الفرنسية، ويتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية، جاء فيها: (التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكمًا واحدًا من أحكام الإسلام، عُدَّ مرتدًا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجّنس مرتّد بالإجماع)[1].

كما كان للجمعية مواقف عديدة في و وجه الاستعمار تارة و في وجه الضلال و البدع تارة أخري لذلك تجدها دائما ما تحرص علي العلم و التعليم لكل أطياف الشعب الجزائري متبعة في ذلك خطوات متسلسلة من الكتاتيب الي المساجد الي المدارس حتي الي المرأة التي اهتمت بتعليمها و لم تغفل عن جانبها .

[1]- البصائر،عدد95،14 جانفي 1937م

بعد أن حلّ النجم بمقتضى مرسوم استعماري مؤرّخ في 26 جانفي 1937م، اعتقد مصالي الحاج أن من وراء هذه العملية يد شيوعية خبيثة فقال: "اتهمونا بأننا نتعاون مع فرونكو وموسيليني بأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي دائما يستعملها كسلاح للتخلص من الرجال الذين يقفون في وجهه ... وأخذ علينا الحزب الشيوعي أيضا تعاوننا مع شكيب أرسلان وعلاقتنا بالعالم العربي، وأخيرا موقفنا من مشروع فيوليت، هذا الموقف الذي ضايقه كثيرا."[1]

بيد أن حل النجم لم يؤثر في الواقع على نشاطه السياسي، واستمر يعمل بقوة تحت أسماء أخرى فإلى غاية تأسيس حزب الشعب الجزائري الذي صبغ الحركة الوطنية بصبغة ثورية تأسست "جمعية أحباب الأمة".

وعندها أسس مصالي الحاج في 11 مارس 1937 حزب الشعب وعمل على نقل نشاطه إلى الجزائر، فكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم البعيدة المدى وهي: إنشاء حكومة وطنية وبرلمان، واحترام الأمة الجزائرية، واحترام العربية والإسلام وقد شبهه بعض الكتاب عند ميلاده بالحزب الدستوري التونسي أو بكتلة العمل المغربية[2].

تنظيم الحزب:

التنظيم الهيكلي:

يخضع الحزب في تنظيمه الأساسي لنص القانون الصادر عام 1901 والذي يقضي بوجود تنظيمات مركزية تتكون من جمعية عامة، لجنة مركزية، ومكتب سياسي. ثم بعد ذلك يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية مؤلفة من فيدراليات، وفروع قسمات.

أ – **التنظيمات المركزية**

1- **الجمعية العامة**

الحزب. وكان هذا هو الاجتماع الأول والأخير لمؤتمر الحزب خلال الفترة التي نحن بصدد البحث فيها والتي تنتهي في العام1939[3].

1- فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1912. 1962، م، ن، ج، ق، 2011، ص 31.

2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث–الطبعة الثالثة–الجزائر.141 ص 1986

3. فركوس صالح، المرجع السابق، ص ص 3231.

2- اللجنة التنفيذية:

ينتخب المؤتمر السنوي أعضاءها، ويناهز عددهم العشرين عضوا مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة وغير محددة أحيانا ولكن بالنظر لتعذر اجتماعها المنتظم (فهي لم تجتمع إلا مرة واحدة منذ تأسيس حزب الشعب وحتى تاريخ حله عام 1939) فإنها تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الجزب ونشاطاته[1].

نشاط الحزب:

في شهر جوان1937 اشترك أعضاء الحزب لأول مرة في الانتخابات المحلية بالجزائر وعلى الرغم من عدم حصول الحزب على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر، لكنه من جهة أخرى حقق نجاحا كبيرا لأنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية.

وفي14 جويلية 1937م قام الحزب بمظاهرات كبيرة رافعا العلم الجزائري، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى التضييق عليه حيث اعتقل زعماء الحزب في27 أوت 1937 بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا، وإعادة العمل بحزب محلول، وحكم على مصالي بالسجن لمدة سنتين وعلى خمسة من أتباعه[2].

وعلى الرغم من اعتقال الكثير من أعضاء الحزب إلا أن عددا من مناضليه واصلوا النشاط ونشرت جريدة " الأمة " لسان حاله في عددها الصادر في جانفي 1938م **برنامج الحزب** حيث جاء فيه بخصوص الميدان السياسي ما يأتي[3]:

1- إلغاء قانون الأنديجينا، ونظام الغابات وكل القوانين الاستثنائية.

2- منح الحريات الديمقراطية: حرية الصحافة، الجمعيات، التفكير، النقابة، الاجتماعات، مساواة الفرنسيين والجزائريين أمام الخدمة العسكرية، احترام الديانة الإسلامية مع إعادة الأوقاف التابعة لها وكذلك إدارتها.

3- إلغاء الإعانات المقررة للديانة الكاثوليكية والبروتستانتية من طرف الحكومة.

4- حرية السفر إلى فرنسا وإلى الخارج.

1- فركوس صالح، المرجع السابق، ص ص 3231.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه ص 142.

3- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 174.

5- تحويل النيابات المالية إلى مجلس جزائري منتخب انتخابا عاما بدون تمييز في العرق أو في الدين.

6- فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

نشاط الحزب:

اعتمد الحزب أيضا وسيلة الإضراب، على غرار ما يتبع في فرنسا، وذلك رغبة منه في اختيار مدى قدرته على السيطرة على مسيرة الحياة العامة، ومدى تجاوب الأهالي معه. فدعا في العشرين من شهر نوفمبر 1937 إلى إضراب عام تضامنا مع الحزب الدستوري الجديد، في تونس. ولكن النجاح على ما يبدو كان جزئيا بسبب تدخل الإدارة وملاحقة دعاة الإضراب.

كذلك اتبع الحزب طريقة "يوم الإحتجاج" للتعبير عن مشاعر أنصاره ضد القمع البوليسي. وكان تنظيم هذا اليوم للمرة الأولى في تلمسان عندما اعتقلت الشرطة بتاريخ 12 سبتمبر 1937 عضوي قيادة قسمة المدينة، بومدين معروف، ومصطفى ابن رزوق. فحدد الحزب يوم 16 سبتمبر يوما للاحتجاج. ابتدأ هذا اليوم بطواف مجموعات من الشبان وهي تجري في شوارع المدينة وتهتف باسم الحزب، وتدعو للإضراب فأغلقت الحوانيت أبوابها، ثم عقد اجتماع عام أمام البلدية، توجه على إثره المجتمعون إلى الجامع الكبير حيث أدوا معا صلاة جماعية، بعد ذلك توجه وفد إلى نائب المحافظ في المدينة (قائم مقام) فقدموا إليه مذكرة احتجاج، و من ثم انتهى هذا اليوم بلقاء شعبي عام في مدرسة "دار الحديث" العربية[1].

ومن الأساليب الناجحة أيضا المهرجانات العامة التي اعتاد الحزب على إقامتها في مختلف المناسبات. وكثيرا ما كان يحضرها مصالي شخصيا قبل اعتقاله، ويلقي فيها الخطاب الرئيسي.

1- فركوس صالح، المرجع السابق، ص 34.

الحزب الشيوعي الجزائري **المحاضرة الرابع عشر**

بداية ظهور الحزب :

لم يكن الحزب الشيوعي موجودا قبل 1936م ،وانما كان الشيوعيون الجزائريون منتظمين في إطار ما يسمى" الفرع الجزائري في الحزب الشيوعي الفرنسي"، قام الحزب سنة 1924 بنشاطات حثيثة في الجزائر أهمها: خلق فيدرالية الجزائر للحزب الشيوعي التي كان مركزها مدينة وهران من أجل تأسيس حزب جزائري، إذ لم تكن لها سياسة مستقلة في الجزائر، كما قام الحزب بحملة تجنيد الجزائريين وغيرهم من أهالي افريقيا الشمالية إلى صفوفه[1].

تأسيس الحزب :

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد في الجزائر العاصمة يومي 17و18 أكتوبر1936 إلا أن الحركة الشيوعية في الجزائر أقدم من ذلك إذ تعود إلى سنة 1920م حيث أنشأت فروعا للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر والتي تشكلت من الأوروبيين وبعض المسلمين الجزائريين تحت غطاء نقابي عمالي لتعبئة الشرائح العمالية، فاتخذت من النشاط النقابي غاية للعبئة الجماهيرية، و إدخال الفكر النقابي في ذهنية العمال الجزائريين، وتجنيدهم لمقاومة النزاعات العرقية والفوارق الاجتماعية حتّى يثبتوا للعالم أنهم قوة عمالية مضطهدة، تقاوم الرأسمالية العالمية الجائرة.

عندما أدركت الفيدرالية الشيوعية الجزائرية عدم جدواها و فعالية انتشارها و ارتباطها بالحزب الشيوعي الفرنسي سارعت للانفصال ،لتشكيل الحزب الشيوعي الجزائري لذلك شهدت بداية 1936م ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري ،حيث اتخذ قرار إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي من 22-25 جانفي 1936م وذلك بفرنسا وعين عمار أوزقان ممثلا للحزب الشيوعي الجزائري و تجسد المؤتمر التأسيسي الأول في مدينة

[1]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية(1931-1945)،2009 ، المعرفة، الجزائر، ط1.ص289

الجزائر يومي 13-13 أكتوبر 1936 أعلن فيه عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري، ثم شرع في إنشاء فروع له على مستوى مناطق الجزائر.

نشاط الحزب الشيوعي الجزائري:

وأسس هذا الحزب جرائد باللغتين العربية والفرنسية منها: الجزائر الجديدة l'Algérie Républicaineالحرية Liberté، جريدة الكفاح االجتماعي la lutte sociale[1].

وقد تمثلت **مطالبه** فيما يلي :

المطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين و الفرنسيين.

المطالبة بالجنسية مزدوجة .

تكوين برلمان في مفهوم الحزب الشيوعي له حق التشريع و يتشكل بالتساوي من ستين نائب فرنسي وستين جزائري .

المطالبة بحكومة يرأسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي و أن يكون لفرنسا ممثل في الجزائر.

أن تكون اللغتان العربية و الفرنسية رسميتين في الجزائر.

وفي الحقيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري حافظ على نفس مطالبه ولم يعرف تغيرات في وجهته، حيث بقيت تصب في نفس الاتجاه من خلال ارتباطه الدائم بفرنسا والمحافظة علي مصالحها وإن الحزب الشيوعي الجزائري وبالرغم من كل نشاطاته ومواقفه لم يكن له دور ملموس في نضال الحركة الوطنية وذلك نتيجة ارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي[2].

دور النقابة العمالية في الحركة الشيوعية:

ساهمت التجمعات العمالية من أن تجعل من العمال الجزائريين و الأوربيين تكتلات مهنية منظمة، وحدت العمال في الجزائر المستعمرة، وأرست قواعد رؤية واضحة لقضايا اليد العاملة وانشغالاتها الاجتماعية. كما شكّلت هذه الاتحادات مع الفيدراليات النقابية والشيوعية عملا مشتركا في التعاطي مع اهتمامات العمال الذين اتخذوها سندا ومنبرا لطرح

[1]. عبد الكريم بوصفصاف، نفس المرجع، ص 292

[2]. عبد الكريم بوصفصاف، نفس المرجع، ص 293

ومناقشة مطالبهم المهنية والاجتماعية. ساهمت هذه الاتحادات في تنوير الشرائح العمالية بإثارتها لبعض المسائل الجوهرية كقانون الأهالي ومشكلة الاستعمار التي أخدت نقاشات مستفيضة داخل الفيدراليات الشيوعية بالدرجة الأولى.

خاصة مع انخراط الجزائريين في تلك النقابات، كان عاملا رئيسيا لتنظيم الحركة الاضرابية، بعد حصول العمال الجزائريين على حقهم النقابي سنة1832م [1].

- [1]سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل داغر ، د.م.ج ، الجزائر 1981 ، ص 253.

انعقد هذا المؤتمر يوم 7 جوان 1936م في قاعة سينما الماجستيك في العاصمة، وقد حضرته جمعية العلماء والمنتخبون الجزائريون والإشتراكيون والشيوعيون الجزائريون. و**اتخذ المؤتمر قرارات** تعتبر في مجملها **مطالب** إصلاحية تتلخص فيما يلي:

- إلغاء قوانين الإنديجينا والقوانين الإستثنائية.
- إلحاق الجزائر بفرنسا مع المحافظة على الشخصية الإسلامية.
- فصل الشؤون الدينية عن الدولة.
- إعادة أموال الأوقاف إلى جماعة المسلمين.
- حرية تعليم اللغة العربية.
- حرية الصحافة العربية.
- الغفو السياسي.
- إلغاء قانون الغابات.
- رفع مستوى العمال والفلاحين وتوزيع الأراضي عليهم.
- توحيد هيئة الناخبين.

وقد قدم وفد يمثل المؤتمر تلك المطالب إلى رئيس الحكومة الفرنسية "ليونبلوم" بتاريخ 23 جويلية 1936م، وفي لقاء لوفد المؤتمر عام 1938م برئيس الحكومة الفرنسية آنذاك "دلاييه" قال لممثلي الوفد: "إن البرلمان يعارض مشروع فيوليت، إنني أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأن فرنسا أمة قوية"، فرد عليه عضو الوفد الشيخ عبد الحميد بن باديس بقوله: "ليس هناك سلطة ولا قوة سوى سلطة وقوة الله" عز وجل.

كان موقف النجم هو تأييد المطالب الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ورفض تبعية الجزائر لفرنسا أي أن النجم طالب بالإستقلال التام للجزائر[1].

المؤتمر الإسلامي الثاني 11 جويلية 1937:

لم يكف أعضاء المؤتمر الإسلامي عن ملاحقة مطالبهم التي كانت ما تزال رهن المماطلة والتسويف، فعقدوا مؤتمرا ثانيا من 9 إلى 11 جويلية 1937م بنادي الترقي

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 177.

بالجزائر العاصمة وشاركت فيه مختلف التيارات السياسية في البلاد ماعدا حزب الشعب الجزائري وأعلنوا خلاله تمسكهم بمطالب المؤتمر الإسلامي الأول وطالبوا الشعب الجزائري أن يظل يقضا ومن النواب الجزائريين أن يستقيلوا جماعيا إذا لم يوافق البرلمان على المشروع بلوم فيوليت.[1]

صرح "ليونبلوم" للوفد الجزائري الذي توجه إليه باسم المؤتمر بأنه من المستعجل الإنتظار لكنها سرعان ما سقطت من جديد وعليه تكونت حكومة فرنسية جديدة برئاسة "لادييه" فلم يفعل أكثر مما فعله سلفه وهو بذل الوعود السخية، الدعوة العاجلة إلى الإنتظار وهذا ما ذكره فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار أنه قال: "إن الركان يناصب العداء لمشروع فيوليت لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تتلائم والشرع الإسلامي وليس بيدي شيء وأطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن، لا ترغموني على إستعمال القوة التي بيد فرنسا ولا تنسوا بأنها دولة قوية الجانب"[2].

ومرة أخرى كان مصير المؤتمر الإسلامي الثاني هو نفس مصير المؤتمر الإسلامي الأول، فخابت آمال المؤتمرين وخابت معها آمال الشعب الجزائري. وبذلك إنتهى الوجود الفعلي للمؤتمر خاصة بعدما أصابهم نتشتت وانقسام وانقلاب المنتخبين الموالين للإدارة الفرنسية بقيادة ابن جلول[3].

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 182.

2- فرحات عباس، ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثوراتها الأولى، ترجمة أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص- 182.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص- 181.

مشروع بلوم فيوليت 1935 المحاضرة السادسة عشر

في عام 1931 وضع موريس فيوليت* كتابه الشهير "هل ستعيش الجزائر؟ حيث وضعفيه بعض الأفكار السياسية الإصلاحية من وجهة نظر فرنسية، ثم حول هذه الأفكار إلى مشروع وقدمه إلى مجلس النواب الفرنسي عام 1935، ولكن النواب رفضوه، ورفضه أيضا المستوطنون في الجزائر لأنهم لا يرغبون في تغيير الأوضاع في الجزائر بتاتا بينما رحب به دعاة الإدماج في الجزائر واعتبروه خطوة إيجابية لتحقيق طموحاتهم السياسية وخاصة أنه نص على عدة نقاط هامة على حد تعبيرهم فمنها[1]:

منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المدنية والعسكرية من الجزائريين ومنحهم بعض الحريات بصورة تدريجية، أما نجم شمال إفريقيا فقد عارضه معارضة مطلقة لأنه يتناقض تماما مع مبادئه الثورية والإستقلالية، وبهذا الخصوص صرح مصالي الحاج بأنه "لا يمكن لسياسة الإدماج أن تتحقق فهي مرفوضة عقلا وعدالة وتاريخا، والحل الوحيد هو تحرير شمال إفريقيا تحريرا كاملا... أننا صراحة بأننا نرغب ونأمل في رؤية هذا التحرير يتحقق بالمساعدة الفعلية لفرنسا مع الأخذ بعين الإعتبار المصالح المشتركة".[2]

1Alimerad, le réformisme musulman en Algérie de 1925 a 1940, Essaid histoire religieuse et social, ed monton, paris, 1967, P- 413.

2 Maurice viollette , L'Algérie vivra-t-elle Note d'un ancien gouverneur général" collection les questions du temps présent" ed alcan, paris, P- 424.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر بالعربية

- فرحات عباس، ليل الإستعمار، حرب الجزائر وثوراتها الأولى، ترجمة أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005 .
- أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، الجزائر، 1973.
- عبد الرحمن بن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. دار الكتاب اللبناني، طبع عام 1969م. المجلد السادس- القسم الأول. الكاتب الثالث.
- بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية 1889 - 1974، تر :الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ،الجزائر ، 2002.
- محمد البشير الإبراهيمي،. جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي.، دار الغرب الإسلامي، ط 1997، ج5.
- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير ، ترجمة : سليم المنجي وآخرون، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1976 .
- تشرشل، هنري : حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة أبو القاسم سعد الله تونس –الجزائر، 1975.
- البصائر،عدد،14 جانفي 1937م

المراجع بالعربية

- فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجوائر المعاصر، 1912. 1962، م، ن، ج، ق،2011،
- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث –الطبعة الثالثة –الجزائر.
- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

- أديب حرب. التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، دار الرائد،ج1، ط2، الجزائر.
- د. يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر 1992، ج2.
- بد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية(1931.1945)،2009 ، المعرفة، الجزائر، ط1
- أبو قاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي، رائد التجديد الإسلامي (1775-1850)
- فركوس صالح، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال للفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962 ،دار العلوم الجزائر.
- بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي و الدفاع عن جزائر الإسلام، دار النفائس ،ط خاصة،لبنان، 2010 .
- سعد بورنان، شخصّات بارزة فً كفاح الجزائر 1830م- 1962م رواد المقاومة الوطنية فًي القرن 19م، ط5 ،دار الهلال،الجزائر، 2004م.
- بنيامين سطورا : مصالي الحاج رائد الوطنية 1889 - 1974، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
- يوسف مناصرية: الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 – 1939. م. و. ك الجزائر 1988.
- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر ، البصائر الجديدة ،ط1 ،2013،.

- بلاح البشير، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830/1889م (دار المعرفة .الجزائر،1999.
- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر، 1972
- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، (1800-1830)، الجزائر. 1979.

- محفوظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، تر: أمحمد بن البار، ج 1، دارالآمة ، ط1 ، الجزائر ، 2008.
- بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النفائس ،ط خاصة،لبنان، 2010.
- أمزيان حسين: تاريخ الجزائر 1830 – 1954. المدرسة العليا للإساتذة، قسنطينة .
- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق .ط1(دار الغرب الإسلامي، بيروت ،2000) .
- صالح فركوس، بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير، (1779 - 1786م)، رسالة لم تنشر جامعة قسنطينة، 1979م.
- أحمد الخطيب: جمعية العلماء الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، م. و. ك. الجزائر 1985.
- فركوس صالح ، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 82 - ديسمبر 2008 ،المجلد أ .
- ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وآفاق .ط1(دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،2000)
- فركوس صالح، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال للفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962 ،دار العلوم
- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، الجزء الأول، ش.و.ك، الجزائر 1992.
- سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل داغر ، د.م.ج ، الجزائر 1981 ، ص 253.
- محمد علي الصلابي ، كفاح الشعب الجزائري،دار المعرفة،بيروت،ج2.
- أحمد حسين السليماني ،نزع الملكية العقارية للجزائريين 1871/1830م، مجلة المصادر العدد06(م.و.د.ب.ح.و.، الجزائر، 2002) .
- ابو القاسم سعد الله ،مخاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ش.و.ن.ت، ط3، الجزائر.
- فركوس صالح، الحاج احمد باي 1826 .1850، د.ن.ت.ع.

المصادر و المراجع بالفرنسية

- LCH. Féraud: Histoire des villes de la province de Constantine. Constantine 1871-1872. 5° volume de la 2éme série.
- L.Rinn,Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie . Alger, Jourdan 1891.
- CH.A.Julien. Histoire de l'Algérie Contemporaine.
- Temimi,le Beylik de Constantine elhadj Ahmed bey 1830-2837,Tunis, 1979.
- Jules Liorel,Races berbères ,Kabylie du Djurdjura,Paris,E.Leroux,1892.
- Leblanc de Prebois: Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870, Alger 1875 .
- ( )A. Devoulx, Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger. Alger, 1852.
- H.D. de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830). Paris. 1887.
- V. de Paradis, Alger au XVIII° siècle, édité par E. Fagnan, Alger, 1898.
- LCH. Féraud: Histoire des villes de la province de Constantine. Constantine 1871-1872. 5° volume de la 2éme série .
- A. Dournon, Constantine sous les turcs d'après Salah El-Anteri, in,R.S.A.C,1928-1929,Constantine, 1930p. 113.
- L.Rinn,Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie . Alger, Jourdan 1891
- CHARLES Robert Ageron , les algériens musulmans et la France (1871/1919),T1.(P.U.F., Paris 1968.
- Alimerad, le réformisme musulman en Algérie de 1925 a 1940, Essaid histoire religieuse et social, ed monton, paris, 1967.
- Maurice violette , L'Algérie vivra-t-elle Note d'un ancien gouverneur général" collection lesquestions du temps présent" ed alcan, paris.

الوثائق

- Alexis tacqueville, deuxième lettre sur l'Algérie1837 ,document réalisé par Jean MarieTrembly version numérique.

- A.O.M., 11h49: EL-MIDEN. Du 17 octobre 1937

- Rapport fait au nom de la commission d'enquête militaire,sur les actes du gouvernement de la défense nationale N1416G,Algérie, Tome 1er annexe au procès verbal de la seance du 22 décembre 1872 ,par Mr L.Sicotière.

فهرس المحتويات

مقدمة..... 01
أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي المحاضرة الأولى 02
الحملة الفرنسية على الجزائر المحاضرة الثانية 07
نظرة تاريخية للعلاقات الفرنسية الجزائرية 07
الإستراتيجية الفرنسية لاحتلال الجزائر 08
التحضيرات الأولية للاحتلال 08
الحصار الفرنسي للجزائر 09
الإنزال البحري وبداية الحملة 09
المقاومة الشعبية وظهور الزعامات المحاضرة الثالثة..... 12
مقاومة الحاج محمد بن زعموم 12
مقاومة الحسين بن زعموم..... 13
مقاومة الحاج علي السعدي ومحمد بن زعموم والحاج محي الدين 15
مقاومة الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر 17
دولة الأمير عبد القادر المحاضرة الرابعة 18
ظروف اختيار الأمير عبد القادر 18
مولده 18
بيعة الأمير عبد القادر..... 19
توطين جغرافية الأمير عبد القادر 21
ترسانة جيش الأمير عبد القادر 22
الجيش النظامي 23
جندي الأمير عبد القادر 23
التنظيم الإداري والإقليمي لدولة الأمير عبد القادر..... 24
الجهاز القضائي الأمير عبد القادر 25

النظام الاقتصادي للأمير عبد القادر 26
مقاومة الأمير عبد القادر المحاضرة الخامسة 29
كفاح الأمير عبد القادر 29
معاهدة الجنرال ديميشال 26 فيفري 1834..... 30
- القناصل والممثلون 31
- التجارة الداخلية والخارجية 32
- المعاملة بالمثل والمساواة 32
- مفهوم السيادة لدى الأمير والحكام الفرنسيين 32
- المعاهدة السرية 33
نهاية الأمير عبد القادر 33
المحاضرة السادسة مقاومة الحاج أحمد باي 36
الحاج أحمد باي قسنطينة: 37
مقاومته 37
المحاولات الفرنسية لإخضاع الحاج احمد..... 38
احتلال مدينة عنابة..... 40
احتلال مدينة قسنطينة 41
نهاية الحاج أحمد..... 45
المحاضرة السابعة ثورة المقراني 48
ثورة المقراني 1871م 48
أصل أسرة أولاد مقران 48
علاقة أولاد مقران بالأتراك 48
علاقة أولاد مقران بالفرنسيين 49
عوامل اندلاع ثورة المقراني 50
العامل السياسي والإداري 50
العامل الاقتصادي والاجتماعي..... 52

العامل الديني أو تجنيس اليهود 53
إنطلاقة الثورة..... 54
سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر المحاضرة الثامنة.....56
أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919 –سياسيا-اقتصاديا-اجتماعيا. المحاضرة التاسعة 59
الأوضاع السياسية..... 59
الأوضاع الاقتصادية 60
الأوضاع الاجتماعية 61
حركة الأمير خالد 1919م – 1925م المحاضرة العاشرة.....63
الأمير خالد 63
حركة الشبان الجزائريين..... 63
مطالب حركة الأمير خالد..... 63
نفي ونهاية الأمير خالد 65
نجم شمال إفريقيا المحاضرة الحادية عشر 66
مصالي الحاج 66
تكوينه السياسي 66
بداية ظهور الحزب 67
مصالي الحاج والحزب..... 67
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المحاضرة الثانية عشر.....69
أولًا: تشكل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... 69
عوامل نشأة جمعية العلماء..... 72
جريدة البصائر 74
الهيكلة الإدارية للجمعية..... 75
مقاصد الجمعية 77
القانون الداخلي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 77

الجمعية والتجنيس 78
حزب الشعب الجزائري المحاضرة الثالثة عشر 80
تنظيم الحزب 80
التنظيم الهيكلي 80
نشاط الحزب 81
الحزب الشيوعي الجزائري المحاضرة الرابعة عشر 83
المؤتمر الإسلامي الجزائري المحاضرة الخامسة عشر 85
المؤتمر الإسلامي الثاني 11 جويلية 1937 85
مشروع بلوم فيوليت 1935 المحاضرة السادسة عشر 87
قائمة المصادر والمراجع 88
فهرس المحتويات 92